السلسلة الثانية عشرة - سلسلة أعلام الإسلام (١)





مبرة الآل والأصحاب

القول المسدد
في الذب عن المسند لأحمد

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (رحمه الله)

ت / ٨٥٢ هـ

حققه وعلق عليه

أسامة محمد زهير الشنطي   عمرو علي بسيوني

مبرة الآل والأصحاب

دولة الكويت

السلسلة الثانية عشرة : سلسلة أعلام الإسلام (١)

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ بِمُنَاسَبَةِ مُلْتَقَى أَعْلَامِ الإِسْلَامِ الثَّانِي «الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»

الْقَوْلُ الْمُسَدَّدُ
فِي الذَّبِّ عَنِ الْمُسْنَدِ لِأَحْمَدَ

لِلْحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
ت ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
أسامة محمد زهير الشنطي عمرو علي بسيوني

مبرة الآل والأصحاب
دولة الكويت

فهرسة

مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

ردمك :

رقم الإيداع :

ردمك :

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

مبرة الآل والأصحاب

هاتف : ٢٢٥٦٠٢٠٣ - ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس : ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب : ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E-mail: almabarrh@gmail.com

www.almabarrah.net

بسم اللَّه الرحمن الرحيم
مقدمة مركز البحوث والدراسات

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين محمد، وآله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، أما بعد؛

فقد جرت المبرة على عادة فاضلة، عبر تبنيها مشاريع علمية نافعة متنوعة، مقسمة على سلاسل متتالية، ابتداء بسلسلتها الأولى: سير الآل والأصحاب، وليس انتهاء بهذه السلسلة المباركة: سلسلة أعلام الإسلام، والتي كانت باكورة أعمالها هي هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.

ولم ينحصر عمل المبرة في طباعة الكتب العلمية النافعة، بل توسعت جهودها وسمت طموحاتها إلى إقامة مؤتمرات علمية دولية، يحرص المنظمون لها على جمع كوكبة من العلماء الأكابر في مختلف الفنون الشرعية، فقد عقدت المبرة مؤتمرين بعنوان «**السابقون الأولون**» الأول، والثاني، ثم عقدت «**ملتقى أعلام الإسلام**» الأول، وكان محوره الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم تعقد هذا العام الملتقى الثاني عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومركز ا لبحوث والدراسات بالمبرة يقوم على جهود باحثين جادين، تتنوع جهودهم ومشاربهم العلمية، ما بين تحقيق للمخطوط، أو تأليف مستقل، أو جمع مادة علمية، أو مراجعة أبحاث قبل النشر.

والمركز إذ يقدم هذا الكتاب؛ يسن سنة حسنة بإنشاء هذه السلسلة بالتزامن مع ملتقى أعلام الإسلام، وتتميما لفائدته المرجوة منه، فتطبع الكتب المتعلقة بأعلام الإسلام رحمهم اللَّه جميعا.

وقد قام هذا الكتاب المبارك «**القول المسدد**» على سجال ثلاثة من العلماء الكبار، هم الحفاظ: ابن الجوزي، والعراقي، ثم الحافظ ابن حجر، الذي تمم هذا الجهد، ودافع عن مسند الإمام أحمد دفاعًا يليق بجلالة هذا المسند ومصنفه، فملخص هذا الكتاب يقوم على أساس دفع تهمة الوضع عن بعض أحاديث مسند الإمام أحمد.

وفي الختام: تتطلع المبرة عند قيامها بطباعة هذا الكتاب القيم إلى إخراج مادة علمية نافعة، تتناول الدفاع عن كتاب من أعظم الكتب، التي جمعت حديث نبينا ﷺ، وترجو من اللَّه عز وجل أن يتمم النفع به، وأن يغفر لمؤلفه وقارئه ومحققه ومن سعى إلى نشره، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

محمد سالم الخضر

رئيس مركز البحوث والدراسات بمبرة الآل والأصحاب

مقدمة

الحمد للَّه المتفرد باسمه الأسمى، المختص بالعز الْأَحْمَى، الَّذِي لَيْسَ دُونَهُ مُنْتَهًى وَلَا وَرَاءَهُ مرمى، الظاهر لا تخيلًاولا وهماً، الباطن تقدساً لا عدماً، وسع كل شيء رحمة وَعِلْمًا، وَأَسْبَغَ عَلَى أَوْلِيَائِهِ نِعَمًا عُمًّا، وَبَعَثَ فيهم رسولًا من أَنْفُسِهِمْ عُرْبًا وَعُجْمًا، وَأَزْكَاهُمْ مَحْتِدًا وَمَنْمًى، وَأَرْجَحَهُمْ عَقْلًا وَحِلْمًا، وَأَوْفَرَهُمْ عِلْمًا وَفَهْمًا وَأَقْوَاهُمْ يَقِينًا وعزماً، وأشدهم بهم رأفة ورُحماً، وزكَّاه رُوحًا وَجِسْمًا، وَحَاشَاهُ عَيْبًا وَوَصْمًا، وَآتَاهُ حِكْمَةً وَحُكْمًا، وَفَتَحَ بِهِ أَعْيُنًا عُمْيًا، وَقُلُوبًا غُلْفًا وَآذَانًا صُمًّا، فَآمَنَ بِهِ وَعَزَّرَهُ وَنَصَرَهُ مَنْ جعل اللَّه له في مغنم السَّعَادَةِ قِسْمًا، وَكَذَّبَ بِهِ وَصَدَفَ عَنْ آيَاتِهِ مَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الشَّقَاءَ حَتْمًا، وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أعمى، صلى اللَّه عليه صلاة تنمو وتَنْمَى، وعلى آله وصحبه وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا[(١)].

أَمَّا بَعْدُ:

فنلهج للَّه بالحمد على ما شرَّفنا به من الاشتغال بعلم السنة النبوية الشريفة، فإنه من خير ما تُصرف إليه الأوقات الاشتغال بالعلم الشريف، الذي يرجى ذخره في الآخرة، لاسيما علم السنة الذي يبحث في أحوال النبي ﷺ.

---

(١) مقدمة القاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ اللَّهُ لكتابه «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، ﷺ.

ونُثَنِّي بالثناء عليه - تبارك وتعالى - لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه؛ أن وفقنا لخدمة كتب العلم الشريفة، التي توفَّر عليها أئمة الهدى من سادات المحدثين والعلماء، وعلى رأسهم وفي مقدَّمهم: الإمام أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإنه بمناسبة انعقاد ملتقى أعلام الإسلام الثاني، الذي تنظمه مبرة الآل والأصحاب بدولة الكويت - حفظها اللَّه -، وموضوعه (الإمام أحمد ابن حنبل) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد اهتبلنا هذه الفرصة العظيمة، حيث تجتمع زمرة طيبة جليلة من أهل العلم عموماً، وأهل الحديث خصوصاً، لنعيد طبع كتاب جليل - على وجازته - حول مسند الإمام أحمد، هو كتاب «**القول المسدد**» للحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ويستمد هذا الكتاب جلالته من موضوعه، وواضعيه، حيث تنتظم في سلك هذا الكتاب اللطيف سلسلة مباركة من جهود أعلام الأمة وعلمائها، بدءاً من الإمام أحمد صاحب المسند، مروراً بالإمام ابن الجوزي صاحب أصل التعقبات، ثم الإمام العراقي، ثم الإمام ابن حجر، رحمهم اللَّه جميعا، ونفعنا بعلومهم.

ولمَّا وجدنا أن هذا الكتاب عزيز الوجود، ليس في أيدي طلبة العلم منذ مدة، كما أنه مما يحتاج إلى مزيد خدمة وعناية تتم الانتفاع به، ومع فرصة انعقاد هذا الملتقى المبارك؛ رأينا أنه من المناسب إعادة نشره وتحقيقه لنعرضه على العلماء الأجلاء في هذه المناسبة الطيبة.

فما كان في هذا العمل من خير وصواب؛ فمن اللَّه وحده لا شريك له، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن.

وما كان فيه من زلل؛ فنحن أحق به وأهله، ونسأل اللَّه العفو والعافية، إنه هو البر الرحيم.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا تقديم الشكر لمبرة الآل والأصحاب بدولة الكويت على تبنيِّهم طباعة هذا العمل، وإهدائه للملتقى المبارك.

كما يتوجب علينا تقديم الشكر لإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بدولة الكويت - حفظها اللَّه -، لما وجدناه منهم من التعاون الطيب، وإمدادنا بالنسخ الخطية المطلوبة لذلك الكتاب، فجزاهم اللَّه خير الجزاء وأتمه وأوفاه.

واللَّه من وراء القصد

المحقِّقان

ما يتعلق بالإمام أحمد ومسنده[١]

بدأ الإمام أحمد تأليف مسنده بعد عودته من رحلته إلى الإمام عبد الرزاق، كما قال ذلك عبد اللَّه ابنه[٢]، ورتبه على مسانيد الصحابة، واختلف في عدد مسانيده، فذهب الوادي آشي في عده لها إلى أنها ستة عشرة مسنداً قسمها كالتالي:

الأول: مسند العباس وبنيه، الثاني: مسند أهل البيت، وهم العشرة، الثالث: مسند ابن عباس وحده، الرابع: مسند أبي هريرة، الخامس: مسند ابن مسعود، السادس: مسند ابن عمر، السابع: لجابر بن عبد اللَّه، الثامن: لأنس بن مالك، التاسع: لعمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري معًا، العاشر: لعائشة، الحادي عشر: للمدنيين والمكيين، الثاني عشر: للشاميين، الثالث عشر: للبصريين، الرابع عشر: للكوفيين، الخامس عشر: للأنصار، السادس عشر: مسند النساء.

---

(١) هذه المقدمة مختصرة بتمامها وهوامشها من بحث د. **دخيل بن صالح اللحيدان، بعنوان: زيادات القَطِيعي على مسند الإمام أحمد برواية ابنه عبد اللَّه، دراسةً وتخريجاً**، وهو بحث قيم نافع، قدّم فيه الدكتور الفاضل مادة مستوعبة، تستحق الاعتناء والاهتمام والإذاعة من قبل المتخصصين في هذا الفن، وانحصر دورنا بعد الاختصار على نوع من التقديم والتأخير والزيادة اليسيرة التي تناسب المقام ولا تنقص من قيمة الأصل، فجزى اللَّه صاحبه خير الجزاء.

(٢) خصائص المسند، لأبي موسى المديني (٢٥).

بينما عدّها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ إلى سبعة عشر، وعدها في موطن آخر فأوصلها إلى ثمانية عشر، أما الموطن الأول فهو قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه أسماء المسانيد التي اشتمل عليها أصل المسند: مسند: العشرة وما معه، ومسند: أهل البيت، وفيه: العباس وبنيه، ومسند: عبد اللَّه بن عباس، ومسند: ابن مسعود، ومسند: أبي هريرة، ومسند: عبد اللَّه بن عمر، ومسند: جابر، ومسند: الأنصار، ومسند: المكيين والمدنيين، ومسند: الكوفيين، ومسند: البصريين، ومسند: الشاميين، ومسند: عائشة، ومسند: النساء. وفي الموطن الثاني أوصلها كما أسلفنا إلى ثمانية عشر مسنداً، وقال: ربما أضيف بعضها إلي بعض.

وبهذا يوجّه الاختلاف في عدد المسانيد الرئيسة في الكتاب، لكن يظهر الاختلاف في ترتيب هذه المسانيد، فالوادي آشي بدأ بمسند العباس وبنيه، وابن حجر بدأ بالعشرة، وهو يوافق المطبوع، بينما لم يزد ذكر العشرة المبشرين بالجنة في وصف الوادي آشي إلا قوله في الثاني: (مسند أهل البيت، وهم العشرة)، والعشرة غير أهل البيت، فلعله أضافهم هنا كما أشار ابن حجر.

وتوفي الإمام أحمد قبل إتمام تنقيحه، وهذا ما يفسر وجود التكرار والتداخل في مسانيده الرئيسة، فقد قال ابن عساكر: «خُلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، . . . بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، . . . وكثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد ولست أظن ذلك إن شاء اللَّه وقع من جهة أبي عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى،

وقد نراه توفي قبل تهذيبه. . . وترتيبه»[١]، وقال ابن الجوزي: «مات قبل تنقيحه وتهذيبه»[٢].

لكن الحافظ ابن حجر ذهب إلى أن عدم الترتيب إنما يختص بمسند المقلِّين، لا بجميع مسند الإمام أحمد، حيث قال في كتابه المعجم المفهرس: «لم يرتب مسانيد المقلين، فرتبها ولده عبد اللَّه، فوقع منه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي ونحو ذلك»[٣].

ولما كانت طريقة التصنيف على المسانيد تعنى بجمع مرويات كل صحابي على حدة، دون التفريق بين ما صحّ من حديثه وما لم يصح، أخّر العلماء مرتبة الاحتجاج بما فيها إلى ما بعد الاحتجاج بالكتب الحديثية التي أُلفت على الأبواب، ومن أشهرِ من أشهرَ هذا: الحافظ ابن الصلاح، حيث قال في مقدمته بعد أن سمّى بعضاً منها: فهذه عادتهم فيها: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به. فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلَّت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب واللَّه أعلم[٤].اهـ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما ذكره ابن الصلاح لا ينبغي أن يعمّ مسند أحمد، وإن كان قد ذكره ضمن المسانيد المذكورة، لأن الإمام أحمد لم يحرص في مسنده على

(١) ترتيب أسماء الصحابة (٣٣).
(٢) المصعد الأحمد (٣٠).
(٣) المعجم المفهرس (١٢٩، ٤٧٦).
(٤) علوم الحديث (٣٨).

جمع كلِّ ما رواه كل صحابي مخرّج له في المسند، وإنما كان ينتقي من أحاديثه ما يراه أجود وأعلى صحة من غيره، وهذا ما صرّح هو به رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال لابنه عبد اللَّه وابن أخيه حنبل حينما أملى عليهما المسند كاملًا: «إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة»(١).

وعلى هذا مشى العلماء في طريقة تعاملهم مع أحاديث المسند، يقول أبو موسى المديني: «هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، أُنتقي من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً»(٢)، ويقول الذهبي: «فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه... وقلَّ أن تجد فيه خبراً ساقطاً»(٣)، ويقول الحافظ ابن حجر: «لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالًا من غيره(٤)، وهذا يدل على أنه انتخبه»(٥).

أما ما ذكره الإمام أحمد في ختام عبارته السابقة من كون الحجة لا تكون إلا بما في كتابه من أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقد بيّن العلماء أن مراده منها أن أصول الأحاديث الصحيحة موجودة في هذا المسند الإمام، وفي هذا

---

(١) المصدر نفسه (٢١).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصعد الأحمد (٣٤).
(٤) يعني من المسانيد؛ لأن كلام ابن حجر في المسانيد.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٤٧).

يقول ابن الجزري: «يريد أصول الأحاديث وهو صحيح، فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند»[١].

وقبله حمل الذهبي كلام الإمام أحمد على الأغلبية لا على التمام، فقال: «هذا القول على غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند»[٢].

وكان من منهاج الإمام أحمد في مسنده أنه ترك ما أجمع الناس على تركه من الأحاديث، وصنيع أبي داود موافق له في ذلك، كما نصّ على ذلك الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]، وهو - أي الزركشي - قد نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله له: «أنه اعتبر مسند أحمد فوجد أكثره على شرط أبي داود»[٤].

ولعل قول شيخ الإسلام ابن تيمية كان في مرحلة ما من مراحل حياته، لم يستقر عليه، فإن له قولًا آخر يذهب فيه إلى ترجيح شرط الإمام أحمد على شرط أبي داود، فهو القائل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي، مثل: مشيخة كثير بن عبد اللَّه ابن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه»[٥].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصعد الأحمد (٣١).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٥٦).
(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (٩٥).

أو يحمل كلامه الثاني هذا على أن الأغلب هو التوافق بين شرط الإمام أحمد وشرط الترمذي وأبي داود، وعلا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض الأحيان فلم يرو لبعض من روى له كلٌّ منهما، واللَّه أعلم.

وكلُّ ما سبق في تقرير جودة ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده، لا يدفع وجود الأحاديث الضعيفة فيه، بل وبعض الموضوعات، كما ذهب إلى هذا الثاني بعض أهل العلم، وهو موضوع كتابنا هذا، وهذا لا ينقص من مكانة هذا المسند العظيم، ومن باب أولى لا يزحزح مكانة صاحبه الإمام المتقدمة في هذا الشأن، فإن من بعض هذه الأحاديث المنتقدة ما قصد الإمام أحمد إخراجها في مسنده لبيان عللَّها، نصّ على ذلك ابنه عبد اللَّه حيث قال: «أخرج فيه أحاديث معلولة بعضها ذكر عللَّها، وسائرها في كتاب العلل لئلا يخرج في الصحيح»[(١)].

هذا بالنسبة للأحاديث المعلولة والتي تصنّف من ضمن الحديث الضعيف، أما بالنسبة لما زُعم من كونه يحتوي على بعض الموضوعات، فقد صرّح بهذا بعض علماء هذا الفن، ومنهم ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قال في كتابه الذي اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح: «فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وشهداء عسقلان»[(٢)].

وبعده قال العراقي قولته المشهورة التي بنى عليها الحافظ كتابه الذي بين أيدينا، وهي قوله: «أما وجود الضعيف فيه فهو محقق، بل فيه أحاديث

---

(١) الفهرسة لابن خير (١٤٠).
(٢) اختصار علوم الحديث (١/ ١١٧).

موضوعة وقد جمعتها في جزء، وقد ضعَّف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه»[١].

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية وهو السابق لهما زماناً، والأعلى منهما مكانة في العلم، فلم يصرّح بوجود الموضوع في المسند، وإنما قال: «ليس كل حديث رواه أحمد... في مسنده، يقول إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يُحتج بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود»[٢].

وهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذهب إلى أن الإمام أحمد لم يخرج عمّن يتعمد الكذب في حديثه، وإنما قد يخرج عمّن يقع الكذب في حديث من غير تقصّد له، وهذا ما يوقع بعض الأحاديث الباطلة في مسنده، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب... توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب، فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء».

وقد عرض في بعض المواطن للخلاف الذي قام بين من ادعى ومن نفى وجود الموضوعات في المسند قائلًا: «تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع، فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبَيَّن أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة، ولا منافاة بين القولين فإن

(١) التقييد والإيضاح (٤٢).
(٢) منهاج السنة (٤/ ٦١).

الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل. . . والغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء، وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع: المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب»[١].

ولهذا قضى الحافظ ابن حجر قضاءه في منزلة أحاديث المسند قائلًا: «الحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف والغرائب والأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقى منها بعده بقية»[٢].

هذا، ولم يقتصر دور عبد اللَّه بن الإمام أحمد على ترتيب ما تُرك من غير ترتيب من المسند الإمام، وإنما قام أيضاً بزيادة أحاديث وصفها الحافظ الذهبي بالكثيرة[٣]، رأى عبد اللَّه مناسبتها لمادة المسند وموافقتها له، فقام بإضافتها، ولم تحصر هذه الزيادات في صورة واحدة، بل تم تقسيمها إلى ما يلي:

أ - مرويات للإمام أحمد في غير المسند، قام عبد اللَّه بنقلها إلى المسند مع التنبيه إليها، وهذا النوع قليل جداً.

ب - طرق لأحاديث رواها والده أشبه بالمستخرج.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (٩٤).
(٢) تعجيل المنفعة (١/ ٢٤٠).
(٣) قال المحققان: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٤)، وقد قام بجمعها في تصنيف مستقل الدكتور الفاضل/ عامر صبري، وهو من مطبوعات دار البشائر.

جـ - أحاديث من رواية غير الصحابي الذي روى حديثه والده.

د- أحاديث شارك فيها والده وزاد فيها بعض الألفاظ والصحابي واحد.

هـ - أحاديث تامة رواها عبد اللَّه عن شيوخه.

وهذه أهم التقسيمات التي أقام عليها عبد اللَّه زياداته في مسند أبيه، اقتصرنا-اختصاراً على القارئ الكريم-على ذكر عناوينها دون أمثلتها الموجودة في الأصل الذي اختصرت منه هذه المقدمة.

وبقي أن نذكر أمراً يعدُّ من أهم الأمور المتعلقة بالمسند والزيادات عليه، ألا وهو ما ذكر من كون القطيعي راوي المسند قد قام أيضاً بزيادة بعض الأحاديث عليه، ولأهميته نرى أن بعض العلماء قد أثبت زياداته مطلقاً، وبعضهم قد نفاها مطلقاً، وبعضهم قد أثبت له زيادات لكنها قليلة جداً، لا تتجاوز عدد أصابع الكف الواحدة، فممن أثبت زياداته ووصفها بالكثرة العلامة عبد الحي اللكنوي، وبنى كلامه هذا على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، لكن الصواب أن كلام شيخ الإسلام المتعلق بزيادات القطيعي لا علاقة له بالمسند، وإنما مراده ما زاده القطيعي على كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: ثم زاد ابنه عبد اللَّه على مسند أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القَطِيعي زيادات، وفي زيادات القَطِيعي أحاديث كثيرة موضوعة[2]. اهـ.

---

(١) انظر: الأجوبة الفاضلة لعبد الحي اللكنوي (٩٨)، ووافقه محققه الدكتور: عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) قال المحققان: وأوضح من هذا في بيان مراد شيخ الإسلام، ما قاله في منهاج السنة أيضاً حيث جاء فيه: وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء =

وبهذا نعلم أن ما نسبه اللكنوي لشيخ الإسلام محل نظر، ومن المتأخرين الذين أثبتوا للقطيعي زيادات على المسند، الشيخ أحمد الساعاتي، حيث قال في كتابه «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»: أحاديث المسند تنقسم إلى ستة أقسام. . . . وقسم رواه الحافظ أبو بكر القَطِيعي، عن غير عبد اللَّه وأبيه -رحمهم اللَّه تعالى-، وهو أقل الجميع»[١].

ومع قلّة هذه الزيادات كما عبرّ الساعاتي، إلا أننا نجد أن بعض المعاصرين قد نفى أيَّ زيادة للقطيعي على المسند، وفي مقدمة هؤلاء العلامة الألباني، فقد قال في مقدمته على صحيح الترغيب والترهيب[٢]:

= كان صحيحا أو ضعيفا فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده، ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعى زيادات، وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة، فظن الجاهل أن تلك من رواية أحمد وأنه رواها في المسند وهذا خطأ قبيح، فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي وكلهم متأخر عن أحمد وهم ممن يروى عن أحمد لا ممن يروي أحمد عنه. انظر: المنهاج (٧/ ٩٧).

وقال في موطن آخر في معرض ردّه على المخالف: والجواب من وجوه، أحدها: المطالبة بتصحيح النقل، وهيهات له بذلك، وأما قوله: رواه أحمد، فيقال أولا: أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف، لكونها لا تصلح أن تروى في المسند لكونها مراسيل أو ضعافاً بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد اللَّه زيادات، ثم إن القطيعى الذي رواه عن ابنه عبد اللَّه زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة. انظر: المنهاج (٧/ ٣٩٩).

(١) الفتح الرباني (١/ ٢١).

(٢) صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٥١).

«ليس له زيادات في المسند خلافاً لما اشتهر».

إلا أن نفيه المطلق هذا أيضاً محل نظر وتأمل، فهو-أي القطيعي-قد قام بزيادة أحاديث يسيرة، مُيّز منها أربعة أحاديث فقط، يأتي بيان حالها، ولهذا كانت عبارة الحافظ ابن حجر في وصفه لزيادات القطيعي من أضبط العبارات، حيث قال: «فيه شيء يسير من زيادات أبي بكر القَطِيعي الراوي عن عبد اللَّه»(١).

وقام الحافظ ابن حجر ببيان مواضعها في عدة مواضع من كتابه: «إطراف المُسْنِد المُعتلي بأطراف المسند الحنبلي»(٢)، وكتابه: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»(٣).

وأما الأحاديث الأربعة المذكورة فهي:

قال القَطِيعي: «حدثنا أبو شعيب: عبد اللَّه بن الحسن بن أحمد الحراني، ثنا أبو جعفر النُفيلي، ثنا كثير بن مروان، عن إبراهيم بن أبي عَبلَة الشامي، عن أنس رضي الله عنه قال: دخل علينا رسول اللَّه ﷺ - يعني المدينة - فلم يكن في أصحابه أَشْمط غير أبي بكر، وكان يُغَلِّفُها بالحِناء والكَتَم».

وذكر ابن حجر أنه من زيادات القَطِيعي(٤).

---

(١) المعجم المفهرس (١٢٩).

(٢) منها: (١/ ٢٧٠/ ١٥٥).

(٣) منها: (١/ ٣٩٣/ ٢٨٩).

(٤) إطراف المُسْنِد المُعتلي (١/ ٢٧٥/ ١٥٥)، وإتحاف المهرة (١/ ٣٩٣/ ٢٨٩)، وبحثت عنه في المطبوع - المصور عن الطبعة الأولى الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ-، فلم أجده، ولم يجده أيضاً محقق «إطراف المسند»، و«إتحاف =

وفي هذا الحديث كثير بن مروان، قال فيه ابن معين: «ضعيف»[١]، وقال أيضاً: «شامي ليس بشيء، كذاب كان ببغداد يحدث بالمنكرات»[٢]، وقال أيضاً: «رأيته وكان كذاباً».

وأما الحديث الثاني فقد قال القطيعي:

حدثنا محمد بن يونس، ثنا محمد بن خالد بن عَثْمة، ثنا إبراهيم بن سعد، عن عبد اللَّه بن عامر، عن محمد، عن رجل من أهل البصرة، عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «ليس من البر الصيام في السفر».

وذكر ابن حجر أنه من زيادات القَطِيعي[٣].

وفيه محمد بن يونس، وهو الكديمي، شيخ القطيعي في هذا الإسناد، وهو كذاب يضع الحديث، كذبه محمد بن هارون[٤]، وأبو داود[٥]،

= المهرة»، كما لم أظفر به -في مظانه- في عدد من النسخ الخطية، منها: نسخة مصورة من المكتبة القادرية ببغداد برقم (٦٦١)، ونسخة دار الكتب المصرية برقم (٤٤٨)، ونسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٤٢٤٦ ف).

(١) تاريخ الدوري (٤٩٩٧، ٥١١٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨١).

(٣) إطراف المُسْنِد المُعتلي (٦/ ٧٤/ ٧٧٨١)، وبحثنا عنه في المطبوع من المسند فلم نظفر به، وكذا لم يظفر به محقق «إطراف المُسند المعتلي».

(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٩٥).

(٥) سؤالات الآجري (١٨٥٦).

وعبد اللَّه بن الإمام أحمد[١]، والحافظ القاسم بن زكريا المُطَرِّز[٢]، وابن حبان[٣]، وابن عدي[٤].

وفيه أيضاً غير واحد متكلم فيه، واللَّه أعلم.

وأما الحديث الثالث، فقد قال القطيعي:

قال القَطِيعي: «حدثنا الفضل بن الحُبَاب، حدثنا القَعْنَبي، حدثنا شعبة، حدثنا منصور، عن رِبْعي، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إنما مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت»[٥].

وذكر ابن حجر أنه من زوائد القَطِيعي[٦].

وهذا الحديث صحيح، إسناده مسلسل بالثقات، واللَّه أعلم.

وأما الحديث الرابع:

قال القَطِيعي: «حدثنا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، ثنا الفضل بن دُكَيْن، ثنا زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشَّعْبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: فتلت القلائد لهدي رسول اللَّه ﷺ وهو محرم».

---

(١) كما في سؤالات السهمي (٤٠٤).
(٢) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٤٨٧).
(٣) المجروحين (٢/ ٣١٣).
(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٩٥).
(٥) المسند (٥/ ٢٧٣/ ٢٢٧٠٢).
(٦) إطراف المُسْنِد المُعتلي (٧/ ٧٨/ ٨٨٢٣)، وإتحاف المهرة (١١/ ٢٦٨).

وذكر ابن حجر أنه من زيادات القَطِيعي(١).

وإسناده مسلسل بالثقات إلا أن وهماً وقع فيه، الظاهر أنه من القطيعي نفسه، ألا وهو قوله: وهو محرم، حيث خالف الثقات الذين رووه بدون هذا الزيادة، بل هو نفسه قد رواه على الصواب في جزء الألف دينار(٢)، وبالإسناد نفسه، ولفظه فيه: عن عائشة قالت: فَتَلْت لهدي رسول اللَّه ﷺ القلائد قبل أن يُحرم». واللَّه أعلم(٣).



(١) إطراف المُسْنِد المعتلي (٩/ ٢٢٩/ ١٢١١١)، وبحثت عنه فلم أظفر به في المطبوع من مسند الإمام، وعدد من النسخ الخطية -المذكورة في ص ٢٦-، وكذا لم يظفر به محقق: «إطراف المسند المُعتلي».

(٢) (٩٩/ ١٥٩).

(٣) قال المحققان: ولما كانت هذه الأحاديث الأربعة لا توجد في طبعات المسند التي بين أيدينا، بحسب اطلاعنا وإطلاع محقق كتابي إطراف المسند وإتحاف المهرة، وكذا صاحب الأصل لهذا البحث المختصر- نقول: ما دام الحال كذلك، فيبقى الأمر محتملاً فيما يتعلق بزيادات القطيعي، هل ثبت وجود شيء منها في المسند أم لا؟ ويبقى الباب مفتوحاً لمن أراد أن يثري البحث في هذه المسألة، واللَّه أعلم، مع التنبيه إلى وجود الحديث الثالث في طبعة الرسالة (برقم٢٢٣٤٥) لكنه سبق بالقول: قال ابن مالك - أي القطيعي -، وانظر كذلك تعليق الشيخ شعيب على حديث رقم (٢٩٨٩) فقد ذكر ما يتعلق بهذه الزيادات.

ما يتعلق بالحافظ ابن حجر وجهوده في خدمة دواوين السنة عموماً والمسند خصوصاً

كثر اهتمام الحافظ ابن حجر بأمات كتب الحديث، وتنوعت أعماله على أصولها كلّها، فهي التي حوت أصح ما روى عن النبي ﷺ، وهو-أي الحافظ-المقدَّم المبرِّز في هذا الشأن، فكان لا بد من توجه نظره واهتمامه إليها، وبنظرة سريعة على ما وُجد من مصنفاته سواء المطبوع منها أو المخطوط أو حتى المفقود المذكور في كلام من ترجم له، نجد أن له أعمالًا جليلة على هذه الكتب، فهو قد أولى اهتماماً منقطع النظير بصحيح البخاري، ولا أجلَّ من كتابه فتح الباري الذي قضى به دين شرح البخاري عن الأمة[١]، ولا هجرة بعد الفتح[٢]، عدا ما خطته يداه من

(١) جاء في الرسالة المستطرفة (١٩٦) وقد ذكروا أن شرح البخاري كان دينا على الأمة فأداه ابن حجر والعيني. اهـ.
وفي مقدمته على فتح الباري، ذكر العلامة سيد صقر شيئاً جيداً مما يتعلق بشروح البخاري الثلاثة: شرح الخطابي والحافظ ابن حجر والبدر العيني، وركّز على عقد مقارنة بين الشرحين الأخيرين، قال بعد أن ذكر مقدمة كلٍّ واحد منهما: والفرق بين مقدمة ابن حجر ومقدمة العيني هو الفرق بين الرجلين: إيجاز وإسهاب، وتواضع وتكبر، وإنكار للذات وتسام بها ورفع لها فوق قدرها.. ثم شرع في نقد عمل البدر العيني نقداً لاذعاً. انظر: مقدمات العلامة السيد صقر، جمع: أحمد بن موسى الحازمي (ص٢٧٦).

(٢) وفي هذا يقول العلامة صديق حسن خان في مقدمته لكتابه عون الباري =

كتب أخرى نفيسة على هذا الكتاب العظيم كتغليق التعليق، ومختصره المسمى بالتشويق[١]، وغيره من الكتب النافعة، وكذا أولى اهتماماً دون الاهتمام الأول بثاني أصح الكتب، أعني صحيح مسلم، فأفرد الأربعين العالية لمسلم على البخاري، وأفراد مسلم على البخاري[٢]، وكذا نكّت على شرح النووي على مسلم، وما أكملها[٣]، وله على أصح كتابين: كتاب الجمع بين الصحيحين، جمعه على الأبواب بالأسانيد والطرق، وله أيضاً تلخيص الجمع بين الصحيحين[٤]، وأطراف الصحيحين على الأبواب مع المسانيد، وصف السخاوي الأخير منها بقوله: عجيب

= (١/ ٤٠): وقد أغنى الحافظ الإمام الحجة هادي الناس إلى المحجة أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر الكناني المصري العسقلاني، قدس اللَّه روحه، عصابة المسلمين عن قضاء هذا الدين الثقيل، وأتى بما لم يأت به أحد من الأئمة المتقين، فشفى العليل وسقى الغليل بماء السلسبيل، ومن ثم حين قيل للقاضي المجتهد المطلق العلامة الرباني شيخنا محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليماني: تؤلف كثيراً في السنة المطهرة، ولا تؤلف شرحاً لصحيح البخاري، أجاب بقوله: لا هجرة بعد الفتح.

ثم مضى العلامة صديق حسن بكلامه قائلًا: وإذا كان هذا جواب من برع الأمجاد، وبلغ رتبة الاجتهاد، فكيف بمثلي قاصر الباع، نزر الاستعداد؟! على أن كل من تصدى لشرح الجامع الصحيح للبخاري صار عيالًا على فتح الباري، واقتعد صهوته، وافترع ذروته، وتبوأ خلاله، وتفيأ ظلاله.

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٦٦٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٦٨).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٦٧٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٦٠).

الوضع[١]، وأما جامع الترمذي فله عليه: العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب. شرع فيه ولم يكمله[٢]، وكذا صنع في شرحه على الترمذي، فشرع بشرحه، ثم فتر عنه ولم يكلمه، ولو كمل لجاء في خمسة عشر سفراً أو ستة أسفار كبار[٣]، وكذا لم يغفل الاهتمام بأصل هذه الكتب وهو موطأ مالك، فانتقى منه الثنائيات، فبلغت مئة واثنين وعشرين حديثاً[٤]، وله زيادات بعض الموطآت على بعض[٥].

أما بالنسبة لعمله على كتب الإمام أحمد، وهو المتعلق اللصيق بكتابنا هذا، فقد كان اهتمامه بكتب الإمام أحمد إما مستقلًا، وإما مضافاً إلى غيره، فمن الثاني نجد أنه اهتم بأحاديث المسند ضمن مشروعه العظيم إتحاف المهرة الذي جمع فيه أطراف المسانيد العشرة: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن خزيمة، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وصحيح ابن حبان، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وإنما زاد سنن الدارقطني جبراً لما فات من تتمة صحيح ابن خزيمة، وشرع في تأليف مستقل يتعلق برجال هذه الكتب ولم يتمه، كما جاء في ترجمة تلميذه السخاوي له[٦]، والمطبوع الموجود بين أيدينا من

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٧٢).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٦٦).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٧٦) قال السخاوي: حسبما قرأته بخطه في موضعين.
(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٦٨)
(٥) المصدر السابق (٢/ ٦٦٨).
(٦) الجواهر والدرر (٢/ ٦٨٣).

عمله على رجال مسند أحمد-مع غيره من رجال المسانيد الأربعة-، كتاب: تعجيل المنفعة، الذي ننتقي من مقدمته الطويلة النافعة قوله في بيان هدفه من كتابه هذا(١): فلذلك اقتصرت على رجال الأربعة، وسميته: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، وعزمي أني أتتبع ما في كتاب الغرائب عن مالك الذي جمعه الدارقطني، فإن فيه من الأحاديث مما ليس في الموطأ شيئاً كثيراً، ومن الرواة كذلك، ثم أتتبع ما في معرفة السنن والآثار للبيهقي من الرجال الذين وقع ذكرهم في روايات الشافعي مما ليس في المسند، ثم أتتبع ما في كتاب الزهد لأحمد فألتقط منه ما فيه من الرجال مما ليس في المسند، فإنه كتاب كبير يكون في قدر ثلث المسند مع كبر المسند، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في المسند شيءٌ كثيرٌ، ثم أتتبع ما في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن فإني أفردته بالتصنيف لسؤال سائل من حذاق أهل العلم الحنفية، سألني في إفراده فأجبته وتتبعته واستوعبت الأسماء التي فيه. اهـ.

وكذلك من أعماله المتعلقة بالإمام أحمد-لا على وجه الإفراد-جمعه بين الأئمة الثلاثة الكبار في كتابه: أحاديث أحمد عن الشافعي عن مالك(٢).

أما على وجه الإفراد فمن أهم كتبه المتعلقة بالمسند، كتابه الذي صنعه في

---

(١) تعجيل المنفعة (١/ ٢٤٣).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٦٧٣)، وانظر: هامش المحقِّق في تحقيق الفرق بين هذا الكتاب وكتاب الحافظ الأخر: تجريد لحق المزي بالأطراف.
وانظر: للوقوف على أحاديث هذه السلسلة: فتح المغيث (١/ ٣٥) في معرض ذكر الناظم والشارح لما قيل بأنه أصح الأسانيد.

ذكر أطراف المسند، وهو الذي رتَّب فيه أسماء الصحابة على المعجم وميّز المكثرين منهم بترتيب الرواة عنهم، وهكذا، وقد طبع هذا الكتاب الجليل بعنوان: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، ولم يقتصر الحافظ فيه على ذكر أطراف الحديث فقط، بل كان كثيراً ما يُعلّق على الحديث ببيان ما جاء فيه من علل، وذكره لبعض ما يقويه من شواهد ومتابعات، وكذا فيما يتعلق ببيان بعض أغلاط وأوهام الرواة، أو ما أبهم من الأسماء في الأسانيد، وغير ذلك من الفوائد العظيمة[١] التي تظهر مكانة الحافظ ابن حجر في هذا العلم الشريف، وتعمّم الاستفادة من كتابه هذا، وقد سدَّ هذا الكتاب حاجة المشتغلين بهذا العلم الشريف، وسهّل لهم طريق الوصول إلى المراد من أحاديث المسند الإمام، ولهذا توارد العلماء في زمان الحافظ ومن بعدهم على الثناء عليه، وبيان فضله ومدى انتفاعهم منه، حتى قال المحدِّث حميد الدين حماد التركماني الحنفي في آخر الجزء الأول من هذا الكتاب العظيم: نجز الجزء الأول من كتاب إطراف المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، تأليف شيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد، فريد عصره شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن شيخنا الإمام العالم البليغ نور الدين أبي الحسن علي العسقلاني الشافعي، بارك اللَّه في عمره، ليجمع شمل هذا العلم بعد شتاته، وليحييه بعد مماته، فقد بلغ بحمد اللَّه من البداية الغاية والنهاية، وجعله اللَّه في علم السنة آية، فلو وقف على هذا التصنيف الذي لم يسبق إليه ولا عوَّل أحد من الأئمة الحفاظ عليه، صاحبُ المسند الإمام أحمد لحمده وشكره، أو القطيعي، لقطع في تحصيله

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب أطراف المسند (١/ ٩٣)، ففيها ذكر تفاصيل عمل الحافظ في كتابه هذا.

عمره، أو ابن المُذهب لذهب إليه وسطرَه، أو أبو القاسم ابن الحصين، لراغ عن غيره ونَظرَه، أو راويه حنبل، لعظَّم مؤلفه وبجّل، أو الموفق ابن قدامة، لسعى إليه وقبّل أقدامه، أو الحافظ الذهبي لرحل إليه وحرّر «ميزانه» بين يديه، أو المزيُّ، لاستحلى عذْب كلامه، وأعجبه إنسان نظامه، أو ابن رافع، لرفع لهذا الإمام لواء الأعلام، وعلم أنه من الملوك الأعلام، فاللَّه يبقيه ليجدد ما عفا من هذا الفن بعد دروسه، وليمتع أهل العلم بما يبديه من فوائده ودروسه، ويحلّه إن شاء اللَّه بفضله ومنّه دار الأمان، ويشهد له بما علّمه وعمله لسان الميزان، إن شاء اللَّه تعالى، آمين أمين(١).

وكان هذا الكتاب قد غرق مع كتب أخرى في رحلة الحافظ الثانية إلى اليمن، وكان الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحدِّث عن حادث الغرق هذا فيحكي عن بعض رفقته ويسميه أنه دخل عليه مرة فصار يستعرض كتبه، ويتعجب من كثرة ما فيها بخطه، ثم يقول: والظاهر أن غرقها كان من إصابته فللَّه الأمر، وهو المحمود على كل حال(٢).

وله أيضاً من الأعمال على مسند الإمام أحمد: المنتقى من المقلِّين من مسند أحمد(٣)، وجزء فيه أربعون حديثًا من الوحدان في المسند(٤)، والتعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند(٥).

---

(١) انتهى كلامه بتمامه، وقد قام بنقله الحافظ السخاوي في كتابه الجواهر والدرر (١/ ٢٧٨-٢٧٩).
(٢) ذكر ذلك عنه السخاوي في كتابه الجواهر والدرر (١/ ١٥١).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٦٨).
(٤) انظر: المعجم المفهرس (ص١٣١).
(٥) الجواهر والدرر (٢/ ٦٨٤).

وأما الكتاب الذي بين أيدينا، والذي قام فيه الحافظ ابن حجر بالذبِّ عن مسند الإمام أحمد وردِّ ما نُسب له من كونه يحوي بعض الأحاديث الموضوعة، فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناسبة تأليفه له، بما سيأتي معنا في مقدمته لكتابه هذا، وهو أيضاً قد عرض للحديث عنه في مقدمته على كتابه تعجيل المنفعة، حيث قال[١]: ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنَّف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقى منها بعده بقية، وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث أخرجها من المسند، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به فكملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً فظهر من ذلك أنَّ غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيءٍ منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً، إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوى في دفع ذلك، وسميته القول المسدد في الذب عن مسند أحمد. اهـ.

وقد سماه الحافظ هنا بالقول المسدد في الذب عن مسند أحمد، ومع ذلك فقد ذكر السخاوي في كتابه الجواهر والدرر أن من ضمن أسمائه أيضاً: القصد المسدد، وكذا تنوير عين الأرمد[٢].

---

(١) تعجيل المنفعة (١/ ٢٤٠-٢٤١).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٦٦٣).

أسانيد الحافظ ابن حجر لمسند أحمد:

رأينا أن نلحق في هذه المقدمة المتعلقة بالحافظ وجهوده في خدمة السنة، أسانيدَه إلى المسند الإمام، وكان من أهدافنا لسياق هذه المسانيد بطولها، إيقاف القارئ الكريم على مدى دقة الحافظ ابن حجر في تدوين مجالس سماعه وذكر ابتدائها وانتهائها، ترسيخاً لعلو مكانة هذا العالم الجليل، وبيان حرصه على سماع هذا الكتاب العظيم، فنقول:

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه المعجم المفهرس(١):

مُسْند أَحْمد بن حَنْبَل

وَفِيه من زيادات وَلَده عبد اللَّه، وشيء يسير من زيادات أبي بكر الْقطيعِي الرَّاوِيّ عَن عبد اللَّه:

قرأته من أَوله إِلَى آخِره فِي ثَلَاثَة وَخمسين مَجْلِساً، وَهُوَ يشْتَمل على عدَّة مسانيد وَهِي: مُسْند الْعشْرَة وَمَا مَعَه، ومسند أهل الْبَيْت، ومسند ابْن مَسْعُود، ومسند ابْن عمر، ومسند عبد اللَّه بن عَمْرو بن الْعَاصِ، وَمَعَهُ مُسْند أبي رمثة، ومسند الْعَبَّاس وبنيه، ومسند عبد اللَّه بن عَبَّاس، ومسند أبي هُرَيْرَة، ومسند أنس، ومسند أبي سعيد، ومسند جَابر، ومسند المكيين، والمدنيين، ومسند الْكُوفِيّين، ومسند الْبَصرِيين، ومسند الشاميين، ومسند الْأَنْصَار، ومسند عَائِشَة، ومسند النِّسَاء.

وَكَانَ أَحْمد رَحمَه اللَّه تَعَالَى لم يرتب مسانيد المقلين فرتبها وَلَده عبد

(١) المعجم المفهرس (١٢٩).

اللَّه، فَوَقع مِنْهُ إغفال كَبِير؛ مِن جعل الْمدنِي فِي الشَّامي وَنَحْو ذَلِك، وَقد رتَّبه بعض الْحفاظ الأصبهانيين على الْأَبْوَاب وَلم أقف عَلَيْهِ، ورتبه مِن أهل عصرنا: الْحَافِظ نَاصِر الدّين بن زُرَيْق على الْأَبْوَاب أَيْضاً، وَأَظنهُ عُدم فِي الكائنة الْعُظْمَى بِدِمَشْق، ورتَّبه بعض من تَأَخّر عَنهُ أَيْضا فِيمَا بَلغنِي، ورتَّبه على حُرُوف المعجم فِي أَسمَاء المقلين: الْحَافِظ أَبُو بكر بن الْمُحب، ورتب الْأَحَادِيث الزَّائِدَة فِيهِ على الْكتب السِّتَّة: شَيخنَا الْحَافِظ أَبُو الْحسن الهيثمي وعملتُ أَطْرَاف الْمسند كُله فِي مجلدين.

وَكَانَت قراءتي لجميعه على الشَّيْخ الْمسنِد الْكَبِير أبي الْمَعَالِي عبد اللَّه بن عمر بن عَليّ بن الْمُبَارك الْهِنْدِيّ الأَصْل نزيل الْقَاهِرَة الْأَزْهَرِي السعودي، بِرِوَايَة جده، بِحَقِّ سَمَاعه على أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن مُحَمَّد بن عمر بن أبي الْفرج الْمَعْرُوف بحَفَنْجلة - بِفَتْح الْمُهْملَة وَالْفَاء وَسُكُون النُّون بعْدهَا جِيم ثمَّ لَام - حَقِيقَة، سوى لمُسْند الْعشْرَة وَمَا مَعَه، ومسند أنس، وَالنّصف الأول من مُسْند ابْن مَسْعُود، وَسوى من قَوْله فِي مُسْند ابْن عمر: حَدثنَا يحيى بن عبد اللَّه، فَذكر حَدِيث: (من اتخذ كَلْباً) إِلَى آخر الْجُزْء الْعَاشِر ومسند ابْن عمر، وَهَذَا الْقدر الْفَائِت بِمِقْدَار مَا سمع من أول الْكتاب إِلَى الْجُزْء الْمَذْكُور، بِحَق سَماع الْحلِيّ لما قرئَ عَلَيْهِ، على النجيب أبي الْفرج عبد اللَّطِيف بن عبد الْمُنعم بن عَليّ بن نصر الْحَرَّانِي الأَصْل نزيل الْقَاهِرَة، سوى مسند أبي سعيد فإجازة ابْن النجيب، قَالَ: أَنبأَنَا بِجَمِيعِهِ: أَبُو مُحَمَّد عبد اللَّه بن أَحْمد بن أبي الْمجد الْحَرَّانِي، وببعضه وَهُوَ مِن أول مُسْند أبي هُرَيْرَة إِلَى حَدِيث أبي مدله عَن أبي هُرَيْرَة، الإِمَام الْعَادِل لَا ترد دَعوته أَبُو طَاهِر الْمُبَارك بن المعطوش، قَالَا: أَنبأَنَا أَبُو الْقَاسِم هبة اللَّه بن مُحَمَّد بن عبد الْوَاحِد بن الْحصين،

أَنبأَنَا أَبُو عَليّ الْحسن بْن عَليّ التَّمِيمِي الْمُذْهِب الْوَاعِظ، أَنبأَنَا أَبُو بكر أَحْمد بن جَعْفَر بن حمدَان بن مَالك الْقطيعِي، فَاتَهُ على عبد اللَّه بن أَحْمد بن مُحَمَّد ابن حَنْبَل، حَدثنِي أبي وَغَيره كَمَا بَين فِيهِ.

وَذكر أَبُو بكر بن نقطة أَن الْقطيعِي فَاتَهُ على عبد اللَّه بن أَحْمد بن حَنْبَل خَمْسَ أوراق من مُسْند عبد اللَّه بن مَسْعُود، فرواها عَنهُ بِالْإِجَازَةِ، وَهِي من أَوله.

وَأَن أَبَا عَليّ بن الْمُذْهِب فَاتَهُ على الْقطيعِي مُسْند عَوْف بن مَالك، ومسند فضالة بن عبيد، وَكِلَاهُمَا من مُسْند الشاميين، وَاللَّه أعلم.

وبسماع شَيخنَا لمُسْند الْعشْرَة وَمَا مَعَه، ولمسند أهل الْبَيْت على: أبي نعيم أَحْمد بن الْحَافِظ تَقِيّ الدّين عبيد الإسعردي، وَإِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن عبد الصَّمد التزمنتي.

قَالَ الأول: أَنبأَنَا النجيب بِسَنَدِهِ، قَالَ: وأنبأنا أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن عبد الدَّائِم بن نعْمَة إجَازَة مُكَاتبَة، أَنبأَنَا الْحَافِظ أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ، وَأَبُو طَاهِر بن المعطوش، وَأَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن أَحْمد بن بختيار المندائي، قَالُوا: أَنبأَنَا ابْن الْحصين، بِهِ.

وبسماع التزمنتي على عبد الرَّحِيم بن يُوسُف بن يحيى ابْن خطيب المزة لجميعه، وَمن حَدِيث عبد خير عَن عَليّ إِلَى آخر الْمُقَرّر، على غَازِي بن أبي الْفضل الحلاوي، قَالَا: أَنبأَنَا أَبُو عَليّ حَنْبَل بن عبد اللَّه الرصافي المكبر، أَنبأَنَا ابْن الْحصين، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا أَيْضا لمُسْند أهل الْبَيْت خَاصَّة على غلبك بن عبد اللَّه

الخزنداري، وَأبي الْعَبَّاس أَحْمد بن أبي بكر بن طي الزبيرِي، وَبدر الدّين مُحَمَّد بن أَحْمد بن خَالِد الفارقي، وَعز الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الْحق بن الرصاص، وَمُحَمّد بن غالي بن نجم الدمياطي، وبهاء الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حمويه الضَّرِير، وَفتح الدّين مُحَمَّد بْن أبي الْفَتْح مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن القلانسي.

بِسَمَاع غلبك من الْعِزّ عبد الْعَزِيز بن عبد الْمُنعم الْحَرَّانِي، بإجازته من أبي مُحَمَّد بن أبي الْمجد، بِسَنَدِهِ.

وبسماع البَاقِينَ، سوى ابْن حمويه، والقلانسي؛ فبإجازتهما من ابْن خطيب المزة، بِسَنَدِهِ.

وبسماع الفارقي أَيْضا، والتزمنتي، من غَازِي الحلاوي، بِسَنَدِهِ.

وبإجازة ابْن غالي، عَن النجيب، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا لمُسْند أنس مُلَفقًا على الشَّيْخَيْنِ أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن أبي بكر بن طي، وزهرة بنت عمر بن حُسَيْن الْخُشَنِي، وكاملا على غلبك الخزنداري، بِسَمَاع ابْن طي من أول مُسْند أنس إِلَى حَدِيث حميد، عَن أنس: أَن النَّبِي ﷺ طَاف على نِسَائِهِ بغسْل وَاحِد، وَمن حَدِيث حميد عَن أنس: أَن النَّبِي ﷺ كَانَ يَأْتِي بَيت أم سليم، إِلَى آخر مُسْند أنس.

وبسماع زهرَة لبَقيَّة مُسْند أنس، سوى أَرْبَعَة أَحَادِيث تلِي حَدِيث: طَاف على نِسَائِهِ.

كِلَاهُمَا: على النجيب الْحَرَّانِي، وبإجازة غلبك مِنْهُ، إِن لم يكن سَمَاعا، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا لمُسْند أبي سعيد على غلبك الخزنداري، بإجازته من النجيب.

وبسماعه لبعضه من الْعِزّ بسندهما.

وبسماع شَيخنَا لَهُ من القلانسي، بِحُضُورِهِ على ابْن خطيب المزة، وإجازته مِنْهُ، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا لمُسْند ابْن مَسْعُود، على أبي نعيم بْن الإسعردي، وَإِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد التزمنتي، بِسَمَاع أبي نعيم من أَوله إِلَى آخر ثَلَاثَة أَرْبَاعه، وَذَلِكَ سِتَّة أَجزَاء من ثَمَانِيَة، على النجيب، وإجازته لسائره مِنْهُ، وبإجازته لجميعه من ابْن عبد الدَّائِم، بسندهما، وبسماع التزمنتي لَهُ من ابْن خطيب المزة، وغازي، بسندهما.

وبسماع شَيخنَا من أول مُسْند ابْن عمر إِلَى الْجُزْء الْعَاشِر مِنْهُ على أَحْمد بن طي، وبسماعه لهَذَا الْقدر سوى من حَدِيث ابْن عمر فِي رفع الْيَدَيْنِ من رِوَايَة أَيُّوب، عَن نَافِع، عَنهُ، وَأول الْإِسْنَاد: حَدثنَا عَفَّان، إِلَى آخر الْعَاشِر، على إِبْرَاهِيم التزمنتي، بسماعهما من ابْن خطيب المزة، وَسَمَاع التزمنتي أَيْضا من غَازِي، بسندهما.

وبسماع شَيخنَا من أول الْجُزْء الْحَادِي عشر من مُسْند أبي هُرَيْرَة إِلَى آخر الْجُزْء الْخَامِس عشر من غلبك، بإجازته من النجيب، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا من حَدِيث يزِيد بن الْأَصَم، عَن أبي هُرَيْرَة: مثلي ومثلكم أيتها الْأمة كَمثل رجل استوقد نَارا، وَذَلِكَ فِي الْجُزْء التَّاسِع وَالْعِشْرين، إِلَى آخر مُسْند أبي هُرَيْرَة على أَحْمد بن طي، بِسَمَاعِهِ من النجيب، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا للخمسة الْأَجْزَاء الْأَوَاخِر من مُسْند الْأَنْصَار على التزمنتي، أَنبأَنَا ابْن خطيب المزة، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا من أول الْحَادِي عشر من مُسْند الْكُوفِيّين إِلَى آخر مُسْند الْكُوفِيّين على غلبك بن الخزنداري، بِسَمَاعِهِ للحادي عشر، وَمن قَوْله فِي الثَّالِث عشر: حَدثنَا يحيى بن زَكَرِيَّا، فَذكر حَدِيث عدي بن حَاتِم: إِذا وَقعت رميتك فِي المَاء، إِلَى آخر السَّادِس عشر مِنْهُ، على النجيب، والعز، وإجازته مِنْهُمَا، بِسَمَاع النجيب، وإجازة الْعِزّ من الْحرفِي، بِسَنَدِهِ.

وبسماع شَيخنَا للخمسة الْأَجْزَاء الْأَوَاخِر، ومسند الْبَصرِيين على غلبك، بإجازته إِن لم يكن سَمَاعا من النجيب.

وبسماع شَيخنَا من حَدِيث ابْن جريج، عَن ابْن الْمُنْكَدر، عَن جَابر قَالَ: قرب لرَسُول اللَّه ﷺ خبز الحَدِيث، إِلَى حَدِيث ابْن لَهِيعَة، عَن أبي الزبير، عَن جَابر: لَو سلك النَّاس وَاديا، الحَدِيث، كل ذَلِك فِي مُسْند جَابر، على بدر الدّين محَمَّد بن أَحْمد بن خَالِد الفارقي.

وبسماع شَيخنَا من حَدِيث زُهَيْر بن مُحَمَّد، عَن عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن عقيل، عَن جَابر، إِلَى آخِره، بإجازتهما من النجيب، إِن لم يكن سَمَاعا.

وقرأت مُسْند جَابر أَيْضا على الْحَافِظ أبي الْحسن عَليّ بْن أبي بكر بن سُلَيْمَان الهيثمي، بِسَمَاعِهِ على أبي عبد اللَّه مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم الْأنْصَارِيّ الدِّمَشْقِي ابْن الخباز بِدِمَشْق، وعَلى أبي الْحسن عَليّ بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن صَالح العرضي بِالْقَاهِرَةِ، قَالَ الأول: أَنبأَنَا أَبُو مُحَمَّد الْمُسلم بن مُحَمَّد بن عَلان، وَقَالَ الثَّانِي: قرئَ على زَيْنَب بنت

مكي، وَأَنا أسمع، وأجازنا الْفَخر عَليّ بن البُخَارِيّ، إِن لم يكن سَمَاعا، قَالُوا: أَنبأَنَا حَنْبَل بِسَنَدِهِ، وقرأت، وَسمعت على شَيخنَا الإِمَام حَافظ الْعَصْر أبي الْفضل بن الْحُسَيْن عدَّة أَحَادِيث مفرقة من مُسْند أَحْمد، بقرَاءَته على الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورين: ابن الخباز، والعرضي، بسندهما.

وقرأت جُزْءا من منتقى الْمزي من مُسْند أَحْمد على الحافظين: أبي الْفضل بن الْحُسَيْن، وأبي الْحسن الهيثمي، بسماعهما للمسند على الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورين فِيهِ، بسندهما.

وقرأت على أبي الْحسن الهيثمي قدر الرّبع من أول زَوَائِد الْمسند، بِسَمَاعِهِ لجَمِيع الْمسند على الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورين: ابْن الخباز، والعرضي، بسندهما.

وقرأت جُزْءا فِيهِ مائَة حَدِيث منتقاة من مُسْند أَحْمد: تَخْرِيج أبي الْقَاسِم عَليّ بن أبي مُحَمَّد الْقَاسِم ابْن الْحَافِظ أبي الْقَاسِم بن عَسَاكِر، على الشَّيْخ أبي الْمَعَالِي الْأَزْهَرِي الْمُبْتَدَأ بذكرِهِ، بِسَمَاعِهِ لَهَا على أَحْمد بن مَنْصُور الْجَوْهَرِي، بِسَمَاعِهِ لَهَا على فَاطِمَة بنت أبي الْقَاسِم، الْمخرج الْمَذْكُور، بِسَمَاعِهِ لَهَا على حَنْبَل بِسَنَدِهِ.

وقرأتها أَيْضا، وَمَعَهَا الحديثان اللَّذَان فِي سنَن النَّسَائِيّ: عَن عبد اللَّه بن أَحْمد بن حَنْبَل، على الإِمَام تَقِيّ الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابْن عبد الرَّحْمَن بن حيدرة الْبَغَوِيّ، بِسَمَاعِهِ لجَمِيع الْمسند، على أبي الْحسن العرضي، بِسَنَدِهِ.

وقرأت الْمُنْتَقى من الْمسند لِلْحَافِظِ ضِيَاء الدّين الْمَقْدِسِي، على الشَّيْخ أبي الْمَعَالِي الْأَزْهَرِي الْمَذْكُور.

وقرأت جُزْءا فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثا من الوحدان تخريجي من الْمسند، على

عبد الرَّحْمَن بن حيدر الدهقلي، بِسَمَاعِهِ على أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن مُحَمَّد الجوخي، بِسَمَاعِهِ على زَيْنَب بنت مكي، وإجازته من الْفَخر، بسندهما.

وقرأت الْكثير مِنْهُ على أبي الْفرج عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن الْمُبَارك، بِسَمَاعِهِ على أبي الْحسن عَليّ بن رزق اللَّه النابلسي، بِسَمَاعِهِ على أَحْمد بن عبد الدَّائِم، بِسَنَدِهِ.

وقرأت الْكثير مِنْهُ أَيْضا على أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن الْحسن الْمَقْدِسِي، بِسَمَاعِهِ على أَحْمد بن عَليّ بن أَيُّوب، بِسَمَاعِهِ على النجيب، بِسَنَدِهِ.



سبب تأليف الكتاب[١]

لعل أول من ادعى صحة كل ما رواه الإمام أحمد في مسنده هو الحافظ أبو العلاء الهمداني (ت٥٦٩)، من أئمة الحنابلة، بل من أئمة الدنيا حفظاً وفقهاً وعلماً، ويكفي للوقوف على إمامته نظرة سريعة في ترجمة أهل العلم له[٢].

ذكر موقفَه هذا من المسند: شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا[٣]: ولهذا تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟، فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج وبيَّن أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة.

ثم شرع شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه قوليهما، على ما مرّ معنا في المقدمة الأولى.

ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر كلام أحد طرفي النزاع في هذه

(١) ونعرض فيه أصل الخلاف بين ابن الجوزي والحافظ الهمذاني في وقوع بعض الأحاديث الموضوعة في المسند، ودور الحافظين العراقي وابن حجر في بحث هذه المسألة.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (٢/ ١٧٣).

المسألة، ألا وهو الحافظ ابن الجوزي، فقد عقد فصلًا في كتابه صيد الخاطر وضع له عنواناً هو:[١]

مسند الإمام أحمد فيه الصحيح وغيره، قال فيه: كان قد سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟، فقلت: نعم، فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب! فحملت أمرهم على أنهم عوام، وأهملت فكر ذلك، وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، -منهم أبو العلاء الهمداني-يعظمون هذا القول، ويردونه، ويقبحون قول من قاله! فبقيت دهشًا متعجبًا، وقلت في نفسي: واعجبًا! صار المنتسبون إلى العلم عامةً أيضاً! وما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث، ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه، وظنّوا أن من قال ما قلته تعرَّض للطعن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك! فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء، ثم هو قد ردَّ كثيرًا مما روى، ولم يقبل به، ولم يجعله مذهبًا له، أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنبيذ: مجهول؟!

ومن نظر في «كتاب العلل» الذي صنفه أبو بكر الخلال، رأى أحاديث كثيرة، كلها في «المسند»، وقد طعن فيها أحمد.

ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء في مسألة النبيذ، قال: إنما روى أحمد في «مسنده» ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم، ويدل على ذلك أن عبد اللَّه قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي

---

(١) صيد الخاطر (٣١٢).

روّاد؟ قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرتَه في «المسند»؟ قال: قصدت في «المسند» المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أورد بهذا «المسند» إلا الشيء بعد الشيء اليسير؛ ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند؛ فمن جعله أصلاً للصحة، فقد خالفه، وترك مقصده. اهـ كلام ابن الجوزي بطوله.

وما استهجنه ابن الجوزي من القول بأن كلّ ما في مسند أحمد فهو صحيح، قد وُجد من تبناه وقال به، فقد انتصر لهذا القول - قول أبي العلاء في صحة كلِّ ما في المسند -: الحافظُ أبو موسى المديني(ت٥٨١) تلميذ أبي العلاء الهمداني، وذلك في كتابه الذي ألَّفه لبيان خصائص هذا المسند الإمام، حيث قال فيه[(١)]: ولم يُخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته، وقال أيضاً[(٢)]: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مسندَه قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صح عنده، ثم ذكر ذلك. اهـ.

وكما لقي هذا القول من يتبناه ويقول به، فقد لقي أيضاً من يعترض عليه جملة وتفصيلاً، ويسعى في إثبات وجود الأحاديث الموضوعة في هذا المسند، ولو كانت قليلة، فنرى في الفريق الأول أحد أئمة الحنابلة المتوسطي زماناً وهو الحافظ عبد المغيث الحربي، قد قال بهذا القول،

(١) خصائص المسند (١٤).
(٢) المصدر السابق (١٦).

وقام بتأليف كتابه الذي سماه الانتصار لمسند الإمام أحمد، ذكر ذلك عنه الحافظ ابن رجب فقال[١]: وصنَّف عبد المغيث: الانتصار لمسند الإمام أحمد، أظنه ذكر فيه: أن أحاديث المسند كلها صحيحة. وقد صنَّف في ذلك قبله أبو موسى، وبذلك أفتى أبو العلاء الهمداني، وخالفهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي. اهـ.

وقد بُني على قول الحافظ أبي موسى المديني - ومن قبله أبي العلاء - الاعتراض على كلٍّ من أخّر منزلة المسند عن الكتب التي أُلِّفت على الأبواب كالسنن الأربع، كما صنع ابن الصلاح الذي علَّل ذلك بكون جامعي المسانيد إنما يحرصون على جمع كلِّ ما يتعلق بالصحابي دون الاهتمام بالتفريق بين صحيح حديثه وضعيفه، مما جعل الحافظ مغلطاي ينكر عليه ذلك محتجاً بمقولة الحافظ أبي موسى السابقة[٢]، وهذا الاعتراض هو ما دفع الحافظَ العراقي إلى مناقشة المعترض - وما نراه إلا الحافظ مغلطاي - ببيان وجود الحديث الموضوع فيه، قائلًا[٣]: اعتُرض على المصنف بالنسبة إلى صحة بعض هذه الأسانيد بأن أحمد بن حنبل شرط في مسنده أن لا يخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده، قاله أبو موسى المديني، إلى أن قال العراقي: والجواب: أنا لا نسلِّم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه، والذي رواه أبو موسى المديني بسنده إليه أنه سُئل عن حديث فقال: انظروه، فإن كان في المسند وإلا فليس بحجة، وهذا ليس صريحاً في أن

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٥٢).
(٢) إصلاح ابن الصلاح (٢/ ١٥٥).
(٣) التقييد والإيضاح (١/ ٣٢٨).

جميع ما فيه حجة، بل فيه: أن ما ليس في كتابه ليس بحجة، على أن ثَمَّ أحاديث صحيحة مخرّجة في الصحيح وليست في مسند أحمد منها: حديث عائشة في قصة أم زرع، وأما وجود الضعيف فيه فهو محقّق، **بل فيه أحاديث موضوعة، وقد جمعتها في جزء**، وقد ضعَّف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه، ثم شرع الحافظ العراقي في ذكر بعض هذه الأحاديث التي حكم بوضعها، **وهذه هي قصة كتابنا هذا الذي بين يدي القارئ الكريم، فإطلاق الحافظ العراقي حكمَه على هذه الأحاديث بالوضع، جعل الحافظَ ابن حجر يتصدر للرد عليه، وذبّ تهمة الوضع عنها**.

وقد ظهرت براعة الحافظ في هذا الكتاب، ودقة ألفاظه وانتقاؤه لها، وحرصه على ذبِّ هذه التهمة عن مسند أحمد مع نوع تكلِّف لا يخفى، وما نرى هذا الحرص منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا بسبب تعظيمه لمكانة هذا المسند الإمام، وكأن لسان حاله يقول: دعوا التفتيش عن مثل هذا في هذا الكتاب العظيم، فقد بلغ هذا المسند المنزلَ الأسمى من بين نظائره، وإذا تجاوز الماء القلتين لم يحمل الخبث.

وعلى شاكلة ما قيل قديماً: مذهب أحمد أحمد مذهب(١)، فلا نرى بأساً ولا غضاضة في القول بأن **مسندَ أحمدَ أحمدُ مسندٍ**، بل لا ينبغي لأحد من المشتغلين بهذا الفن أن ينازع في تبوء هذا المسند أعلى المراتب من حيث الصناعة الحديثية المتعلقة بالرواية والدراية.

ومع ذا، فما ادعى أحد أن مسند أحمد يضاهي صحيح البخاري من حيث

(١) وهي مقولة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري، أسندها عنه ابن السمعاني، وذكر ذلك عنه الحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/١١٨).

الصحة، وما كان هذا ليعجز الإمام أحمد لو أراده بإذن اللَّه، لكن تصنيفه لهذا المسند كان مخالفاً لتصنيف البخاري الذي صنّف كتابه بعده، وما لم يثبت عليه الحكم بالوضع من هذه الأحاديث لم يخرج من دائرة الضعيف، كما سيأتي معنا، وتبقى المسألة محتملة بين كلِّ فريق في نفي أو إثبات وجود بعض الموضوعات في هذا المسند الإمام، وإن كان الأقرب وجودَ شيءٍ من ذلك فيه، على ما مرّ معنا من توجيه شيخ الإسلام ابن تيمية لذلك، ولا يسعنا في مقامنا هذا إلا أن نترحم على أئمتنا جميعاً، داعين اللَّه عز وجل أن يجمعنا معهم في مستقر رحمته.

بقي أن نشير إلى شيء من صنيع الحافظ ابن الجوزي، وهو الذي كان له دور واضح جليٌّ في إثارة هذا الموضوع، حيث نثر هذه الأحاديث في كتابيه الموضوعات والعلل المتناهية، على ما سيأتي معنا في أثناء الكتاب.

وقد أُنكر على الحافظ ابن الجوزي توسعه في الحكم بالوضع على بعض الأحاديث، مع بعدها كلِّ البعد عن ذلك، وأشار العلامة ابن الصلاح إلى هذا التوسع غير المرضي بقوله في مقدمته[1]: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات، في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يُذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة.

وقد ذكر العلماء أسباب وقوع ابن الجوزي في هذا التوسع، فذهب العلائي إلى أنه إنما أوتي من تحميل الراوي للحديث ما لا يحتمل، فقد

(١) المقدمة (٢٠٤)، وقد نظم الحافظ العراقي في ألفيته قول ابن الصلاح هذا بقوله:

وأكثر الجامع فيه إذ خرج ... لمطلق الضعف عنى أبا الفرج

يكون تصنيف العلماء للراوي لا يُنزله عن درجة الضعف، فيأتي ابن الجوزي فيُحملّه تبعة الحديث، ويحكم على حديثه بالوضع، هذا ما وجّه به العلائي صنيع ابن الجوزي قائلًا: دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع لأن مستنده في غالب ذلك بضعف راويه»[(١)].

بل إن للعلائي كلاماً عاماً طويلًا يُحلّل فيه كثرة الخطأ في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع خاصة من قبل المتأخرين، ومنهم ابن الجوزي، يحسن بنا أن نذكره بتمامه لصلته المباشرة بموضوعنا، فقد قال رحمه الله[(٢)]: الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عسر جداً، لأن ذلك لا يتأتى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتيش، وأنه ليس لهذا المتن سوى هذه الطريق الواحد، ثم يكون في رواتها من هو متهم بالكذب إلى ما ينضم إلى ذلك من قرائن كثيرة، يقتضي للحافظ المتبحر الجزم بأن هذا الحديث كذب، ولهذا انتقد العلماء على الإمام أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من الأحاديث ليست بهذه المثابة، بل فيها ما فيه ضعف يحتمل ويمكن التمسك به في الترغيب والترهيب، وفيها ما هو حديث حسن، أو قد صحَّحه بعض الأئمة، كما سيأتي في حديث صلاة التسبيح، وفيها ما له طريق أخرى يقوى بها[(٣)] الحديث لم يطلع عليها، كما سيأتي إن شاء اللَّه تعالى في بعض الأحاديث، فدخلت الآفة عليه من هذه الوجوه وغيرها،

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت (٢/ ٨٤٨).

(٢) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (٢٥-٢٦).

(٣) جاء في المطبوع: طريقين أخرى يقوى بها. ولعل ما أثبتناه الذي تستقيم به العبارة.

ويجئ بعده من لا يدَ له في علم الحديث فيقلده فيما حكم به من الوضع، وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم اللَّه التبحر في علم الحديث، والتوسع في حفظه، كشعبة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ونحوهم، ثم أصحابهم مثل أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه وطائفة منهم ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وكذلك إلى زمن الدارقطني والبيهقي ممن لم يجئ بعدهم مساو لهم بل ولا مقارب رحمة اللَّه عليهم، فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم على حديث بشيء كان معتمداً لما أعطاهم اللَّه من الحفظ العظيم، والاطلاع الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عُدل إلى الترجيح، وهذا التعذر إنا يجئ في الأحاديث المحتملة، وإلا فكثير من الأحاديث جداً يشهد القلب بوضعها ويسهل الحكم عليها بذلك ممن كثرت ممارسته لهذا الفن، وهو حال كتاب الموضوعات لابن الجوزي، واللَّه أعلم. اهـ.

نقل جزءًا من كلام الحافظ العلائي هذا: العلامةُ الزركشي، ثم علّق عليه قائلًا[١]: وفيما قاله نظر، فقد حكم جمعٌ من المتقدمين على أحاديث بأنه لا أصل لها ثم وجد الأمر بخلاف ذلك، وفوق كل ذي علم عليم، فينبغي أن يقال: إنه يبحث عن ذلك ويراجع من له عناية بهذا الشأن، فإن لم يوجد عندهم ما يخالف ذلك اعتمد حينئذ. اهـ.

وكان العلامة الزركشي قد عرض لهذه المسألة نفسها، معتبراً السبب في

(١) النكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٦٧).

الحكم بوضع كثير من الحديث إنما قام على رد أحاديث من عرف بالوضع جملة وتفصيلًا، فقال[١]: قد كثر منهم الحكم على الحديث بالوضع استناداً إلى أن راويه عرف بالوضع، فيحكمون على جميع ما يرويه هذا الراوي بالوضع، وهذه الطريقة استعملها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، وهي غير صحيحة، لأنه لا يلزم من كونه معروفاً بالوضع أن يكون جميع ما يرويه موضوعاً، لكنَّ الصواب في هذا أنه لا يُحتج بما يرويه لضعفه، ويجوز أن يكون موضوعاً، لا أنه موضوع لا محالة.اهـ.

أما الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فقد اكتفى بنقل عبارة مقتضبة للحافظ العلائي، قضى فيها أنَّ التوسع عند ابن الجوزي إنما دخل عليه بناءً على ضعف الراوي، ثم قال[٢]: وقد يعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمولًا على قيدِ أن تفرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد رُوي من وجه آخر لم يطَّلع هو عليه، أو لم يستحضره حالة التصنيف، فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها، فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب، وقليل من الأحاديث الحسان، كحديث صلاة التسبيح وكحديث قراءة أية الكرسي دبر الصلاة، فإنه صحيح رواه النسائي وصححه ابن حبان، وليس في كتاب ابن الجوزي من هذا الضرب سوى أحاديث قليلةً جداً، وأما من مطلق الضعف ففيه كثير من الأحاديث، نعم أكثر الكتاب موضوع وقد

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٢٦٥).
(٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٢/ ٨٤٨).

أفردت لذلك تصنيفاً أشير إلى مقاصده. فمما فيه من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة حديث صلاة التسبيح وقراءة آية الكرسي كما تقدم وحديث[١].

ولابن الجوزي كتاب آخر أسماه (العلل المتناهية) في الأحاديث الواهية أورد فيه كثيراً من الأحاديث الموضوعة، كما أورد في كتابه الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، وفاته من كلٍّ النوعين قدر ما كتب في كل منها أو كثيرا واللَّه الموفق.اهـ.



(١) بياض في الأصل.

وصف النسخ الخطية ومنهج العمل في الكتاب

. وصف النسخ الخطية:

لا يسعنا في هذا المقام إلا التأكيد على شكرنا لإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت حفظها اللَّه، حيث لمسنا منهم التعاون الكامل، والحرص الشديد على مساعدتنا في إخراج هذا العمل، وقاموا بإمدادنا بجميع النسخ الخطية التي اعتمدنا عليها في هذا العمل، فجزاهم اللَّه عن العلم أولا وعنا ثانيا خير الجزاء وأتمه وأوفاه.

اعتمدنا في تحقيق الرسالة على ثلاث نسخ:

- **الأولى: المكتبة الظاهرية:**

عنوان المخطوط: القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد.

المؤلف: صنعة شيخنا حافظ العصر، أستاذ أهل الدهر، شيخ الإسلام، الحامل لواءه، علم الأئمة الأعلام، أطال اللَّه علياءه، قاضي القضاة، وإمام الهداة، سيف المناظرين، وحامي شريعة المسلمين، بالذب عن حديث سيد المرسلين، أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر بن أحمد الكناني العسقلاني الأصل المصري الشافعي، أمتع اللَّه المسلمين بطول حياته، وأعاد علينا من بركاته.

أوله: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال سيدنا ومولانا شيخنا قاضي القضاة، . . . .

تاريخ النسخ: لم يعرف، لكنه في حياة المصنف.

اسم الناسخ: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي.

عدد الأوراق: ٢٣ ورقة.

عدد الأسطر: ١٩ سطرا.

الرقم العمومي: (٣٧٤٩/ ٢).

الرقم بإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت: (٦٩٣٤٣/ ٢ م).

وقد اعتمدنا هذه النسخة أصلا، ورمزنا لها بـ (الأصل)؛ نظرا لأنها أقدم النسخ، إذ الظاهر أنها كتبت في حياة المصنف، إذ تكرر فيها - على طرتها وفي أولها وآخرها - الدعاء للحافظ ابن حجر بطول العمر، كما أنها من نسخ تلميذه العلامة البقاعي، وهو عالم محدث مؤرخ مفسر معروف، وهذا مما يزيد جلالة هذه النسخة، كما أن عليها ثلاثة تملكات، الأول بخط الحافظ يوسف بن عبد الهادي(ت٩٠٩هـ)، والثاني بخط العلامة محمد بن الخيضري (ت٨٩٤هـ)، والثالث بخط إبراهيم بن صالح الحنبلي، مما يزيد هذه النسخة نفاسةً.

- **الثانية**: **لم يعرف**:

عنوان المخطوط: جزء فيه القول المسدد في الذب عن مسند أحمد.

المؤلف: تأليف الشيخ الإمام الحافظ العلامة الرحلة شيخ الحفاظ والمحدثين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني

الشافعي، تغمده اللَّه بالرحمة والرضوان، بمنه وكرمه، وجميع المسلمين، آمين.

أوله: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلا باللَّه تعالى، . . . .

تاريخ النسخ: لم يعرف، لكنه في القرن العاشر تقديرا، نظرا لنوع الخط وهيئته.

اسم الناسخ: لم يعرف.

عدد الأوراق: ٣٣ ورقة.

عدد الأسطر: ١٥ سطرا.

الرقم العمومي: (٢٣٣١٤/ ب).

الرقم بإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت: (٣٥٥٩/ ٣ م).

وقد اعتمدنا هذه النسخة في المقابلة، ورمزنا لها بـ (أ)؛ نظرا لقدمها النسبي، ووضوح خطها، كما أن نصفها الأول مشكول تقريبا.

- **الثالثة: مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض:**

عنوان المخطوط: القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد.

المؤلف: للحافظ الشهير أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر الكناني العسقلاني المصري الشافعي، نفعنا المولى به.

أوله: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال سيدنا ومولانا وشيخنا قاضي القضاة، . . . .

تاريخ النسخ: لم يعرف، لكنه حديث، بقلم حديث، لعله يكون لأقل من مائة سنة.

اسم الناسخ: لم يعرف.

عدد الأوراق: ٢١ ورقة.

عدد الأسطر: من ١٧ - ٢٠ سطرا.

الرقم العمومي: (٣٣٤٩).

الرقم بإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت: (٨٦٧٨٨ م).

رجعنا إليها في بعض الكلمات للتأكد، ولم نقابل عليها كاملة؛ نظرا لتأخرها، لكن الظاهر أنها منقولة عن نسخة البقاعي، ورمزنا لها بـ (ب).

- **الرابعة: مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض**:

عنوان المخطوط: القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد.

المؤلف: للحافظ الشهير أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر الكناني العسقلاني المصري الشافعي، نفعنا المولى به.

أوله: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال سيدنا ومولانا شيخنا قاضي القضاة، . . . .

تاريخ النسخ: لم يعرف، لكن خطه ونوع الورق لعله يرجع إلى القرن الثاني عشر.

اسم الناسخ: لم يعرف.

عدد الأوراق: ١٤ ورقة.

عدد الأسطر: ١٦ سطرا.

الرقم العمومي: (٣٤٦٠).

الرقم بإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بدولة الكويت: (٨٦٨٨٨ م).

وهذه النسخة مخرومة غير كاملة، ولم نعتمد عليها في المقابلة.

*ويجدر أن هناك خلافا يسيرا في العنوان، وقد أثبتنا العنوان الذي على نسخة البقاعي، وقد أشرنا في المقدمات إلى كلام السخاوي عن العنوان.

- **منهج العمل في الكتاب:**

١- نسخنا النسخة (الأصل) وجعلناها أصلاً للتحقيق.

٢- قابلنا النسخة (الأصل) بالنسخة (أ)، وأثبتنا الفروق بينهما في الحاشية، مع التنبيه على الخطأ والتصحيف والتحريف، ورجعنا إلى النسخة (ب) في بعض المواطن التي احتيج إليها.

٣- شَكَلْنا النصَّ المحقق شَكْلاً كاملاً.

٤- عزونا النقول التي يذكرها المصنف إلى مصادرها الأصلية، مبينين الاختلاف إن وجد.

٥- أدرجنا تعليقات الحافظ ابن حجر في نكته على ابن صلاح على بعض الأحاديث التي ذكر العراقي أنها موضوعة في المسند، وفرقناها على مواضعها من القول المسدد.

٦- خرَّجنا الأحاديث التي ذكرها المصنف، واقتصرنا في تخريجها على المصادر التي يخرجها منها المصنف، إلا للحاجة.

٧- علقنا بعضَ حواشٍ على الكتاب للتنبيه على بعض الملاحظات والنكت العلمية التي تمس الحاجة إلى التنبيه عليها.

٨- ترجمنا بعض الرواة والأعلام الذين يحتاج القارئ لترجمتهم من الوارد ذكرهم في الكتاب ترجمة مختصرة، وأحلنا على أهم مصادر ترجمتهم.

٩- وضعنا فهارس متنوعة للأحاديث، والرواة المتكلم فيهم، وغريب الحديث والفوائد الحديثية، والموضوعات التفصيلية.

١٠- وضعنا ثبتًا للمراجع المستخدمة في التحقيق.

١١- وضعنا بين يدي الكتاب مقدمات ثلاثا، الأولى فيما يتعلق بالإمام أحمد ومسنده، والثانية تتعلق بالحافظ ابن حجر وجهوده في خدمة دواوين السنة عموما والمسند خصوصا، والثالثة فيما يتعلق بسبب تأليف الكتاب وابتداء الخلاف من زمن ابن الجوزي وصولا إلى زمن الحافظين العراقي وابن حجر، ولم نضع ترجمة تقليدية لهؤلاء الأعلام لعدم الحاجة لذلك.

- طبعات الكتاب السابقة:

للكتاب ثلاث طبعات سابقة:

١- الطبعة الهندية القديمة، ومعها ذيل القول المسدد لمحمد المدراسي.

٢- طبعة مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ربيع ثاني ١٤٠٠ هـ، ومعها ذيل

القول المسدد للعلامة المحدث محمد المدراسي أفندي.

٣- طبعة مكتبة اليمامة للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، بتحقيق: عبد اللَّه محمد الدرويش، ط١,، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

وأتقن هذه الطبعات وأفضلها الطبعة التي حققها عبد اللَّه محمد الدرويش، والتي طبعتها دار اليمامة، وقد مضى على هذا التحقيق سبعة وعشرون عاما تقريبا، وهي مفقودة بالكلية أو تكاد - بحسب ما ظهر لنا -، حتى إن كثيرا من طلبة العلم المتخصصين لم يسمعوا بها، فضلا عن ظهور كثير من الكتب والطبعات في تلك المدة الطويلة كان من شأنها أن تتم تحقيقه للكتاب.

*وبقي أن نشير إلى أنه من ضمن ما يندرج تحت طبعات الكتاب، أن مادته فرقت في كتابين:

- الأول: الفتح الرباني للشيخ أحمد الساعاتي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث أدرج مادته في مواضعها من كتابه.

- والثاني: ما صنعه المحقق الفاضل زهير الناصر، عند تحقيقه لإطراف المسند المعتلي للحافظ ابن حجر.

- مع التنبه إلى ما كان قد نواه العلامة أحمد شاكر في عمله على المسند (١٨/١)، حيث قال بعد أن ذكر القول المسدد وذيله للمدراسي: «فهذان الكتابان رأيت أن ألحقهما بالمسند في آخره إن شاء اللَّه، على أن أنبه عند كل حديث فيهما على رقمه في المسند، ثم أشير إلى أرقام أحاديث أخر على شرطهما في الكتاب فاتتهما.

وكنت أولا أريد أن أفرقهما في الكتاب، فأنقل كلام كل منهما في موضعه

عند الحديث الخاص به، ثم رأيت أن ذلك يطيل القول المختصر الذي قصدت التعليق به على كل حديث، وأن أكثره توسع ومحاولة فيها تكلف لتصحيح حديث ضعيف أو تحسينه، فاكتفيت بالإشارة عند كل حديث إلى ما قيل فيه، وبتحقيق ما أراه حقا في شأنه، ثم أحفظ الأمانة بإثبات الكتابين بنصهما في آخر الكتاب».

وقد ألحق الفاضل/ محمد أحمد الزين، الكتابين في آخر المسند، في تكميله لعمل العلامة أحمد شاكر - طبعة دار الحديث - (٢٠/ ٥٥٠)، فقال بعد الفهارس الفقهية: «نورد هنا ما قاله ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد؛ وفاء بالوعد الذي قطعه أحمد شاكر على نفسه في المقدمة، وسوف نسوقه بنصه دون تدخل، واللَّه المستعان».

نماذج من صور المخطوط



طرة الأصل (الظاهرية)

الورقة الأولى من الأصل (الظاهرية)

طرة (أ) (لم تعرف)

الورقة الأولى من (أ) (لم تعرف)

القول المسدد في الذب عن المسند
للامام احمد للحافظ الشهير
احمد بن علي بن محمد المعروف
بابن حجر الكناني
العسقلاني المصري
الشافعي
نفعنا الله به
آمين



طرة (ب) (مكتبة الملك عبد العزيز)

الورقة الأولى من (ب) (مكتبة الملك عبد العزيز)

القول المسدد في الذب عن المسند
للإمام أحمد للحافظ الشهير
أحمد بن علي بن محمد المعروف
بابن حجر الكناني العسقلاني
المصري الشافعي
نفعنا المولى به
آمين



طرة النسخة الثانية من مكتبة الملك عبد العزيز

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز الثانية

الْقَوْلُ الْمُسَدَّدُ
فِي الذَّبِّ عَنِ الْمُسْنَدِ لِأَحْمَدَ

لِلْحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

ت ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أسامة محمد زهير الشنطي عمرو علي بسيوني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

قَالَ سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا، شَيْخُنَا قَاضِي القُضَاةِ، شَيْخُ الإِسْلَام، مَلِكُ العُلَمَاءِ الأَعْلَام، حَافِظُ العَصْرِ، وأُسْتَاذُ أَهْلِ الدَّهْرِ، خَاتِمَةُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ بِلَا مُنَازَعَةٍ، المُنْفَرِدُ بِحَمْلِ لِوَاءِ إِمْلَائِهِ بِغَيْرِ مُدَافَعَةٍ: شِهَابُ الدِّينِ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرٍ الكِنَانِيُّ العَسْقَلَانِيُّ المِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَمْتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ:

الْحمد للَّه الْحَكِيم ، فَلَا يتوَجَّه عَلَيْهِ الانْتِقَاضُ لأحْكَامِهِ، وَلَا الانْتِقَادُ لأَقْوَالِهِ، الْعَلِيمُ فَلَا يخْفَى عَلَيْهِ مِثْقَالُ الذَّرِّ مِنَ الْوُجُودِ وَلَا أَخَفُّ مِنْ مِثْقالِهِ، الْعَظِيمُ فَلَا يُدْرِكُ الْعَالِمُ الْعَارِفُ كُنْهَ جَلَالِهِ، لَا رَادَّ لِمَا قَضَى وَأَحْكَمَ، وَلَا مُعَقِّبَ لِمَا أَمْضَى وأَبْرَمَ، أَحْمَدُهُ على جَزِيلِ بِرِّهِ، وَأَسْتَعِينهُ وأَسْتَهْدِيهِ، وأَشْكُرُهُ على إِحْسَانِهِ الَّذِي مِنْهُ إِلْهَامُ شُكْرِهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْملِكُ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى الْكَرِيمُ الأَكْرَمُ، وَأَشْهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الدَّاعِي إِلَى السَّبِيلِ الْأَقْوَى الأَقْوَمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ، أَمَّا بَعْدُ؛

فَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَذْكَرَ فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَام عَلَى الْأَحَادِيث الَّتِي زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَهِيَ فِي الْمُسْنَدِ الشَّهِيرِ للْإِمَامِ الْكَبِيرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ** إِمَامِ أَهْلِ الحَدِيثِ، فِي الْقَدِيمِ والْحَدِيثِ، والمُطَّلِعِ عَلَى خَفَايَاهُ، المُثِيرِ لِخَبَايَاهُ، عَصَبِيَّةً مِنِّي لَا تُخِلُّ بِدِينٍ وَلَا مُرُوءَةٍ، وَحَمِيَّةً للسُّنَّةِ لَا تُعَدُّ بِحَمْدِ اللَّهِ مِنْ حَمِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، بَلْ هِيَ ذَبٌّ

عَنْ هَذَا المُصَنَّفِ الْعَظِيم، الَّذِي تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ والتَّكْرِيمِ، وَجَعَلَهُ إِمَامُهُمْ حُجَّةً يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَيُعَوَّلُ عِنْد الِاخْتِلَاف عَلَيْهِ[١].

وَقد قَرَأْتُ فِي ذَلِكَ جُزْءًا خَرَّجَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ الْعَلَّامَةُ حَافِظُ عَصْرِهِ **زَيْنُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحِيم بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيُّ** تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ والرِّضْوَانِ، كَتَبْتُهُ عَنْهُ ثُمَّ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى تِسْعَةِ أَحَادِيثَ، هِيَ فِي

---

(١) يشير إلى ما قاله حنبل بن إسحاق: (جمعنا أحمد أنا وابناه: عبد اللَّه وصالح، وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول اللَّه ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلَّا فليس بحجة)، رواه ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة (٣٠).

وعلق على ذلك الذهبي: «قلت: في (الصحيحين) أحاديث قليلة ليست في (المسند).

لكن قد يقال: لا ترد على قوله، فإن المسلمين ما اختلفوا فيها، ثم ما يلزم من هذا القول: أن ما وجد فيه أن يكون حجة، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر»، سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢٩).

وقال ابن القيم في كتاب الفروسية (٦٩): «هذِه الْحِكَايَة قد ذكرهَا حَنْبَل فِي تَارِيخه، وَهِي صَحِيحَة بِلَا شكّ، لَكِن لا تدل على أَن كل مَا رَوَاهُ فِي الْمسند فَهُوَ صَحِيح عِنْده، فَالْفرق بَين أَن يكون كل حَدِيث لا يُوجد لَهُ أصل فِي الْمسند فَلَيْسَ بِحجَّة، وَبَين أَن يَقُول كل حَدِيث فِيهِ فَهُوَ حجَّة، وَكَلامه يدل على الأول لا على الثَّانِي، وَقد اسْتشْكل بعض الْحفاظ هَذَا من أَحْمد وَقَالَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيث لَيست فِي الْمسند، وَأجِيب عَن هَذَا بِأَن تِلْكَ الأَلْفَاظ بِعَينهَا وَإِن خلا الْمسند عَنْهَا فلهَا فِيهِ أصُول ونظائر وشواهد، وَأما أَن يكون متن صَحِيح لا مطْعن فِيهِ لَيْسَ لَهُ فِي الْمسند أصل وَلا نَظِير فَلا يكَاد يُوجد أَلْبَتَّة».

التَّحْقِيق سَبْعَةٌ[١]، وَفَاته شَيْءٌ آخَرُ علَى شَرْطِهِ كُنْتُ عَلَّقْتُهُ حَاشِيَةً علَى ذَلِكَ الْجُزْءِ، فَرَأَيْتُ الْآنَ جَمْعَهُ هُنَا.

وَقَدْ رَأَيْتُ قَبْلَ أَنْ نَخُوضَ فِي حَدِيثِ [٢/أ] الْأَجْوِبَةِ، ونُوَجِّهَ الرَّدَّ أَوْ نَتَعَقَّبَهُ؛ أَنْ أَذْكُرَ سِيَاقَ مَا أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ عَلَى الْوَلَاءِ، عَلَى نَصِّ مَا كَتَبَهُ فِي [الجُزْءِ][٢] الْمَذْكُورِ، ثمَّ أَذْكُرَ وَجْهَ الذَّبِّ عَنِ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى

---

(١) قال الحافظ في النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٥٠-٤٥٢)، ناقلا عن العراقي إشارته لوضع هذا الجزء في أحاديث المسند المحكوم عليها بالوضع، ومعلقا عليه:
«قوله - العراقي -: «بل فيه (أي المسند) أحاديث موضوعة، وقد جمعتها في جزء».
أقول: ذكر الشيخ تقي الدين بن تيمية أن أصل هذه القصة أن الحافظين أبا العلاء الهمذاني وأبا الفرج ابن الجوزي سئلا هل في المسند أحاديث موضوعة أم لا؟.
فأنكر ذلك أبو العلاء أشد الإنكار.
وأثبت ذلك أبو الفرج وبين ما فيه من ذلك بحسب ما ظهر له.
قلت: ثم انتدب أبو موسى المديني فانتصر لشيخه أبي العلاء الهمذاني وصنف الجزء الذي أشار إليه شيخنا.
وأما الجزء المذكور فهو مشتمل على تسعة أحاديث وهي الستة التي ساقها الشيخ هنا من المسند، والحديثان المساقان من زيادات عبد اللَّه، والتاسع حديث ابن عمر - رضي اللَّه تعالى عنهما - مثل حديث أنس رضي الله عنه فيمن عُمِّر أربعين سنة.
والحكم على الأحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل، ثم إنها كلها في الفضائل أو الترغيب والترهيب، ومن عادة المحدثين التساهل في مثل ذلك.
وفي الجملة لا يتأتى الحكم على جميعها بالوضع».
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ).

طَريقَةِ أَهْلِ الحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ وَلَا تَكَلُّفٍ[١].

أَخْبَرَنِي شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ **أَبُو الْفَضْلِ بْنُ الْحُسَيْنِ**، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، بِمَنْزِلِهِ ظَاهِرَ الْقَاهِرَةِ، قُلْتُ لَهُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ للَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً تُبَوِّئُ قَائِلَهَا مِنَ الْجِنَانِ غُرَفًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُرْتَضَى وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفى، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَزَادَهُمْ تَعْظِيمًا وشَرَفًا، وَبعْدُ؛

فقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ مُقَلِّدِي مَذْهَبِ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، أَوْ بَعْدَهَا بِيَسِيرٍ؛ أَنْ أُفْرِدَ لَهُ مَا وَقَعَ فِي مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مِنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي قِيلَ فِيهَا إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، فَذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ الَّذِي فِي الْمُسْنَدِ مِنَ هَذَا النَّوْعِ أَحَادِيثُ ذَوَاتُ عَدَدٍ لَيْسَتْ بِالْكَثِيرَةِ، وَلمْ يتَّفِقْ لِي جَمْعُهَا، فَلَمَّا قَرَأْتُ «الْمُسْنَدَ» فِي سَنَةِ سِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ على الشَّيْخِ الْمُسْنِدِ عَلَاءِ الدِّينِ أَبِي الْحسَنِ عليِّ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُرَضِيِّ الأَصْلِ الدِّمَشْقِيِّ[٢]، قَدِمَ عَلَيْنَا مِنَ

(١) كذا في (أ)، وفي الأصل: «تكليف».

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد بن صالح بن ندي العرضي الدمشقي أبو الحسن التاجر السفار نزيل الاسكندرية: ولد سنة سبع وسبعين وستمائة بدمشق.
سمع على الفخر علي بن أحمد بن البخاري: جامع الترمذي، وسنن أبي داود.
وعلى زينب بنت مكي الحراني مسند الإمام أحمد بن حنبل، وتوفي في شوال سنة أربع وستين وسبعمائة بالاسكندرية بعد إقامته بالاسكندرية سنين كثيرة، ذيل التقييد (٢/ ١٨٠)، وترجمه المصنف في الدرر الكامنة (٢/ ٣٠)، وانظر أيضاً وفيات ابن رافع (٢/ ٢٦٥).

الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ لِسَمَاعِ «الْمُسْنَدِ» عَلَيْهِ؛ وَقَعَ فِي أَثْنَاءِ السَّمَاعِ كَلَامٌ: «هَلْ فِي «الْمُسْنَدِ» أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ، أَوْ كُلُّهُ صَحِيحٌ؟»، فَقُلْتُ: إِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً كَثِيرَةً، وَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ يَسِيرَةً مَوْضُوعَةً، فَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَنْتَمِي إِلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنْكَرَ هَذَا إِنْكَارًا شَدِيدًا مِنْ أَنَّ فِيهِ شَيْئًا مَوْضُوعًا، وَعَابَ قَائِلَ هَذَا، وَنقَلَ عَنِ الشَّيْخِ **تَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ** أَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ مِنْ هَذَا هُوَ مِنْ زِيَادَاتِ **الْقَطِيعِيِّ** لَا مِنْ رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ عَنهُ(١).

---

(١) نقول: الظاهر أن هذا النقل عن شيخ الإسلام خطأ من ناقله؛ إذ كل المواضع التي فيها الكلام عن هذا إنما هي على الكلام عن زيادات القطيعي على فضائل الصحابة لأحمد، لا المسند.

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٣): «ثم إن في هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد اللَّه وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب».

وقال (٧/ ٩٧): «و أما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحا أو ضعيفا؛ فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده، ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعى زيادات، وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة كذب موضوعة، فظن الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند، وهذا خطأ قبيح فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي، وكلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد لا ممن يروي احمد عنه».

وقال (٧/ ٩٨): «فهذا القطيعي يروي عن شيوخه زيادات، وكثير منها كذب موضوع، وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب، ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة، بل اقتصروا على ما فيه من فضائل علي، وكلما زاد حديثا ظنوا أن القائل ذلك هو أحمد بن حنبل، فإنهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم، وأن شيوخ القطيعي يمتنع أن يروي أحمد عنهم شيئا، ثم إنهم لفرط جهلهم ما سمعوا =

فَحَرَّضَنِي قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ عَلَى أَنْ جَمَعْتُ فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ مَا وَقَعَ فِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، مِمَّا قَالَ فِيهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ إِنَّهُ [٢/ب] مَوْضُوعٌ.

وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِمَّا لم يُوَافَقْ مَنِ ادَّعَى وَضْعَهَا على ذَلِكَ، فَأُبَيِّنُهُ مَعَ سُلُوكِ الْإِنْصَافِ، فَلَيْسَ لَنَا بِحَمْدِ اللَّهِ غَرَضٌ إِلَّا فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ عَلِمَ عِلْمًا ـ وَإِنْ قَلَّ ـ أَنْ يُبَيِّنَهُ وَلَا يَكْتُمَهُ.

كَمَا حَدَّثَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الدِّلَاصِيُّ(١) بِقِرَاءَتِي

= كتابا إلا المسند، فلما ظنوا أن أحمد رواه، وأنه إنما يروى في المسند؛ صاروا يقولون لما رواه القطيعي: رواه أحمد في المسند، هذا إن لم يزيدوا على القطيعي ما لم يروه، فإن الكذب عندهم غير مأمون، ولهذا يعزو صاحب الطرائف، وصاحب العمدة أحاديث يعزوها إلى أحمد لم يروها أحمد لا في هذا ولا في هذا، ولا سمعها أحد».

وقال (٧/ ٢٧٨): «ليس هذا الحديث في مسند أحمد، ولا رواه أحمد قط، لا في المسند، ولا في الفضائل، ولا ابنه، فقول هذا الرافضي من مسند أحمد؛ كذب وافتراء على المسند، وإنما هو من زيادات القطيعي التي فيها من الكذب الموضوع ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع».

وقال (٧/ ٣٩٩): «أما قوله رواه أحمد؛ فيقال: أولا: أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة، روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف؛ لكونها لا تصلح أن تروى في المسند؛ لكونها مراسيل أو ضعافا بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد اللَّه زيادات، ثم إن القطيعى الذي رواه عن ابنه عبد اللَّه زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة».

(١) بكسر الدال المهملة وبعدها اللام ألف وفي آخرها الصاد المهملة، هذه =

عَلَيْهِ بِمِصْرَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ الْقُرَشِيُّ[(١)]، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمجِيدِ الصَّفْرَاوِيُّ[(٢)]، وَعَبْدُ الصَّمْدِ بْنُ دَاوُدَ الغَضَائِرِيُّ[(٣)]، قَالَا:

= النسبة إلى دلاص، وهي قرية من سواد صعيد مصر، كما في أنساب السمعاني (٢/ ٥١٩).

وترجم له الحافظ في الدرر الكامنة (٥/ ٤٦)، فقال: محمد بن أحمد بن أبي الربيع سليمان الدلاصي المصري، صدر الدين، ولد سنة بضع وسبعين، وسمع من ابن خطيب المزة، ومحمد بن عبد الخالق، ومحمد بن عبد اللَّه ابن أبي الزهر الصرفندي، وغيرهم، وحدث، سمع منه شيخنا أبو الفضل وآخرون مات في شهر ربيع الأول سنة (٧٥٦).

(١) هو مُحَمَّد بْن عَبْد الحق بْن مكّيّ بْن صالح، الرئيس رشيد الدين، أبو بكر ابن الرصاص القرشي، الْمَصْرِيّ: روى عَنْ ابن عماد، والصَّفراوي، وابن باقا، وجماعة، ومات ليلة عاشوراء، كتب عَنْهُ الْمَصْرِيّون والرّحّالة، حدّث عَنْ: ابن باقا وأجاز فِي سنة أربعٍ وسبعين وستمائة، توفي سنة ٦٨٩هـ، انظر تاريخ الإسلام (١٥/ ٦٤٢).

(٢) هو الإمام جمال الدين أبو القاسم، الاسكندراني المالكي المقرئ المفتي، كما وصفه بذلك الذهبي، وقال أيضاً: وكان من الأئمة، انتهت إليه رئاسة الإقراء والفتوى ببلده، ثم ختم الذهبي ترجمته له بقوله: وكان صاحب ديانة وعدالة وجلالة. انظر: تاريخ الإسلام (١٤/ ٢١٣) وهو ممن سمع من أبي طاهر السلفي، وقال فيه ابن الجزري: انتهت إليه رياسة العلم ببلده. انظر إلى جانب تاريخ الإسلام: حسن المحاضرة (٤٦٥)، والأعلام (٣/ ٣١٤).

(٣) بفتح الغين والضاد المعجمتين والياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى الغضارة، وهي إناء يؤكل فيه الطعام. كما في الأنساب للسمعاني (١٠/ ٥١).

والمترجم هو عبد الصمد بن داود بن محمد بن سيف الأنصاري المصري المقرئ، توفي بمصر في شعبان سنة تسع وعشرين وست مئة وله خمس وسبعون سنة. كما في توضيح المشتبه (٦/ ١٦٠)، ونسبه الغضاري.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ(١)، أَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ(٢)، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) هو الحافظ أبو طاهر السلفي، غني عن التعريف، فهو مجمع على إمامته، وقد ترجم له من ضمن المترجمين له، الحافظ الذهبي في الميزان ليذب عنه تهمة لم تعلق به، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ما علمت أن أحداً تعرض له حتى ظفرت بشاردة باردة أوردها على التعجب أبو جعفر بن الزبير في ترجمة محمد بن أحمد بن اليتيم الأندرَشي أحد الضعفاء، فذكر فيها أنه أسند جامع الترمذي، عن السلفي، عن أبي الفتح الحداد، عن ابن نيال، ثم إن السلفي استدرك بأن ذلك بالإجازة ونبه عليه، قال: ومن هنا تكلم أبو جعفر على ابن الباذش في السلفي كلاما لم يلتفت أحد له على جلالة ابن الباذش، بل تغذى الناس على ابن الباذش. قلت-والكلام للذهبي-: فالسلفي شيخ الإسلام وحجة الرواة. انظر: الميزان (١/ ١٥٥).

(٢) هو القاسم بن الفضل بن أَحْمَد بن أَحْمَد بن محمود، أبو عبد اللَّه الثّقفيّ الأصبهاني: رئيس إصبهان وكبيرها ومُسْنِدُها، وُلِد سنة سبعٍ وتسعين وثلاث مائة، وسمع وأسمع الجم الغفير.

قال السّمعانيّ: كان ذا رأيٍ وكفاءةٍ وشهامة. وكان أيسر أهل عصره ثروةً ونعمةً وبضاعةً ونقْدًا. وكان منفقًا كثير الصَّدَقة، دائم الإحسان إلى الطّارئين والمقيمين وأهل الحديث عمومًا، وإلى العَلَويّة خصوصًا، كثير الإنفاق عليهم. وصُرِف في آخر عمره، يعني عن رياسة البلد، وصودر، فدفع مائة ألف دينار حُمْر في مدّةٍ يسيرة، لم يَبع في أدائها ضياعًا ولا عقارًا، ولا أظهر من نفسه انكسارًا إلى أن خرج من عُهْدة ذلك. وكان رجلاً من رجال الدّنيا. وعُمّر حتّى سُمع منه الكثير، وانتشرت عنه الرّواية في الأقطار، ورحلت إليه الطَّلَبة من الأمصار. وكان صحيح السّماع، غير أنّه كان يميل إلى التَّشيُّع على ما سمعتُ جماعةً من أهل إصبهان.

وقال يحيى بن مَنْدَهْ: لم يحدِّث في وقته أوثق في الحديث منه وأكثر سماعًا، وأعلى إسنادًا، إلّا أنّه كان يميل إلى الرَّفْض - فيما قيل، توفي سنة ٤٨٩، تاريخ الإسلام (١٠/ ٦٣٢-٦٣٣)، وانظر: الأعلام (٥/ ١٨٠).

الْفَضْلِ بْنِ نَظِيفٍ[١]، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّازِيُّ[٢]، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ[٣]، ثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا زَيْدُ بْنُ مِسْوَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ

---

(١) هو محمد بن الفضل بن نظيف، أبو عبد اللّه المصريّ الفرّاء: مُسْنِد ديار مصر في زمانه.
سمع أبا الفوارس أحمد بن محمد بن السَّنْديّ، والعبّاس بن محمد بن نصر الرّافقيّ، وأحمد بْن الْحَسَن بْن إِسْحَاق بْن عُتْبة الرّازي، وأحمد بن محمد بن أبي الموت المكّيّ، وتفرد في الدنيا بالرواية عن أكثر هؤلاء.
وى عنه أبو جعفر أحمد بن محمد بن متويه كاكو شيخ وجيه الشَّحّاميّ، وأبو الحسن الخِلَعيّ، وأبو عبد اللّه الثَّقَفيّ، وأبو بكر البَيْهَقيّ محتجًّا به، وطائفة، توفي ٤٣١هـ، تاريخ الإسلام (٩/ ٥١٢)، وانظر حسن المحاضرة (١/ ٣٧٣).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن إسحاق بن عتبة الرازي ثم المصري: المحدث الصادق.
سمع: مقدام بن داود الرعيني، وروح بن الفرج القطان، ويحيى بن عثمان، ويحيى بن أيوب العلاف، وطبقتهم.
حدث عنه: عبد الغني، وأبو محمد بن النحاس، وشعيب بن المنهال، وأبو عبد اللّه بن نظيف، وآخرون.
مولده سنة ثمان وستين ومائتين، وسمع سنة ثمانين ومائتين، وكانت وفاته بمصر في جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين وثلاث مائة، سير الأعلام (١٦/ ١٣)، وانظر: الإكمال لابن ماكولا (٤/ ١١٢)، والعبر (٢/ ١٣٩).

(٣) هو بَكْرُ بنُ سَهْل الهَاشِمِيُّ مَوْلَاهُم: ابْن إِسْمَاعِيْل بن نَافِعٍ الإِمَام، المُحَدِّث، أَبُو مُحَمَّدٍ الهَاشِمِيّ مَوْلَاهُمُ، الدِّمْيَاطي، المفسِّر، المُقْرِئ.
عَنْ: عبد اللّه بن يوسف التِّنِّيسِي، وعبد اللّه بن صالح كاتب اللَّيْث، وَسُلَيْمَان ابن أبي كريمة البيروتي، وَشُعَيْب بن يَحْيَى، ونعيم بن حَمَّاد، وقرأ القرآن عَلَى أصحاب وَرْش. =

الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَا آتَى اللَّهُ عَالِمًا عِلْمًا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ: أَنْ لَا يَكْتُمَهُ»**[١].

مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ: هُوَ الْبَلْقَاوِيُّ[٢]؛ مُتَّهَمٌ[٣].

لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ[٤] رُوِّينَاهُ فِي كِتَابِ «فَضْلِ الْعَالِمِ الْعَفِيفِ عَلَى الْجَاهِلِ الشَّرِيفِ»[٥] **لِأَبِي نُعَيْمٍ** الْحَافِظِ.

وَلْيَعْلَمِ الْمُنْكِرُ لِقَوْلِي إِنَّ فِي «الْمُسْنَدِ» أَحَادِيثَ يَسِيرَةً مَوْضُوعَةً أَنَّه أَنْكَرَ عَلَيَّ قَوْلاً وَاجِبًا عَلَيَّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

= قرأ عَلَيْهِ: ابن شَنَبُوذ، وزكريا بن يَحْيَى الأندلسي.
وَعَنْهُ: أَبُو جَعْفَر الطَّحاوي، وأبو العَبَّاس الأصم، وَأَحْمَد بن عُتْبة الرّازيّ، وعَليَّ بن محمد الواعظ، وَأَبُو الْقَاسِم الطَّبَرَانيّ، وطائفة.
قال النسائي: ضعيف.
وَقَالَ ابن يونس: تُوُفِّي بدِمياط في ربيع الأوّل، سنة تسع وثمانين - يعني ومائتين - وَهَذَا أصحّ، سير الأعلام (١٣/ ٤٢٥)، وانظر: تاريخ دمشق (١٠/ ٣٧٩)، ولسان الميزان (٢/ ٣٤٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٨٧).

(١) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٩٧).

(٢) بفتح الباء المنقوطة بنقطة واحدة، وسكون اللام والقاف، هذه النسبة الى البلقاء وهي مدينة الشراة بناحية الشام، كما قال السمعاني في الأنساب (٢/ ٣١٥).

(٣) قال المصنف في لسان الميزان (٨/ ٢١٦): «أحد التلفى».
وفي ميزان الاعتدال (٤/ ٢١٩): «كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك».

(٤) أخرجه في العلل المتناهية (١/ ٨٨).

(٥) أثبته له أبو سعد السمعاني في التحبير في المعجم الكبير (١/ ١٧٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٢٧٩)، وليس مطبوعاً.

أَحَدُهُمَا: أَنى سُئِلتُ عَنهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْعُلمَاءَ قَالُوا: لَا يجُوزُ رِوَايَةُ الحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ إِلَّا مَعَ بيَانِ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ.



[سَنَدُ المُصَنِّفِ إلَى المُسْنَدِ](١)

فَلْنَذْكُرِ الْآنَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِ إيرادِهَا بِأَسَانِيدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ؛ ليَظْهَرَ مَوضِعُ الْعِلَّةِ، مُقَدِّمًا ذِكْرَ سَنَدِي إِلَى الإِمَامِ أَحْمَدَ:

أَخْبَرَنِي بِجَمِيعِ مُسْنَدِ الإِمَامِ [أَبِي عبْدِ اللَّهِ](٢) أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ زِيَادَاتِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ. رَحمَهُمَا اللَّهُ [تَعَالَى](٣). مُسْنِدُ الشَّام أَبُو عبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمِ الْأَنْصَارِيُّ(٤)، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بمَنْزِلِهِ بِدِمَشْقَ فِي الرِّحْلَةِ الأُولَى، أَنَا أَبُو الْغَنَائِمِ الْمُسَلِّمُ بْنُ

---

(١) ما بين المعقوفتين مزيد للسياق.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ).

(٤) ترجمه في الدرر الكامنة (٥/ ١١٩-١٢٠): هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ابن سالم بن بركات الأنصاري الدمشقي المعروف بابن الخباز.

قال: وَعِنْده الْمسند بِكَمَالِهِ، وَمن الْقَاسِم الأربلي عِنْده عَنهُ صَحِيح مُسلم، وَمن ابْن أبي الْخَيْر، وَابْن الصَّابُونِي، وَابْن الصَّيْرَفِي وَجمع جم من أَصْحَاب الْكِنْدِيّ، وحنبل، وَابْن طبرزد، أجَاز لَهُ عمر الْكرْمَانِي وَالنَّوَوِيّ وَغَيرهمَا وَخرج لَهُ البرزالي مشيخة، وَسمع عَلَيْهِ هُوَ، والمزي، والذهبي، والسبكي، وَابْن رَافع، والعلائي، وَابْن جمَاعَة، والحسيني، والعراقي، وَقَالَ - أي العراقي -: كَانَ مُسْند الْآفَاق فِي زَمَانه، وَتفرد بِرِوَايَة مُسلم بِالسَّمَاع الْمُتَّصِل، وَكَانَ صَدُوقًا مَأْمُونا محبا للْحَدِيث وَأَهله، وانظر ذيل التقييد (١/ ٩٨).

مُحَمَّدِ بْنِ عَلَّانَ[١]، أَنَا حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَرَجِ[٢] ....

---

(١) ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (١٥/ ٤٠٤)، هو المسلّم بْن مُحَمَّد بْن المُسَلِّم بْن مكّيّ بْن خلف بْن المسلم بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حصن بن صقر بن عبد الواحد بْن عليّ بْن علّان، القاضي الجليل، المُسْنِد، شمس الدين، أبو الغنائم ابن علّان القَيْسيّ، الدّمشقيّ، الكاتب.

سمع «المُسْنَد» من حنبل، ورواه ببَعْلَبَكّ وبدمشق، وسمع «تاريخ بغداد» من أبي اليمن الكندي، وسمع «الغيلانيات»، و«القطيعيات الأربعة»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«الزهد «لابن المبارك، و«الأشربة» للإمام أحمد، وجماعة أجزاء من أبي حفص بن طبرزد، وسمع «صحيح مُسْلِم» من أبي القاسم ابن الحَرَسْتانيّ، وسمع «صحيح الْبُخَارِيّ» من ابن مَنْدوَيْه، والعطّار. توفي سنة ٦٨٠ هـ.

(٢) هو حنبلُ بنُ عَبْد اللَّه بْن الفَرَج بْن سعادة، أَبُو عليّ، وأَبُو عَبْد اللَّه الواسطيُّ الأصلِ البغداديّ الرُّصافيّ النسَّاج المكبِّر.

راوي «المُسند» عَنْ أَبِي القاسم ابن الحُصَيْن، وسَمِعَ شيئًا يسيرًا من أَبِي القَاسِم ابن السَّمَرْقَنْدي، وأحمد بْن منصور بْن المُؤَمَّل، وحدَّث ببغداد، والمَوْصِلِ، ودمشق. وكان يُكَبِّر بجامع المهديّ، ويُنادي عَلَى الأملاك. عاش تسعين سنةً أو نحوها.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُقْطَةَ، قال: حدثنا أبو الطاهر ابن الأَنْمَاطِيِّ بِدِمَشْقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا وُلِدْتُ، مَضَى أَبِي إِلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلِيِّ، وَقَالَ لَهُ: قَدْ وُلِدَ لِي وَلَدٌ فَمَا أُسَمِّيهِ؟ قَالَ: سَمِّهِ حنبل، وَإِذَا كَبِرَ سَمِّعْهُ «مُسْنَدَ» أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. قَالَ: فَسَمَّانِي كَمَا أَمَرَهُ، فَلَمَّا كَبِرْتُ سَمَّعَنِي «الْمُسْنَدَ»، وَكَانَ هَذَا مِنْ بَرَكَةِ مَشُورَةِ الشَّيْخِ.

قَالَ الإمام أَبُو شامة: وكان حنبل فقيرًا جدًا، روى «المسند» بإربِل والموصل ودمشق. وكان كثير الأمراض بالتخم، كَانَ المَلِك المعظم يطعمه تِلْكَ الألوان، وهو يُسرفُ فيها.

توفي سنة ٦٠٤ هـ، تاريخ الإسلام (١٣/ ٩٢-٩٣)، وانظر: سير الأعلام (٢١/ ٤٣١)، وبغية الطلب «٦/ ٢٩٧٩».

الرُّصَافِيُّ(١)، أَنَا هِبَةُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْحُصَيْنِ(٢)، أَنَا الحَسَنُ(٣) [٣/أ] ابْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُذْهِبِ التَّمِيمِيُّ(٤)، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ

(١) قال السمعاني (٦/ ١٣٥): «بضم الراء المهملة والصاد المهملة والفاء بعد الألف، هذه النسبة إلى الرصافة وهي بلدة بالشام، كان ينزلها هشام بن عبد الملك فنسب البلد إليه فيقال: رصافة هشام».

(٢) هو هبة اللَّه بْنِ مُحَمَّد بْن عَبْد الْوَاحِدِ بْن أَحْمَد بْن العبّاس بن الحُصَيْن، أبو القاسم الشَّيْبانيّ الهَمَذَانيّ، ثمّ البغداديّ، الكاتب، مسنِد العراق.
حدَّث عنه: الحافظ أبو العلاء الهَمَذَانيّ، والحافظ أبو موسى المَدِينيّ، والإمام أبو الفتح بن الْمُنَى، وقاضي القُضاة أبو الحسن علي بن أحمد ابن الدّامغَانيّ، وقاضي الشّام أبو سعد بن أبي عصْرون، وغيرهم.
حدث بمُسْنَد أحمد وأحاديث أبي بكر الشّافعيّ، واليَشْكُريّات، وهو آخر من حدَّث بهذه الكُتُب.
توفى سنة ٥٢٥ هـ، وصلّى عليه ابن ناصر بوصيةٍ منه، تُوُفّي بعد الظُّهر يوم الأربعاء، وتُرِك إلى يوم الجمعة، يعني حتّى دُفِن، تاريخ الإسلام (١١/ ٤٤٠)، وانظر: معجم ابن عساكر «٢/ ١٢٢٢».

(٣) في الهندية، وطبعة مكتبة ابن تيمية: «الحسين»، وأشار في الهندية في الحاشية إلى أنه: «الحسن»، وفي طبعة الدرويش: أثبتها (الحسين) بين قوسين، ثم قال في حاشيته: في المخطوطة «الحسن».
قلنا: وما في المخطوطة هو الصحيح، كما في ترجمة ابن المذهب، ولم يشر الدرويش إلى التصحيح في حاشية الهندية.

(٤) ترجمه في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٠): الإِمَامُ، العَالِمُ، مُسْنِدُ العِرَاقِ، أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ
ابنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ وَهْبٍ التَّمِيْمِيُّ، البَغْدَادِيُّ، الوَاعِظُ، ابْنُ المُذْهِبِ.
مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ.
سَمِعَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ القَطِيْعِيِّ: (المُسْنَدَ)، و(الزُّهْدَ)، و(فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ)، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

حَمْدَانَ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدثنِي أَبِي:

الحَدِيثُ الأَوَّلُ:

بِهَذَا الإِسْنَادِ: إلى الإِمَام أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: وُلِدَ لأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ غُلامٌ، فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسْمَاءِ فَرَاعِنَتِكُمْ، لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ رَجُلٌ اسْمُهُ**[١] **الْوَلِيدُ، هُوَ أَشَرُّ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ لِقَوْمِهِ**»[٢]، انْتَهَى هَذَا الْحَدِيثُ.

أَوْرَدَهُ **أَبُو حَاتِم بْنُ حِبَّانَ الْبُسْتِيُّ** فِي «تَارِيخ الضُّعَفَاءِ»[٣]، فِي تَرْجَمَةِ: «إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ»، وَقَالَ: هَذَا خَبَرٌ بَاطِلٌ، مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا، وَلا رَوَاهُ عُمَرُ، وَلا حَدَّثَ بِهِ سَعِيدٌ، وَلا الزُّهْرِيُّ، وَلا هُوَ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الإِسْنَاد، وَإِسْمَاعِيل بْنُ عَيَّاشٍ لَمَّا كَبرَ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، فَكَثُرَ الْخَطَأُ فِي حَدِيثِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ.

وَقَدْ أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ «الْمَوْضُوعَاتِ»[٤]، وَقَالَ: لَعَلَّ هَذَا قَدْ أُدْخِلَ عَلَى ابْنِ عَيَّاشٍ لَمَّا كَبِرَ، أَوْ رَوَاهُ وَهُوَ مُخْتَلِطٌ. انْتهى.

* * *

(١) كذا في الأصل، وفي (أ): «يقال له».
(٢) مسند أحمد (رقم ١٠٩).
(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ١٣٥).
(٤) الموضوعات لابن الجوزي «(١/ ١٥٨)، ٢/ ٤٦).

الحَدِيثُ الثَّانِي:

وَبِهِ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا حَجَّاجٌ، ثَنَا فِطْرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّقَيْمِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ زَمَنَ الْجَمَلِ فَلَقِينَا سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بِهَا، فَقَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّ الأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَتَرَكَ بَابَ عَلِيٍّ(١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ عِلَّتُهُ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيكٍ»؛ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْمُخْتَارِ، وَلَكِنْ قِيلَ إِنَّهُ تَابَ، وَقَالَ **الْجُوزَجَانِيُّ**(٢): إِنَّهُ كَذَّابٌ.

وَ«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّقَيْمِ»؛ جَهَّلَهُ **النَّسَائِيُّ**(٣) أَيْضًا.

وَقَدْ أَوْرَدَ **ابْنُ الجَوْزِيِّ** هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»(٤) وَقَالَ: إِنَّهُ بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ، ثُمَّ قَالَ(٥): إِنَّهُ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ، قَابَلُوا بِهِ الْحَدِيثَ الْمُتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهِ فِي سَدِّ الأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

قُلْتُ: فَإِنِ اسْتُدِلَّ عَلَى وَضْعِهِ بِمُخَالَفَتِهِ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ، وَإِلَّا فَإِنَّ الإِمَامَ **أَحْمَدَ** وَثَّقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَرِيكٍ(٦)، وَكَذَا وَثَّقَهُ **ابْنُ** [٣/ب] **مَعِينٍ**(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) مسند أحمد (رقم ١٥١١).
(٢) أحوال الرجال للجوزجاني (٥٢).
(٣) خصائص علي للنسائي (٦٢).
(٤) الموضوعات (١/ ٣٦٣).
(٥) الموضوعات (١/ ٣٦٦).
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٨١)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٢٧)، وفي تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١٣١): «ما أعلم به بأسا».
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٨١).

الحَدِيثُ الثَّالِثُ:

وَبِهِ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا[١] وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَسِيدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**سُدُّوا الأَبْوَابَ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ إِلا بَابَ عَلِيٍّ**»[٢].

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[٣]، وَأَعَلَّهُ بِمُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيح، وبـ «هِشَام بْنِ سَعْدٍ»، وَنَقَلَ عَنْ **يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ**[٤] أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَعَنْ **أَحْمَدَ**[٥] أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ هُوَ بِمُحْكَمِ الْحَدِيثِ.

قَالَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ**[٦]: هَذَا بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ من وضع الرافضة.

❊ ❊ ❊

---

(١) في (أ): «ثنا».

(٢) المسند (رقم ٤٧٩٧).

(٣) الموضوعات (١/ ٣٦٤).

(٤) الموضوعات (١/ ٣٦٦)، وذكر ذلك أيضاً في الضعفاء والمتروكون (٣/ ١٧٤)، وأصله في الكامل لابن عدي (٨/ ٤٠٩): «عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن سعد ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه»، لكن الذي في تاريخ يحيى برواية عباس الدوري (٣/ ١٩٥): «فيه ضعف»، وفي رواية ابن محرز (٧٠): «ليس هو بذاك القوي»، وفي التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، السفر الثالث (٢/ ٣٣٥): «وقال مرة: هو صالح، ليس بمتروك الحديث».

(٥) الموضوعات (١/ ٣٦٦)، وأصله في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦١)، والكامل لابن عدي (٨/ ٤١٠).

(٦) الموضوعات (١/ ٣٦٦).

الحَدِيثُ الرَّابِعُ :

وَبِهِ : إِلَى أَحْمَدَ، نَا[١] يَزِيدُ، نَا[٢] أَصْبَغُ بْنُ زَيْدٍ، نَا[٣] أَبُو بِشْرٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : **«مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَيُّمَا عَرْصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمُ امْرُؤٌ جَائِعٌ ؛ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»**[٤] .

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ **ابْنُ عَدِيٍّ** فِي «الْكَامِلِ»[٥]، فِي تَرْجَمَةِ «أَصْبَغَ بْنِ زَيْدٍ»، وَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ .

وَرَوَاهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[٦]، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ، وَقَالَ : لَا يَصِحُّ [ذَلِكَ][٧] .

قَالَ : وَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**[٨] : أَصْبَغُ لَا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرَدَ .

وَكَذَلِكَ أَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَوْضُوعَاتِهِ **أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ بَدْرٍ الْمَوْصِلِيُّ**[٩] .

---

(١) في (أ) : «حدثنا» .
(٢) في (أ) : «ثنا» .
(٣) في (أ) : «ثنا» .
(٤) المسند (رقم ٤٨٨٠) .
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٠٥) .
(٦) الموضوعات (٢/ ٢٤٢ - ٢٤٣) .
(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ) .
(٨) المجروحين (١/ ١٧٤) .
(٩) المغني عن الحفظ والكتاب لعمر بن بدر الموصلي (٥١٩)، ويأتي كلامه في التعليق على رد الحافظ .

قُلْتُ: وَفِي كَوْنِهِ مَوْضُوعًا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ **أَحْمَدَ**(١)، **وَابْنَ مَعِينٍ**(٢)، وَ**النَّسَائِيَّ**(٣)؛ وَثَّقُوا أَصْبَغَ.

وَقَدْ أَوْرَدَ **الْحَاكِمَ** فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ»(٤) هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ طَرِيقِ أَصْبَغَ.

❊ ❊ ❊

---

(١) سؤالات أبي داود (٣٢٠): «كان من الثقات»، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٢٠): «ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه».

(٢) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز (١٠٥)، وبرواية الدارمي (٦٦)، وبرواية الدوري (٤/ ٤١٠).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٢): «ليس به بأس»، وميزان الاعتدال (١/ ٢٧٠)، والوافي (٩/ ١٦٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٦١).

(٤) المستدرك (٢١٦٥).

الحَدِيثُ الْخَامِسُ:

وَبِهِ: إِلَى أَحْمَدَ، نَا[١] أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ أَبِي ذَرَّةَ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الإِسْلامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً؛ إِلا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعًا مِنَ الْبَلاءِ: الْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ. فَإِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ سَنَةً؛ لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ. فَإِذَا[٢] بَلَغَ السِّتينَ؛ رَزَقَهُ اللَّهُ الإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يُحِبُّ. وَإِذَا[٣] بَلَغَ سَبْعِينَ؛ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ. فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ؛ قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ. فَإِذَا بَلَغَ تِسْعِينَ؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تقدم من ذَنبه وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لأَهْلِ بَيْتِهِ**»[٤].

وَرَوَاهُ **أَحْمَدُ** أَيْضًا مَوْقُوفًا [٤/أ] عَلَى أَنَسٍ.

وَبِهِ: إِلَى أَحْمَدَ، قَالَ: نَا[٥] أَبُو النَّضْرِ، نَا[٦] الْفَرَجُ، نَا[٧] مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو[٨]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ أَرْبَعِينَ سَنَةً؛ أَمَّنَهُ اللَّهُ من أَنْوَاعٍ مِنَ**

(١) في (أ): «حدثنا».
(٢) في (أ): «وإذا».
(٣) في (أ): «وإذا».
(٤) المسند (رقم ١٣٢٧٩).
(٥) في (أ): «قال: حدثنا».
(٦) في (أ): «ثنا».
(٧) في (أ): «ثنا».
(٨) في الأصل، و(أ)، و(ب): عمرو بن جعفر، مقلوبا، والمثبت هو الصحيح الموافق لما في المسند، وكذا هو في الهندية.

الْبُلاءِ، مِنَ الْجُنُونِ وَالْبَرَصِ وَالْجُذَامِ. وَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ؛ لَيَّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ حِسَابَهُ. وَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ؛ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ. فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ؛ تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ حَسَنَاتِهِ، وَمَحَا عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ. فَإِذَا بَلَغَ التِّسْعِينَ؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، وَشَفَعَ فِي أَهْلِهِ»[١].

وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعُ: «يُوسُف بْنُ أَبِي ذَرَّةَ».

وَفِي تَرْجَمِتِهِ أَوْرَدَهُ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي «تَارِيخ الضُّعَفَاءِ»[٢]، وَقَالَ: يَرْوِي الْمَنَاكِيرَ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا مِنْ كَلامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يَحِلُّ الاحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ، رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسٍ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأَوْرَدَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[٣] هَذَا الْحَدِيثَ، مِنَ الطَّرِيقَيْنِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ، وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَعَلَّ الْحَدِيثَ الْمَوْقُوفَ بِالْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ، وَحَكَى أَقْوَالَ الأَئِمَّةِ فِي تَضْعِيفِهِ[٤].

قَالَ: وَأَمَّا «مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرٍ»؛ فَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**[٥]: يُقَلِّبُ الأَخْبَارَ، وَيَرْوِي عَنِ الثِّقَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ.

---

(١) المسند (رقم ٥٦٢٦).
(٢) المجروحين (٣/ ١٣١).
(٣) الموضوعات (١/ ١٧٩ - ١٨٠).
(٤) الموضوعات (١/ ١٨١).
(٥) المجروحين (٢/ ٣٠٤).

وَأَمَّا «مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ»؛ فَهُوَ الْعَرْزَمِيُّ، قَالَ **أَحْمَدُ**[١]: تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ.

قُلْتُ: وَقَدْ خَلَطَ فِيهِ «الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ»، فَحَدَّثَ بِهِ هَكَذَا، وَقَلَبَ إِسْنَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا أَيْضا، رَوَاهُ **أَحْمد** أَيْضا[٢].

* * *

---

(١) العلل ومعرفة الحديث برواية عبد اللَّه (١/ ٣١٣).

(٢) المسند (رقم ٥٦٢٧).

الحَدِيثُ السَّادِسُ:

وَبِه: إِلَى أَحْمَدَ، نَا[١] هَاشِمٌ، نَا[٢] الْفَرَجُ، حَدثنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّه الْعَرْزَمِيُّ، عَن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فَذَكَرَ مِثْلَ الحَدِيثِ الْمَوْقُوفِ على أَنَسٍ[٣].

هَكَذَا أَوْرَدَهُ الإِمَام **أَحْمَدُ**، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ بَعْدَ حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَوْقُوفِ، وَقَالَ مِثْلَهُ، وَلم يَذْكُرِ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «المَوْضُوعَاتِ» حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ هَذَا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهُ؛ فَإِنَّ هَذَا مَوْضُوعٌ قَطْعًا.

وَمِمَّا يسْتَدلُّ بِهِ عَلَى وَضْعِ الحَدِيثِ: مُخَالفَةُ الْوَاقِعِ [٤/ب]، وَقَدْ أَخْبَرَنِي مَنْ أَثِقُ بِهِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً حَصَلَ لَهُ جُذَامٌ بَعْدَ السِّتينَ، فَضْلاً عَنِ الْأَرْبَعِينَ.

وَ«مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ» إِنْ كَانَ هُوَ المُلَقَّبُ **بالدِّيبَاجِ**؛ فَهُوَ لَمْ يُدْرِكِ ابْنَ عُمَرَ[٤]، وَقَالَ **البُخَارِيُّ**[٥]: لَا يكَادُ يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ. وَإِن كَانَ غَيرَهُ؛ فَهُوَ مَجْهُولٌ.

* * *

(١) في (أ): «ثنا».
(٢) في (أ): «ثنا».
(٣) المسند (رقم ٥٦٢٧).
(٤) توفي سنة ١٤٥ هـ، راجع: السير (٦/ ٢٢٥).
(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ٨١).

الحَدِيثُ السَّابِعُ:

وَبِهِ: إِلَى [الإِمَام][(١)] أَحْمَدَ، نَا[(٢)] عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانٍ، نَا[(٣)] عُمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عَائِشَةُ فِي بَيْتِهَا سَمِعَتْ صَوْتًا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَتْ: «مَا هَذَا؟»، فَقَالُوا: عِيرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَدِمَتْ مِنَ الشَّام، تَحْمِلُ [مِنْ][(٤)] كُلِّ شَيْءٍ، قَالَ: وَكَانَت سَبْعَمِائَةِ بَعِيرٍ، فَارْتَجَّتِ الْمَدِينَةُ مِنَ الصَّوْتِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا**»، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: «إِنِ اسْتَطَعْتُ لأُدْخِلَنَّهَا قَائِمًا»، فَجَعَلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَقْتَابِهَا وَأَحْمَالِهَا[(٥)].

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[(٦)]، وَقَالَ: قَالَ **أَحْمَدُ**: هَذَا الْحَدِيثُ [كَذِبٌ][(٧)] مُنْكَرٌ.

[قَالَ][(٨)]: وَعُمَارَةُ يَرْوِي أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ[(٩)].

---

(١) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) في (أ): «ثنا».

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ).

(٥) المسند (رقم ٢٤٨٤٢).

(٦) الموضوعات (٢/ ١٣).

(٧) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٨) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٦)، وفي العلل برواية عبد اللَّه (١/ ٣٠٢): «شيخ ثقة، ما به بأس».

وَقَالَ **أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ**[(١)]: «عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ» لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* * *

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٦).

الحَدِيثُ الثَّامِنُ:

وَبِهِ: إِلَى أَحْمَدَ، ثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، نَا[١] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عِقَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عَسْقَلانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ، يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، يُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ وُفُودًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ، رُؤُوسهمْ مُقَطَّعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ، تَثُجُّ أَوْدَاجُهُمْ دَمًا، يَقُولُونَ** ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، **فَيَقُولُ: صَدَقَ عِبَادِي، اغْسِلُوهُمْ بِنَهَرِ الْفَيْضَةِ**[٢]، **فَيَخْرُجُونَ مِنْهُ نِقَاءً بِيضًا، فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءُوا**»[٣].

وَهَذَا الحَدِيثُ أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[٤]، وَقَالَ: هَذَا حَدِيث لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَمِيعُ طُرُقِهِ تَدُورُ عَلَى «أَبِي عِقَالٍ»، وَاسْمُهُ: «هِلالُ بْنُ [٥/أ] زَيْدِ بْنِ يَسَارٍ»، قَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**[٥]: يَرْوِي عَنْ أَنَسٍ أَشْيَاءَ مَوْضُوعَةً مَا حدث بِهَا أَنَسٌ قَطُّ، لَا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ. انْتَهَى.

---

(١) في (أ): «ثنا».
(٢) كذا في الأصل، و(أ)، وفي المسند بتحقيق الشيخ شعيب: «البيضة»، وقال في الحاشية: في (م) و(س): الفيضة.
(٣) المسند (رقم ١٣٣٥٦).
(٤) الموضوعات (٢/ ٥٢ - ٥٤).
(٥) المجروحين (٣/ ٨٧).

وَفِي تَرْجَمَةِ أَبِي عِقَالٍ أَوْرَدَهُ **ابْنُ عَدِيٍّ** فِي «الْكَامِلِ»[١] مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ عَنْهُ، وَقَالَ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَقَالَ **الذَّهَبِيُّ** فِي «الْمِيزَانِ»[٢]: بَاطِل.

❋ ❋ ❋

(١) الكامل (٨/ ٤٢٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٣١٤).

الحَدِيثُ التَّاسِعُ:

وَبِهِ: إِلَى أَحْمَدَ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، نَا أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابن بُرَيْدَة، أَخْبرنِي أخي سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**سَتَكُونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ، فَكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَاسَانَ، ثُمَّ انْزِلُوا مَدِينَةَ مَرْوَ، بَنَاهَا ذُو الْقَرْنَيْنِ، وَدَعَا لَهَا بِالْبَرَكَةِ، وَلا يَضُرُّ**[1] **أَهْلَهَا سُوءٌ**»[2].

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ **أَبُو حَاتِم ابْنُ حِبَّانَ** فِي «الضُّعَفَاءِ»[3]، وَقَالَ: «سَهْلُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ»؛ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ مَا لَا أَصْلَ لَهُ، لَا يَجِبُ أَنْ يُشْتَغِلَ بِحَدِيثِهِ. انْتَهَى.

وَأَخُوهُ «أَوْسٌ»؛ ضَعِيفٌ جِدًّا، قَالَ **الْبُخَارِيُّ**[4]: فِيهِ نَظَرٌ. وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يَقُولُهَا **الْبُخَارِيُّ** فِي مَنْ هُوَ مَتْرُوكٌ.

وَقَالَ **النَّسَائِيُّ**[5]: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ **الدَّارَقُطْنِيُّ**[6]: مَتْرُوكٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلامُ شَيْخِنَا.



---

(١) في هذه الكلمة اضطراب في (أ).
(٢) المسند (رقم ٢٣٠١٨).
(٣) المجروحين (١/٣٤٨).
(٤) التاريخ الكبير (٢/١٧).
(٥) الضفاء والمتروكون للنسائي (٢٠).
(٦) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢٥٩).

[أَجْوِبَةُ الحَافِظِ][(١)]

وَهَذَا حِينُ الشُّرُوعِ فِي الْأَجْوِبَةِ:

وَأَوَّلُ شَيْءٍ يُتَعَقَّبُ فِيهَا علَى شَيْخِنَا احْتِجَاجُهُ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ «مُوسَى الْبَلْقَاوِيُّ»، واعْتِرَافُهُ بِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ، أَيْ أَنَّ الْحُفَّاظَ اتَّهَمُوهُ بِالْكَذِبِ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك؛ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ.

وَقدْ أَوْرَدَ **أَبُو نُعَيْم**[(٢)] هَذَا الحَدِيثَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، وَفِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ «مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدَةَ القَاضِي»، وَكَانَ يَدَّعِي سَماعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ، وَهُوَ مَشْهُورٌ[(٣)].

وَلَوِ احْتَجَّ بِمَا أَوْرَدَهُ **أَبُو دَاوُدَ** مِنْ حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

---

(١) ما بين المعقوفتين مزيد للسياق.

(٢) لم نقف عليه في الحلية، وهذا الحديث من رواية ابن عبدة في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي (١١٦)، من حديث أبي هريرة، بلفظ: من سئل عن علم فكتمه؛ جيئ يوم القيامة بلجام من نار.

(٣) قال ابن عدي في الكامل (٧/ ٥٦٤): «كَانَ يحدث من كتب الناس عن قوم لم يرهم»، وقال (٧/ ٥٦٥): «وابن عبدة هذا ادعى قوما لم يلحقهم، وحدث بأحاديث لم يحدث بتلك الأحاديث إلَّا الأجلاء الحفاظ المتقدمون من أصحاب الحديث، وقبله كتبت عن بكر بْن عيسى كذب عظيم، وذاك أنه كَانَ يقول ولد سنة ثماني عشرة وبكر مات سنة أربع ومِئَتين، فكيف يكتب عنه؟!، والضعف عَلَى حديثه بيِّن»، وراجع: الميزان (٣/ ٦٣٤).

قَالَ: «**مَنْ سُئِلَ عِلْمًا فَكَتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**»(١)؛ لَكَانَ أَوْلَى، والْحَدِيثُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نِهَايَةِ الصِّحَّةِ لَكِنَّهُ صَالِحٌ للحُجَّةِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْلَى مِنْ حَدِيث الْبَلْقَاوِيُّ.

❊ ❊ ❊

---

(١) أبو داود (٣٦٥٨).

ثُمَّ [٥/ب] نَشْرَعُ الْآنَ فِي الْجَوابِ عَنِ الْأَحَادِيثِ التِّسْعَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَا، ونُجِيبُ عَنْهَا أَوَّلاً مِنْ طَرِيقِ **الْإِجْمَالِ**:

فَإِنَّ(١) الْأَحَادِيثَ الَّتِي ذكرهَا لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَام فِي الْحَلَالِ وَالْحرَام، فالتَّسَاهُلُ فِي إِيرَادِهَا مَعَ ترك الْبَيَانِ بِحَالِهَا سَائِغٌ، وَقد ثَبَتَ عَنِ الإِمَامِ **أَحْمَدَ** وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: «إِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحرَامِ؛ شَدَّدْنَا، وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْفَضَائِلِ وَنَحْوِهَا؛ تَسَاهَلْنَا»(٢).

---

(١) في (أ): «بأن».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٩٣)، عن عباس بن محمد الدوري قال: سمعت أحمد بن حنبل: وذكر محمد بن إسحاق، فقال: أما في المغازي وأشباهه؛ فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج الى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه.

رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٦)، ومن طريقه البيهقي في الدلائل (١/ ٣٤)، عن ابن مهدي، باللفظ الذي ذكره المصنف.

وروى الخطيب في الكفاية (١٣٣-١٣٤):عن رواد بن الجراح، قال سمعت سفيان الثوري يقول: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ، بإسناده ضعيف.

و أخرج نحوه الخطيب في الجامع (٢/ ٩١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٠٦):عن رواد قال: سمعت سفيان الثوري يقول: خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة، فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص.

قال العلامة أحمد محمد شاكر في الباعث الحثيث (١/ ٢٧٩): «وأما ما قاله أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد اللّه بمن المبارك: «إذا روينا =

وَهَكَذَا حَالُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَالْأَوَّلُ مِنْهَا: يدْخُلُ فِي أَدَبِ التَّسْمِيَة، وَفِيه أَخْبَارٌ عَنْ بَعْضِ الْأُمُور الْآتِيَة؛ وَلِهَذَا أَوْرَدَهُ فِي دَلَائِل النُّبُوَّة، وَالثَّانِي كالثَّالِثِ: فِي الْفَضَائِلِ، وَالرَّابِعُ: فِي الْحَثِّ عَلَى الْكَرَمِ وَالْبِرِّ والصِّلَةِ وَرِعَايَةِ الْجَارِ، وَالْخَامِسُ كَالسَّادِسِ: فِي فَضْلِ طُولِ الْعُمْرِ فِي الْإِسْلَام، وَالسَّابِعُ: يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَهُوَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، وَالثَّامِنُ كالتَّاسِعِ: فِي فَضَائِلِ بَعْضِ الْبُلْدَانِ، وفيهِمَا الْحَثُّ عَلَى الرِّبَاطِ وَالْجِهَادِ.

= في الحلال والحرام شددنا وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»، فإنما يريدون به - فيما أرجح واللَّه أعلم - أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقرا واضحا، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط.

وقال العلامة الألباني في مقدمة (صحيح الجامع الصغير وزيادته) (١/ ٥٢): وعندي وجه آخر في ذلك: وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها - كما هي عادتهم - هذه الأسانيد التي بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها، فيكون ذكر السند مغنيا عن التصريح بالضعف، وأما أن يرووها بدون أسانيدها، كما هي طريقة الخلف، ودون بيان ضعفها، كما هو صنيع جمهورهم، فهم أجل وأتقى للَّه عز وجل من أن يفعلوا ذلك، واللَّه تعالى أعلم.

وقبلهما قال شيخ الإسلام في المجموع (١٨/ ٦٥): «قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا فى الأسانيد وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا فى الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال؛ ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعى، فلا يثبت إلا بدليل شرعى، ومن أخبر عن اللَّه أنه يحب عملا من الأعمال من غير دليل شرعى؛ فقد شرع من الدين ما لم يأذن به اللَّه، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء فى الاستحباب كما يختلفون فى غيره بل هو أصل الدين المشروع».

وَأما من حَيْثُ **التَّفْصِيلُ**:

فَالْحَدِيث الأول(١) مِنْهَا:

حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ فِي شَأْنِ التَّسْمِيَةِ بالْوَلِيدِ، فَنَقُولُ عَلَيْهِ: قَولُ **ابْنِ**

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٥٥-٤٥٩):
ومنها حديث عمر رضي الله عنه: «ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد...» الحديث.
رواه أحمد قال: حدثنا أبو المغيرة، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا الأوزاعي، وغيره، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ولد لأخي أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سميتموه بأسماء فراعنتكم؟ ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد لهو شر على هذه الأمة من فرعون لقومه».
ورجال إسناده ثقات، وإسماعيل بن عياش، صدوق؛ إنما تكلموا في حديثه عن غير الشاميين، ولم يعله ابن الجوزي إلا بقول ابن حبان: «هذا خبر باطل، ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا ولا عمر رضي الله عنه ولا سعيد ولا الزهري حدث به ولا هو من حديث الأوزاعي قال: وكان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظه في صباه حدث به على جهته، وما حفظ به على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه».
قلت: وليس هذا الحديث مما حفظه إسماعيل من حديث الغرباء، بل هو من حديثه عن الشاميين، وقد قال جمع من الأئمة: إن حديث إسماعيل عن الشاميين قوي، وصحح الترمذي وغيره من ذلك عدة أحاديث.
على أنه لم ينفرد بهذا.
فقد رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن محمد بن خالد بن العباس السكسكي، قال: ثنا الوليد بن مسلم. ثنا أبو عمرو الأوزاعي، فذكره إلا أنه لم يذكر عمر في إسناده. وزاد قال الأوزاعي: فكانوا يرون أنه الوليد بن عبد الملك، ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه =

حِبَّانَ: إِنَّه بَاطِلٌ؛ دَعْوَى لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، ولَا أَتَى بِدَلِيلٍ يشْهَدُ لَهَا.

وَقولُهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لم يَقُلْهُ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا سَعِيدٌ، وَلَا الزُّهْرِيُّ؛ شَهَادَةُ نَفْيٍ صَدَرَتْ عَنْ غَيْرِ اسْتِقْرَاءٍ تَامٍّ، عَلَى مَا سَنُبَيِّنُهُ؛ فَهِيَ مَرْدُودَةٌ.

= فقاتلوه، فانفتحت الفتن على الأمة والهرج.

قلت: وتابع الوليد على إرساله بشر بن بكر، أخرجه البيهقي في الدلائل عن الحاكم وغيره عن أبي العباس - وهو الأصم - عن سعيد بن عثمان التنوخي، عن بشر بن بكر، قال حدثني الزهري، فذكره، وزاد في المتن: «**غيروا اسمه**» فسموه عبد اللَّه.

وزاد - أيضاً - أنه ولد لأخي أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أمها. قال البيهقي: «هذا مرسل حسن» وهو كما قال، بل هو على شرط الصحيح لولا إرساله.

وكذا أرسله معمر عن الزهري بسنده في الجزء الثاني من أمالي عبد الرزاق عن معمر.

فبان بهذا أن قول ابن حبان: «إن ابن المسيب ما حدث به قط ولا ابن شهاب ما حدث به - أيضاً - ولا الأوزاعي» لا يخلو من مجازفة.

وقد صرحت رواية بشر بن بكر بسماع الأوزاعي له من الزهري، فأمن ما يخشى من أن الوليد بن مسلم دلس فيه تدليس التسوية.

على أن الأوزاعي لم ينفرد به، فقد رواه الزبيدي عن الزهري مثله. وفي الباب عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

رواه ابن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن زينب بنت أم سلمة، عن أمها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: دخل علي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعندي غلام من آل المغيرة اسمه الوليد، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من هذا؟» قلت: «الوليد». قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «قد اتخذتم الوليد حنانا، غيروا اسمه، فإنه سيكون في هذه الأمة فرعون يقال له الوليد».

ورواه محمد بن سلام الجمحي، عن حماد بن سلمة، فذكر نحوه منقطعا.

وَكَلَامُهُ فِي «[إِسْمَاعِيلَ][1] بْنِ عَيَّاشٍ»؛ غَيْرُ مَقْبُولٍ كُلُّهُ؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الشَّامِيِّينَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ قَوِيَّةٌ، وَهَذَا مِنْهَا، وَإِنَّمَا ضَعَّفُوهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ.

نَصَّ عَلَى ذَلِك **يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ**[2]، **وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**[3] ، **وَعَلِيُّ بْنُ**

(١) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٢) في تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم فخلط فيها»، و«إسماعيل بن عياش ثقة، فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم»، و«إسماعيل بن عياش ثقة في أهل الشام، وأما ما روى عن غيرهم ففيه شيء».
وفي تاريخ يحيى برواية الدوري (٤/ ٤٣٢): «كان إسماعيل أحب إلى أهل الشام من بقية بن الوليد».
وفي تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «إسماعيل بن عياش ثقة، والعراقيون يكرهون حديثه».

(٣) في العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (١٠٤): «سَأَلته عَن إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش؛ فَحسن رِوَايَته عَن الشاميين، وَقَالَ: هُوَ فيهم أحسن حَالا مِمَّا روى عَن الْمَدَنِيين وَغَيرهم»، وهو في تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦).
وفي سؤالات أبي داود (٢٦٤): «وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم؟، قلت: الشاميين؟، قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير»، وهو في تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦).
وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٢): «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أَبي يقول: سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش. فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز، بعض الشيء وروايته عن أهل الشام، كأنه أثبت وأصح».
وفي تاريخ بغداد ت بشار (٧/ ١٨٦): «وقال أحمد بن حنبل: ليس أحد =

الْمَدِينِيِّ[١] ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ[٢] ، وَعبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٌ[٣]، وَالْبُخَارِيُّ[٤] ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ[٥] ، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ[٦] ،

= أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم».

وفي الكامل (١/ ٤٧٢): «قال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إسماعيل بن عياش، ما روى عن الشامين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة، وأهل العراق، ففيه ضعف، يغلط».

(١) في سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٦١): «عَن اسماعيل بن عَيَّاش، فَقَالَ: كَانَ يوثق فِيمَا روى عَن أَصْحَابه أهل الشَّام، فَأَما مَا روى عَن غير أهل الشَّام فَفِيهِ ضعف».

(٢) في تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «قال: وإسماعيل بن عياش إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح فليس بشيء».

(٣) في تهذيب الكمال (٣/ ١٧٦): «قَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي، عن دحيم: إِسْمَاعِيل بْن عياش فِي الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين».

(٤) في التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٠): «ما روى عَنِ الشاميين فهو أصح».

وفي تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «عمر بن بحير، يقول: سألت محمد بن إسماعيل البخاري، عن إسماعيل بن عياش، فقال: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر».

(٥) في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٣): «كُنْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: عِلْمُ الشَّامِ عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ»، وقال (٢/ ٤٢٤): «وَإِسْمَاعِيلُ ثِقَةٌ عَدْلٌ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ الشَّامِ، وَلَا يَدْفَعُهُ دَافِعٌ، وَأَكْثَرُ مَا تَكَلَّمُوا قَالُوا: يُغْرِبُ عَنْ ثِقَاتِ الْمَدَنِيِّينَ وَالْمَكِّيِّينَ».

(٦) في تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «إسماعيل بن عياش ثقة عند يحيى بن معين =

وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزَجَانِيّ(١) ، وَالنَّسَائِيُّ(٢) ، والدُّولَابِيُّ(٣) ، وَأَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ(٤) ، وَآخَرُونَ(٥) .

وَقَدْ وَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ مُطلقًا(٦) .

= وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق، وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالما بناحيته».

(١) قال في أحوال الرجال (٢٩٧): «هو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم».

(٢) قال في السنن (٤/ ٢٣٥): «إسماعيل بن عياش ضعيف كثير الخطأ»، وفي الضعفاء والمتروكون للنسائي (١٦): «إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش ضَعِيف»، وفي تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٥): «قال النسائي: صالح في حديث أهل الشام».

(٣) في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٤): «سمعتُ ابن حماد يقول: إسماعيل ابن عياش ما روى عن الشاميين فهو أصح».

(٤) قال في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٩): «وَسِوَى هَذِهِ الأَحَادِيثِ إِذَا رَوَاهُ ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، وإِنَّما يَخْلِطُ وَيَغْلَطُ فِي حَدِيثِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ.

و(١/ ٤٨٨) بتصرف يسير: «إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط إما أن يكون حديثا برأسه أو مرسلا يوصله أو موقوفا يرفعه وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

(٥) قال المصنف في تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٥): «وضعَّف روايته عن غير الشاميين أيضا: النسائي، وأبو أحمد الحاكم، والبرقي، والساجي».

(٦) يروى عن يحيى: في تاريخه برواية الدوري (٤/ ٤١١): «ثقة»، وبرواية الدارمي (٦٩): «أرجو ألا يكون به بأس»، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٢): «قال ليس به بأس»، وفي تاريخ بغداد (٧/ ١٨٦): «ثقة».

ويزيد بن هارون: في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩١): عن =

وَالْعَجَبُ أَنَّ **ابْن حبَان** مُوَافِقٌ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ حَدِيثَهُ عَنْ الشَّامِيِّينَ مُسْتَقِيمٌ، وَهَذِه عِبَارَتُهُ فِيهِ: كَانَ إِسْمَاعِيلُ مِنَ الْحُفَّاظِ الْمُتْقِنِينَ فِي حَدِيثِهِمْ، فَلَمَّا [٦/أ] كَبِرَ؛ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، فَمَا حَفِظَهُ فِي صِبَاهُ وحَدَاثَتِهِ؛ أَتَى بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَمَا حَفِظَهُ عَلَى الْكِبَرِ مِنْ حَدِيثِ الْغُرَبَاءِ؛ خَلَطَ فِيهِ، وَأَدْخَلَ الْإِسْنَادَ فِي الْإِسْنَادِ، وأَلْزَقَ الْمَتْنَ بِالْمَتْنِ. انْتهى[١] .

فَهَذَا كَمَا تَرَاهُ قَيَّدَ كَلَامَهُ بِحَدِيثِ الغُرَبَاءِ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ حَدِيثِهِ عَنِ الْغُرَبَاءِ، إِنَّمَا[٢] هُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ شَامِيٍّ، وَهُوَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَأَمَّا إِشَارَتُهُ إِلَى أَنَّه تَغَيَّرَ حِفْظُهُ وَاخْتَلَطَ؛ فَقَدْ اسْتَوْعَبْتُ كَلَامَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ فِي كِتَابِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»[٣] ، وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى الاِخْتِلَاطِ، وَإِنَّمَا نَسَبُوهُ إِلَى سُوءِ الْحِفْظِ فِي حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينِ، كَأَنَّهُ كَانَ إذا رَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ أَوِ الْعِرَاقِ اتَّكَلَ عَلَى حِفْظِهِ، فَيُخْطِئُ فِي أَحَادِيثِهِمْ.

= «سليمان بن أحمد الدمشقي: قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: ما رأيت شاميا ولا عراقيا أحفظ من إسماعيل بن عياش».

وفي الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٧): «الهيثم بن خارجة يقول: سَمعتُ يزيد بن هَارُونَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ من إسماعيل بن عياش ما أدري ما سفيان الثَّوْريّ؟».

وأبي زرعة: في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٧٧): «قال أَبُو زُرْعَةَ لم يكن بالشام بعد الأَوْزاعِيّ وسعيد بن عَبد العزيز مثل إسماعيل بن عياش».

(١) المجروحين (١/ ١٢٥).
(٢) في (أ): «وإنما».
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١).

قَالَ **يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَان**[١] : تَكَلَّمَ نَاسٌ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، وَإِسْمَاعِيلُ ثِقَةٌ عَدْلٌ، أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ الشَّامِ، وَأَكْثَرُ مَا قَالُوا: يُغْرِبُ عَنْ ثِقَاتِ الْمَدَنِيِّينَ والمَكِّيِّينَ. انْتهى.

وَمَعَ كَون إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْوَصْفِ، وَحَدِيثُهُ الْمُتَقَدّمُ عَنْ شَامِيٍّ؛ فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ كَمَا قَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**، وَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ**، وَإِنَّمَا انْفَرَدَ بِذِكْرِ عُمَرَ فِيهِ خَاصَّةً، عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ عَنهُ لَمْ يَتَّفِقُوا على ذَلِك:

فَقَدْ رَوَاهُ **الْحَارِثُ بنُ أبي أُسَامَة** فِي «مُسْنده»[٢] ، **وَأَبُو نعيم** فِي «دَلَائِل النُّبُوَّة»[٣] من طَرِيقه: [قَالَ][٤]: حدثنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، نَا[٥] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلمَة، فَذكر الحَدِيثَ. وَلَيْسَ فِيهِ عُمَرُ.

فَأَمَّا مَنْ تَابَعَ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ؛ فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا: الْوَلِيدُ ابْنُ مُسلِمِ الدِّمَشْقِيُّ، وَبِشْرُ بْنُ بَكْرٍ التِّنِّيسِيُّ، والهِقْلُ بْنُ زِيَادٍ كَاتبُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَمُحَمّدُ بْنُ كَثِيرٍ، لكِنَّهُمْ أَرْسلُوهُ، فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عُمَرَ، كَمَا وَقَعَ عِنْد **الْحَارِث**.

أَمَّا رِوَايَة الْوَلِيدِ؛ فَأَخْرَجَهَا **يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ** فِي «تَارِيخِهِ»[٦] ، قَالَ:

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٢٤).
(٢) بغية الباحث (٨٠٤).
(٣) لم نجده في دلائل النبوة لأبي نعيم.
(٤) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٥) في (أ): «ثنا».
(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٤٩).

حَدثنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْعَبَّاسِ السَّكْسَكِيُّ، نَا[١] الْوَلِيدُ بْنُ مُسلم، نَا[٢] أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، فَذَكَرَهُ، وَزَادَ فِي آخِره: قَالَ **الْأَوْزَاعِيُّ**: فَكَانُوا يرَوْنَ أَنَّهُ «الْوَلِيدُ [٦/ب] بْنُ عَبْدِ الْملِكِ»، ثُمَّ رَأَيْنَا أَنَّهُ «الْوَلِيدُ بْنُ يزِيدَ» لِفِتْنَةِ النَّاسِ بِهِ حَتَّى خَرجُوا عَلَيْهِ فَقَتَلُوهُ، فَانْفَتَحتِ[٣] الْفِتَنُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَكَثُرَ فِيهِمُ الْهَرْجُ. انْتهى.

وَأَخْرَجَهُ **الْحَاكِمُ** فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»[٤]، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ، نَا[٥] الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، نَا[٦] نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا[٧] الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وُلِدَ لأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ غُلامٌ، فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**سَمَّيْتُمُوهُ بِأَسَامِي فَرَاعِنَتِكُمْ، لَيَكُونَنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْوَلِيدُ، هُوَ شَرٌّ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِرْعَوْنَ عَلَى قَوْمِهِ**»، قَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنِ اسْتُخْلِفَ «الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدَ»؛ فَهُوَ هُوَ، وَإِلا فَهُوَ «الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ»، قَالَ **الْحَاكِمُ**: صَحِيحٌ.

---

(١) في (أ): «ثنا».
(٢) في (أ): «ثنا».
(٣) في (أ): «وانفتحت».
(٤) المستدرك (٤/ ٤٩٤).
وكذا نعيم بن حماد في الفتن (٣٢٧)، وقد رواه الحاكم من طريقه، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٠٥)، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به.
(٥) في (أ): «ثنا».
(٦) في (أ): «ثنا».
(٧) في (أ): «ثنا».

وَأَمَّا رِوَايَةُ بِشْرِ بْنِ بكر؛ فَأَخْرَجَهَا **الْبَيْهَقِيُّ** فِي «دَلائِلِ النُّبُوَّةِ»[١] عَنِ الْحَاكِمِ، عَنِ الأَصَمِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ التَّنُوخِيِّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ بَكْرٍ حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، فَذَكَرَهُ، وَزَادَ فِي الْمَتْنِ: «غَيِّرُوا اسْمَهُ، فَسَمّوهُ عَبْدَ اللَّهِ»، وَزَادَ فِيهِ أَيْضًا إِنَّهُ أَخٌ لأُمِّ سَلَمَةَ مِنْ أُمِّهَا.

وَأَمَّا رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَالْهِقْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ فَأَشَارَ إِلَيْهِمَا **الذَّهَبِيُّ** فِي تَرْجَمَةِ «الْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ» فِي «تَارِيخِ الإِسْلامِ»[٢][٣].

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٥٠٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٨/ ٢٨٨).
وذكر رواية بشر بن بكر (١/ ٣٩٩).

(٣) في الهندية، وليس في النسخ الخطية:
(ثُمَّ وَجَدْتُهُمَا فِي تَرْجَمَةِ الْوَلِيدِ فِي «تَارِيخ ابْنِ عَسَاكِرَ»، أَخْرَجَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ»: ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا الْهِقْلُ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْن الْمسيِّبِ، قَالَ: وُلِدَ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ غُلامٌ فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، الْحَدِيثَ.
قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وُلِدَ لآلِ أُمِّ سَلَمَةَ وَلَدٌ فَسَمَّوْهُ الْوَلِيدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُسَمُّونَ الْوَلِيدَ بِأَسْمَاءِ فَرَاعِنَتِكُمْ، فَسَمُّوهُ عَبْدَ اللَّهِ»).
قلنا: ما ذكره في تاريخ دمشق: من طريق محمد بن كثير، ومن طريق بشر بن بكر، ومن طريق هقل بن زياد السكسكي: (٦٣/ ٣٢٣). وكلها من رواية الحافظ ابن الشرقي عن الذهلي، كما سيأتي في التالي.
«الزهريات»: هي حديث الزهري، من رواية الحافظ الحجة محمد بن يحيى الذهلي، قرين البخاري، ويرويه عنه الحافظ أحمد بن محمد النيسابوري، أبو حامد بن الشرقي، واحد عصره. =

وَتَابَعَ الأَوْزَاعِيَّ عَلَى رِوَايَةٍ لَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ الَّذِي أَبْهَمَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ لأَنَّهُ شَامِيٌّ أَيْضًا، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْبَصْرِيُّ.

أما رِوَايَةُ الزُّبَيْدِيِّ؛ فَظَفِرْتُ بِهَا فِي بَعْضِ الأَجْزَاءِ، وَلَمْ يَحْضُرْنِي [الآنَ][1] اسْمُ مُخَرِّجِهَا[2] .

وَأَمَّا رِوَايَةُ مَعْمَرٍ؛ فَرَوَيْنَاهَا فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ «أمالى عبد الرَّزَّاق»[3] ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، فَذَكَرَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ.

قَالَ **الْبَيْهَقِيُّ**[4] بَعْدَ تَخْرِيجِهِ: هَذَا مُرْسَلٌ حَسَنٌ.

= وأصله مفقود، ومنه روايات منثورة في الكتب بالإسناد إليه، والموجود منه المنتقى، وهو ثلاثة وثلاثين جزءا، انتقاها الذهلي وكان يمليها ويسمعها، طبعته وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق: سليمان بن سعيد ابن مريزن العسيري، ١٩٩٩ م، ١٤٢٠ هـ.

وأيضاً حققها: نبيل سعد الدين، في المجموعة الثانية من مجامع الأجزاء الحديثية، طبعته دار البشائر الإسلامية.

وبحثنا عن هذه الآثار في القطعة المطبوعة، فلم نظفر بها.

(١) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٢) وقد نقل السيوطي كلام الحافظ في اللآلئ المصنوعة (١٠١)، ولم يستدرك عليه اسم ذلك الجزء.

(٣) الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق (١٧٢)، وهو في الجامع لمعمر (١٩٨٦١).

(٤) دلائل النبوة (٦/ ٥٠٥).

قُلْتُ: هُوَ عَلَى شَرْطُ الصَّحِيحِ لَوْ صَرَّحَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا وَسَمِعَ مِنْهَا.

وَوَقَعَ لَنَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَتِهَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ [٧/أ]:

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَعِنْدِي غُلامٌ مِنْ آلِ الْمُغِيرَةِ اسْمُهُ الْوَلِيد، فَقَالَ: «**مَنْ هَذَا؟**»، قُلْتُ: الْوَلِيدُ، قَالَ: «**قَدِ اتَّخَذْتُمُ الْوَلِيدَ حَنَانًا**[١]، **غَيِّرُوا اسْمَهُ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ فِرْعَوْنُ يُقَالُ لَهُ الْوَلِيدُ**».

وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، أَخْرَجَهُ **إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ** فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»[٢] لَهُ.

وَرَوَاهُ **مُحَمَّدُ بْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ**[٣]، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَذَكَرَهُ مُعْضَلاً[٤].

---

(١) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٥٢): «وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمة وَعِنْدَهَا غُلام يُسَمَّى الْوَلِيدُ، فَقَالَ: اتَّخَذْتم الْوَلِيدَ حَنَاناً! غَيِّروا اسْمَهُ» أَيْ تَتَعَطَّفون عَلَى هَذَا الِاسْم وتُحِبُّونه».

(٢) نسبه إليه أيضاً في الإصابة (٤/ ٢٢٣)، ولم نجده في المطبوع من غريب الحديث للحربي.

(٣) له غريب الحديث، مفقود.

(٤) أخرجه من طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٣/ ٣٢٤) فقال: أخبرنا أبو الحسين بن الفراء، وأبو غالب، وأبو عبد اللَّه، ابنا البنا، قالوا: أخبرنا أبو جعفر بن المسلمة، أخبرنا أبو طاهر المخلص، حدثنا أحمد بن سليمان، حدثنا الزبير بن بكار، حدثني محمد بن سلام، حدثني حماد بن سلمة، وابن جعدبة جميعاً، وفيه اختلاف بينهما، قالا: دخل النبي ﷺ على أم سلمة =

وَرَوَى **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «[المُعْجَم][١] الْكَبِير»[٢] مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَيُّوبَ الْمَخْزُومِيِّ قِصَّةَ مَوْتِ الْوَلِيدِ بْن الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَهِيَ تَقُولُ:

ابْكِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَبَا الْوَلِيدِ بنِ الْمُغِيرَةِ

فَقَالَ: «**إِنْ كِدْتُمْ تَتَّخِذُونَ الْوَلِيدَ حَنَانًا**».

فَهَذَا شَاهِدٌ آخَرُ لأَصْلِ الْقِصَّةِ.

وَبِدُونِ هَذَا يُعْلَمُ بُطْلانُ شَهَادَةِ ابْنِ حِبَّانَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَهُ، وَلا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ حَدَّثَ بِهِ، وَلا الزُّهْرِيُّ، وَلا الأَوْزَاعِيُّ.

وَفِي تَصْرِيحِ بِشْرِ بْنِ بَكْرٍ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ بِأَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَهُ بِهِ؛ مَا يَدْفَعُ تَعْلِيلَ مَنْ يُعَلِّلُهُ بِتَدْلِيسِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ تَدْلِيسَ التَّسْوِيَةِ.

وَغَايَةُ مَا ظَهَرَ فِي طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ مِنَ الْعِلَّةِ: أَنَّ ذِكْرَ عُمَرَ فِيهِ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ سَلَمَةَ؛ لإِطْبَاقِ مَعْمَرٍ وَالزُّبَيْدِيِّ عَنِ

= وعندها رجل، فقال: من هذا؟، قالت: أخي الوليد قدم مهاجرا، فقال: هذا المهاجر، فقالت: يا رسول اللَّه هذا الوليد فأعاد وأعادت، فقال: إنكم تريدون أن تتخذوا الوليد حنانا، إنه يكون في أمتي فرعون، يقال له الوليد، قال: وفي حديث حماد بن سلمة: يسر الكفر ويظهر الإيمان، وعرفت أم سلمة ما أراد من تحويل اسمه، فقالت: يا رسول اللَّه هو المهاجر. وللخبر تتمة تنظر هناك.

(١) ما بين المعقوفتين مزيد (أ).

(٢) المعجم الكبير (٢٢/ ١٥٢) (رقم ٤١٠).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٩٢): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ».

الزُّهْرِيِّ، وَبِشْرِ بْنِ بَكْرٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ عُمَرَ فِيهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ لَهُ عَنِ الْوَلِيد بِذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَة فِيهِ؛ فَشَاذَّةٌ.

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ: مَا رَوَى **الطَّبَرَانِيُّ**(١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي قُبَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذكر حَدِيثًا فِيهِ، قَالَ: «**الْوَلِيدُ اسْمُ فِرْعَوْنَ هَادِمُ شَرَائِعِ الْإِسلامِ يَبُوءُ بِدَمِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ** [٧/ب] **بَيْتِهِ**».

وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

❊ ❊ ❊

---

(١) المعجم الكبير (٥٦، ٢٨٦١).
قال في المجمع (٩/ ١٩٠): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مُجَاشِعُ بْنُ عَمْرٍو، وَهُوَ كَذَّابٌ».

(٢) قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١/ ٢٠٢): «وفي كثير مما قاله الحافظ تكلف ومحاولة».

الحَدِيثُ الثَّانِي، وَالثَّالِثُ(١):

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٦٢-٤٧٠) أو (١/ ٤٤٥ - ت: طارق عوض اللَّه):
حديث ابن عمر رضي الله عنهما في سد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه وهو في المسند من رواية الإمام أحمد، عن وكيع، عن هشام بن سعد، عن عمرو بن أسيد، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا نقول في زمن رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم: «رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، ولقد أوتي ابن أبي طالب رضي الله عنه ثلاث خصال لأن يكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم: زوجه رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم ابنته، وولدت له، وسد الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر».
ورواته ثقات إلا أن هشام بن سعد قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن لاسيما مع ما له من الشواهد وقد تبين أنه من رواية أحمد لا من رواية ابنه.
وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أيضا، أورده النسائي في الخصائص بسند صحيح عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عرار، قال: قلت لعبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما: أخبرني عن علي وعثمان رضي الله عنهما فقال: «أما علي رضي الله عنه فلا تسأل عنه أحدا، وانظر إلى منزلته من رسول اللَّه صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه سد أبوابنا في المسجد وأقر بابه».
والعلاء وثقه ابن معين.
ورواه ابن أبي عاصم من طريق عبيد اللَّه بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق سألت ابن عمر رضي الله عنهما فذكره.
وأما حديث سعد بن مالك في ذلك فهو من رواية أحمد أيضاً لا من رواية ابنه، وإسناده حسن - أيضاً -.
وأما ادعاء ابن الجوزي أنهما من وضع الرافضة، فكلامه في ذلك دعوة عرية عن البرهان.
وقد أخرج النسائي في خصائص علي رضي الله عنه حديث سعد رضي الله عنه، وأخرج فيه أيضاً حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه بإسناد صحيح. =

= قلت: وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: وسد أبواب المسجد غير باب علي رضي الله عنه قال: فيدخل المسجد جنبا وهو طريقه ليس له طريق غيره، في حديث طويل وقد أخرج أحمد في مسنده أيضاً هذين الحديثين.

وكذا أخرجهما الترمذي، لكنه قال في حديث ابن عباس رضي الله عنهما بعد أن أخرجه عن محمد بن حميد، عن إبراهيم بن المختار، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو ابن ميمون عنه: غريب لا نعرفه عن شعبة إلا من هذا الوجه.

وتعقبه الحافظ الضياء في المختارة بأن الحاكم، والطبراني روياه من طريق مسكين بن بكير، عن شعبة، وهي أصح، من طريق الترمذي، ورواية أحمد هي من طريق أبي عوانة عن أبي بلج.

وأبو بلج وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال البخاري فيه نظر. انتهى.

والحديث الذي أشار إليه من رواية الحاكم رويناه أيضا. . . في المجلس الرابع من أمالي أبي جعفر محمد بن عمرو بن البختري، قال ثنا أبو الأصبع القرقساني، ثنا أبو جعفر النفيلي، ثنا مسكين بن بكير، ثنا شعبة به.

ويشهد له حديث أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: «لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنبا غيري وغيرك». رواه الترمذي.

ذلك أن بيت علي رضي الله عنه كان مع بيوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكان يحتاج إلى استطراق المسجد. وشاهد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن: ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أذن لأحد أن يمر بالمسجد ولا يجلس فيه وهو جنب إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأن بيته كان في المسجد. وهذا مرسل قوي.

وإذا تقرر ذلك، فهذا هو السبب في استثنائه، ودعوى كون هذا المتن يعارض حديث أبي سعيد: «لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر» المخرج في الصحيحين؛ ممنوعة. =

حَدِيثُ: «**سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيّ**» : ذَكَرَه مِنْ رِوَايَة سَعْدٍ[١]، وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ[٢] .

قَوْلُ **ابْنِ الْجَوْزِيِّ**[٣] إِنَّه بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ؛ دَعْوَى لَمْ يَسْتَدلَّ عَلَيْهَا إِلَّا بِمُخَالَفَةِ الحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَهَذَا إِقْدَامٌ علَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمُجَرَّدِ التَّوَهُّم، وَلَا يَنْبَغِي الْإِقْدَامُ علَى الحُكْم بِالْوَضْع إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْع، وَلَا يلْزَمُ مِنْ تَعَذُّرِ الْجمْع فِي الْحَال أَنْ لَا يُمْكِنَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ إِذْ فَوقَ كُلِّ ذِي عِلْم عَلِيمٌ، وَطَرِيقُ الْوَرَع فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يُحْكَمَ عَلَى الحَدِيثِ بِالْبُطْلَانِ، بَلْ يُتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لغَيْرِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ.

وَهَذَا الحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، هُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ لَهُ طُرُقٌ مُتعَدِّدَةٌ، كُلُّ طَرِيقٍ مِنْهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَا تَقْصُرُ عَنْ رُتْبَة الْحَسَنِ، وَمَجْمُوعُهَا مِمَّا يُقْطَعُ بِصِحَّتِهِ علَى طَرِيقَةِ كَثِيرٍ[٤] مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ.

= وبيانه أن الجمع ممكن؛ لأن أحدهما فيما يتعلق بالأبواب، وقد بينا سببه، والآخر فيما يتعلق بالخوخ، ولا سبب له إلا الاختصاص المحض، فلا تعارض ولا وضع.

ولو فتح الناس هذا الباب لرد الأحاديث لادعي في كثير من أحاديث الصحيحين البطلان، ولكن يأبى اللّه تعالى ذلك والمؤمنون.

(١) مسند أحمد (رقم ١٥١١).
(٢) المسند (رقم ٤٧٩٧).
(٣) الموضوعات (١/ ٣٦٦).
(٤) في (أ): «من كبر من أهل الحديث»، والعبارة ليست مستقيمة، وما في الأصل صحيح.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُعَارِضًا لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ فَغَيْرُ مُسَلَّم، لَيْسَ بَينهُمَا مُعَارضَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ **الْبَزَّارُ** فِي «مُسْنَدِهِ»(١) أَنَّ حَدِيثَ: «**سُدُّوا كُلَّ بَابٍ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عليٍّ**»؛ جاءَ مِنْ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرْوُونَ: «**إِلَّا بَابَ أَبِى بَكْرٍ**»، قَالَ: فَإِنْ ثبتَتْ رِوَايَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ فَالْمُرَادُ بهَا هَذَا الْمَعْنَى، فَذكر حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي سَأَذْكُرُهُ بَعْدُ، قَالَ: عَلَى أَنَّ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْكُوفَةِ جَاءَتْ مِنْ وُجُوهٍ، بِأَسَانِيدَ حِسَانٍ. انْتَهَى.

وَهَا أَنَا أَذْكُرُ بَقِيَّةَ طُرُقِهِ، ثُمَّ أُبَيِّنُ كَيْفيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ:

فَمِنْ طُرُقِهِ: مَا رَوَاهُ الإِمَام **أَحْمَدُ** فِي «مُسْنَدِهِ»(٢) أَيْضًا، فِي مُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا عَوْفٌ(٣)، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: فَقَالَ يَوْمًا: «**سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ إلا بَابَ عَلِيٍّ**»، قَالَ: فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ نَاسٌ(٤)، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أُمِرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الأَبْوَابِ** [٨/أ] ، **غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ**».

(١) لم نجده في المطبوع، واللَّه أعلم.
(٢) المسند (رقم ١٩٢٨٧).
(٣) في (أ): «عروة»، وهو تحريف.
(٤) في (أ): «أناس».

رَوَاهُ **النَّسَائِيُّ** فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»[١]: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، بُنْدَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ غُنْدَرٌ، بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ **الْحَاكِمُ** فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»[٢]: عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيِّ، عَنْ عبد اللَّه بن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَقَالَ: صَحِيحُ الإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ **ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ** فِي «الأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ»[٣] مِنْ طَرِيقِ: «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا.

وَأَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[٤] مِنْ طَرِيقِ **النَّسَائِيِّ**، وَأَعَلَّهُ بِمَيْمُونٍ؛ فَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ خَطَأً ظَاهِرًا، وَمَيْمُونٌ وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ[٥]، وَتَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي حِفْظِهِ، وَقَدْ صَحَّحَ لَهُ **التِّرْمِذِيُّ** حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ[٦].

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٦٩).
(٢) المستدرك (٣/ ١٢٥).
(٣) لم نجده في المختارة للضياء، وليس في المطبوع منه مسند زيد بن أرقم.
(٤) الموضوعات (١/ ٣٦٥).
(٥) لم نقف على توثيق له من أحد من النقاد، إلا ما كان من ابن حبان حيث ذكره في ثقاته (٥/ ٤١٨) ومع ذلك لم يخل المقام من ذكر سوء رأي القطان فيه، ولم يذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته له في التهذيب أحداً وثّقه، واللَّه أعلم.
(٦) أخرج له الترمذي حديثين متتاليين، قال في أولهما (٢٠٧٨): حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي عبد اللَّه، عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ كان ينعت الزيت والورس من ذات الجنب، قال: قتادة يلده ويلده من الجانب الذي يشتكيه.
ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح، وأبو عبد اللَّه اسمه =

وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْخُنَا هَذِهِ الطَّرِيقَ[١]، وَهِيَ عَلَى شَرْطِهِ، وَكَأَنَّهُ أَغْفَلَهَا لأَنَّ **ابْنَ الْجَوْزِيِّ** لَمْ يُورِدْهَا مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ».

وَمِنْ طُرُقِهِ أَيْضًا: مَا رَوَاهُ **النَّسَائِيُّ** فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»[٢]: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ **مِسْكِينِ** بن بكير.

وَأَخْرَجَهُ **الْكَلابَاذِيُّ** فِي «مَعَانِي الأَخْبَارِ»[٣] من وَجْهٍ آخَرَ: عَن **مِسْكِينٍ**.

وَرَوَاهُ **التِّرْمِذِيُّ**[٤] عَنْ: مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُخْتَارِ**.

كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَسُدَّتْ، إِلا بَابَ عَلِيٍّ.

= ميمون، هو شيخ بصري.

وقال في الحديث الثاني (٢٠٧٩): حدثنا رجاء بن محمد العذري البصري، حدثنا عمرو بن محمد ابن أبي رزين، حدثنا شعبة، عن خالد الحذاء، حدثنا ميمون أبو عبد اللَّه، قال سمعت زيد بن أرقم قال: أمرنا رسول اللَّه ﷺ أن نتداوى من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت.

ثم قال: هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث ميمون عن زيد ابن أرقم، وقد روى عن ميمون غير واحد هذا الحديث.

وهذا الثاني هو المراد بكلام الحافظ ابن حجر، حيث صرّح الترمذي بأنه لا يعرف إلا من طريق ميمون، مع تقارب معناهما، واللَّه أعلم.

(١) في (أ): «الطريقة».
(٢) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٧٣).
(٣) بحر الفوائد للكلاباذي (٨٧).
(٤) سنن الترمذي (٣٧٣٢).

وَرَوَى الإِمَامُ **أَحْمَدُ**[1]، **وَالنَّسَائِيُّ**[2] أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ: أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ: وَسَدَّ أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ بَابَ عَلِيٍّ، فَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنُبٌ، وَهُوَ طَرِيقُهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ.

وَأَخْرَجَهُ **الْكَلابَاذِيُّ** فِي «مَعَانِي الأَخْبَارِ»[3] عَنْ: حَاتِمِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ **يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ**.

وَأَخْرَجَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[4] مِنْ طَرِيق: **أَبِي نعيم** فِي «الحِلْيَةِ»[5]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، نَا[6] **أَبُو شُعَيْبٍ**.

كِلاهُمَا [٨/ب]: عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، نَا[7] أَبُو عَوَانَةَ، بِهِ.

وَأَعَلَّهُ بِأَبِي بَلْجٍ، وَبِيَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ فَلَمْ يُصِبْ؛ لأَنَّ يَحْيَى لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ.

وَأَخْرَجَ **النَّسَائِيُّ**[8] حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى بِمَعْنَاهُ.

وَرَوَاهُ **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «الأَوْسَطِ»[9] فِي تَرْجَمَةِ «عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ» مِنْ طَرِيقِ:

---

(١) المسند (رقم ٣٠٦١).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٥٥، ٨٥٤٨).
(٣) بحر الفوائد للكلاباذي (٨٦).
(٤) الموضوعات (١/ ٣٦٤).
(٥) حلية الأولياء (٥٢٦٠).
(٦) في (أ): «حدثنا».
(٧) في (أ): «حدثنا».
(٨) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٧١).
(٩) المعجم الأوسط للطبراني (٣٩٣٠).

الْحَكَم بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّ الأَبْوَابِ، إلا بَابَ عَلِيٍّ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَدَدْتَ أَبْوَابَنَا كُلَّها إلا بَابَ عَلِيٍّ، فَقَالَ: «**مَا أَنَا سَدَدْتُ أَبْوَابَكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا**». لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الْحَكَمِ إلا مُعَاوِيَةُ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ شُرَيْحٍ.

قُلْتُ: وَهُوَ حَفِيدُ الْقَاضِي شُرَيْحٍ الْكِنْدِيِّ.

قَالَ **الْبُخَارِيُّ** فِي «تَارِيخِهِ»[١]: سَمِعَ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا.

وَذَكَرَهُ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي «الثِّقَاتِ»[٢].

وَقَالَ **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «الْكَبِيرِ»[٣]: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الأَصْبَهَانِيُّ، نَا[٤] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ، نَا[٥] نَاصِحٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّ الأَبْوَابِ كُلِّهَا غَيْرَ بَابَ عَلِيٍّ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْرَ مَا أَدْخُلُ وَحْدِي وَأَخْرُجُ، قَالَ: «**مَا أُمِرتُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ**»، فَسَدَّهَا كُلَّهَا غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، وَرُبمَا مَرَّ وَهُوَ جُنُبٌ.

وَرَوَى **النَّسَائِيُّ**[٦] حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدٍ آخَرَ صَحِيحٍ، أَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقِ: أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عِرَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٦).
(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٤٦٩).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢٠٣١).
(٤) في (أ): «حدثنا».
(٥) في (أ): «حدثنا».
(٦) السنن الكبرى للنسائي (٨٤٣٥).

أَخْبِرْنِي عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، فَقَالَ: أَمَّا عَلِيٌّ فَلا تَسْأَلْ عَنْهُ أَحَدًا، وَانْظُرْ إِلَى مَنْزِلِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّهُ سَدَّ أَبْوَابَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَقَرَّ بَابَهُ.

وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، إِلا الْعَلاءَ، وَهُوَ ثِقَةٌ؛ وَثَّقَهُ **يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ**(١)، وَغَيْرُهُ(٢)، وَعِرَارٌ(٣) أَبُوهُ بِمُهْمَلاتٍ.

وَأَخْرَجَهُ **الْكَلابَاذِيُّ** فِي «مَعَانِي الأَخْبَارِ»(٤) مِنْ طَرِيقِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَة الأَفْطَسِ ـ أَحَدِ الضُّعَفَاءِ ـ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَهُ.

وَفِيهِ: «هَذَا بَيْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَأَشَارَ إِلَى بَيْتِ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ، الْحَدِيثَ.

فَهَذِهِ الطُّرُقُ الْمُتَظَافِرَةُ(٥) مِنْ رِوَايَاتِ الثِّقَاتِ تَدُلُّ عَلَى [٩/أ] أَنَّ الْحَدِيثَ

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٥٩)،

(٢) لم نقف على غيره ممن وثقه، ولم يذكر الحافظ نفسه ذلك في تهذيب التهذيب.

(٣) قال المصنف في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/ ٩٣٨): عرار، بالكسر ومهملتين.

(٤) بحر الفوائد للكلاباذي (٨٤).

(٥) قال المرتضى الزبيدي في تاج العروس (١٢/ ٤٧٨-٤٧٩): «تَظَافَرَ القَوْمُ، وتَظَاهَرُوا بِمَعْنى واحدٍ، قَالَه الصاغانيّ.
قلْتُ: وَفِي إِضاءَة الأُدموس لشيخ مشايخِنا أَحْمَدَ بنِ عبدِ العَزِيزِ الفيلالي مَا نَصُّه: وَقد نَبَّه السَّعْدُ فِي شَرْح العَضُدِ أَنَّ التّظافُرَ بالظَّاءِ لَحن، قَالَ: لاكِنّي رأَيتُ فِي تأْليفٍ لطيف لِابْنِ مالِكٍ فِيمَا جاءَ بالوَجْهَيْنِ أَنّ التضافر مِمَّا يُقَالُ بالضَّادِ وبالظّاءِ، انْتهى.
قلْت: يَعنِي بذالك التأْليفِ اللَّطِيف كتابَه الاعْتِضاد فِي الفَرْقِ بَين الظَّاء والضّاد، واختصرَه أَبو حَيّان، فَسَماهُ الارتضاء، وهاذا القولُ مَذْكُور فيهِمَا».

صَحِيحٌ دَلالَةً قَوِيَّةً، وَهَذِهِ غَايَةُ نَظَرِ الْمُحَدِّثِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْمَتْنِ مُعَارِضًا لِلْمَتْنِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُمَا، بَلْ حَدِيثُ سَدِّ الأَبْوَابِ غَيْرُ حَدِيثِ سَدِّ الْخَوْخ[١]؛ لأَنَّ بَيْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ مُجَاوِرًا لِبُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْقَاضِي **إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيُّ** فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»[٢] لَهُ: حَدثنَا إِبْرَاهِيم بْنُ حَمْزَةَ، نَا[٣] سُفْيَانُ بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ ـ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْن حَنْطَبٍ ـ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ لأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ فِي الْمَسْجِدِ، وَلا يَجْلِسَ فِيهِ، وَهُوَ جُنُبٌ إِلا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ لأَنَّ بَيْتَهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَهَذَا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ.

يَشْهَدُ لَهُ مَا: أَخْرَجَهُ **التِّرْمِذِيُّ**[٤]: مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: **«لَا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَطْرُقَ هَذَا الْمَسْجِدَ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرَكَ»**، أَخْرَجَهُ عَنْ: عَلِيِّ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَن سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْهُ.

---

(١) على هامش الأصل: «ولم ندعي أن الخوخة ما لا يمكن المرور منه، فهذا يمتنع أن يكون بقي بعد ذلك خوخة مفتوحة أو غيرها، قاله البقاعي، وكتب». كذا.

(٢) أحكام القرآن لإسماعيل بن إسحاق الجهضمي (١٣٨).

(٣) في (أ): «حدثنا».

(٤) سنن الترمذي (٣٧٢٧)، واللفظ فيه: «يَا عَلِيُّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُجْنِبَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ». قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ: قُلْتُ لِضِرَارِ بْنِ صُرَدٍ: مَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ؟ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَسْتَطْرِقُهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرَكَ».

قَالَ: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ: قُلْتُ لِضِرَارِ بْنِ صُرَدَ: مَا مَعْنَاهُ؟ قَالَ: لَا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَسْتَطْرِقَهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرَكَ.

فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِسَدِّ الأَبْوَابِ.

وَأَمَّا سَدُّ الْخَوْخِ؛ فَالْمُرَادُ بِهِ طَاقَاتٌ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ يَسْتَقْرِبُونَ الدُّخُولَ مِنْهَا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِسَدِّهَا، إِلَّا خَوْخَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِخْلافِ أَبِي بَكْرٍ؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْجِدَ كَثِيرًا دُونَ غَيْرِهِ.

وَظَهَرَ بِهَذَا الْجَمْعِ أَنْ لَا تَعَارُضَ، فَكَيْفَ يُدَّعَى الْوَضْعُ عَلَى الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمُجَرَّدِ هَذَا التَّوَهُّمِ؟!، وَلَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لِرَدِّ الأَحَادِيثِ لادُّعِيَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْبُطْلانُ، وَلَكِنْ يَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ وَالْمُؤْمِنُونَ .

تَنْبِيهٌ:

«عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّقَيْمِ» فِي حَدِيثِ سَعْدٍ هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَقِيلَ فِيهِ ابْنُ أَبِي الرُّقَيْمِ، تَفَرَّدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيكٍ بِالرِّوَايَةِ [عَنْهُ](١).

وَ«عُمَرُ بْنُ أَسِيدٍ» فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِفَتْحِ الأَلِفِ وَكَسْرِ السِّينِ، وَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ [٩/ب]، وَقيل فِيهِ عَمْرٌو، بِفَتْحِ الْعَيْنِ.

وَ«هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ» مِنْ رِجَالِ **مُسْلِمٍ**؛ صَدُوقٌ تَكَلَّمُوا فِي حِفْظِهِ، وَحَدِيثُهُ يَقْوَى بِالشَّوَاهِدِ.

وَقَدِ اخْتَصَرَ **الشَّيْخُ** مَتْنَ الْحَدِيثِ، وَسِيَاقُهُ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»(٢)، عَنِ ابْنِ

(١) مزيدة من (أ)، وليست في الأصل، ولا (ب).
(٢) مسند أحمد (رقم ٤٧٩٧).

عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرُ النَّاسِ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَلَقَدْ أُعْطِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلاثَ خِصَالٍ، لأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ حُمُرِ النَّعَمِ: زَوَّجَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَتَهُ، وَوَلَدَتْ لَهُ، وَسَدَّ الأَبْوَابَ إِلا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْم خَيْبَر. انْتَهَى[١].

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الأَخْبَارِ»[٢] **لأَبِي بَكْرٍ الْكَلابَاذِيِّ**، قَالَ: لَا تَعَارُضَ بَيْنَ قِصَّةِ عَلِيٍّ وَقِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ؛ لأَنَّ بَابَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ أَبْوَابٍ تَطْلَعُ إِلَى الْمَسْجِدِ خَوْخَاتٍ، وَأَبْوَابُ الْبُيُوتِ خَارِجَةٌ من الْمَسْجِد، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَدِّ كُلِّ الْخَوْخ فَلَمْ يَبْقَ مَطْلَعٌ مِنْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَتُرِكَتْ خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ فَقَطْ، وَأَمَّا بَابُ عَلِيٍّ؛ فَكَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ يَخْرُجُ مِنْهُ وَيَدْخُلُ فِيهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ لِلَّذِي سَأَلَهُ حِينَ أَشَارَ إِلَى بَيْتِ عَلِيٍّ: هَذَا بَيْتُهُ إِلَى جَنْبِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ بَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ. انْتَهى.

وَبِنَحْوِهِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا **الطَّحَاوِيُّ** فِي «مُشْكِلِ الآثَارِ»[٣] وَهُوَ فِي أَوَائِلِ الثُّلُثِ الثَّالِثِ مِنْهُ[٤][٥].

* * *

---

(١) هذا التنبيه برمته ليس موجودا في (ب).
(٢) بحر الفوائد للكلاباذي (١٠٦)، باختصار وتصرف.
(٣) شرح مشكل الآثار للطحاوي (٩/ ١٨٩).
(٤) ما ذكره الحافظ من الجمع هو في الفتح (٧/ ١٥).
(٥) في (ب) قبل التنبيه.

الحَدِيثُ الرَّابعُ[(١)]:

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٥٢-٤٥٤):
حديث ابن عمر رضي الله عنهما في احتكار الطعام. . . الحديث.
فقد ذكر شيخنا أن في الحكم بوضعه نظرا وأن الحاكم صححه، وهو كما قال شيخنا.
فقد رواه الإمام أحمد قال: حدثنا يزيد بن هارون، ثنا أصبغ بن زيد، ثنا أبو بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من اللّٰه تعالى».
وهكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يزيد، به.
ومن طريقهما أخرجه الحافظ الضياء في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين.
وأما الحاكم فإنه أخرجه من طريق عمرو بن الحصين، عن أصبغ، وعمرو بن حصين أحد المتروكين المتهمين، فالمعتمد عليه فيه هو يزيد بن هارون، ولم يعله ابن الجوزي إلا بأصبغ بن زيد، وقد ساق ابن عدي له ثلاثة أحاديث هذا منها. وقال: إنها غير محفوظة، وإنه لم يرو عنه غير يزيد بن هارون.
وقد وهم ابن عدي في ذلك فإنه روى عنه عشرة أنفس، ووثقه يحيى بن معين، وأبو داود، وغيرهما.
وقال النسائي: «ليس به بأس». وكذا قال أحمد وزاد «ما أحسن رواية يزيد عنه»
وقال الدارقطني: «تكلموا فيه وهو ثقة عندي».
قلت: لم أر للمتقدمين فيه كلاما سوى لابن سعد، وهو محجوج بما تقدم. - واللّٰه أعلم -.
وللمتن شواهد تدل على صحته.
فإن قيل: إنما حكم عليه بالوضع نظرا إلى لفظ المتن، وكون ظاهره مخالفا للقواعد. =

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي التَّرْهِيبِ مِنَ الاحْتِكَارِ وأَذِيَّةِ الْجَارِ(١).

قَوْلُه: أَوْرَدَهُ **عُمَرُ بْنُ بَدْرٍ الْموصِلِيُّ**(٢)؛ **قُلْتُ**: لَا اعْتِدَادَ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ النُّقَادِ(٣)، وَإِنَّمَا أَخَذَ كِتَابَ **ابْنِ الْجَوْزِيِّ**، فَلَخَّصَهُ، وَلَمْ يَزِدْ مِنْ قِبَلِهِ شَيْئًا.

قَوْله: أخرجه **الْحَاكِم** فِي «الْمُسْتَدْرِكِ»(٤)؛ **قُلْتُ**: عَلَيْهِ فِيهِ دَرْكٌ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ: عَمْرِو بْنِ الْحُصَيْنِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، عَنْ أَصْبَغَ. وَإِسْنَادُ **أَحْمَدَ** خَيْرٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ من رِوَايَةِ: يزِيدَ بْنِ هَارُونَ، الثِّقَةَ، عَنْ أَصْبَغَ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ **أَبُو يعلي** فِي «مُسْنَدِهِ»(٥) عَنْ: أَبِي خَيْثَمَةَ، عَن يزِيدَ بْنِ

= قلنا: ليست هذه وظيفة المحدث، وعلى التنزل، فالجواب عنه أنه من جملة الأحاديث التي سيقت في معنى الزجر الشديد والتغليظ، ولفظ البراءة وإن كان مستشكلا فقد صحت بمثله أحاديث أخر. ففي صحيح مسلم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: إن رسول اللَّه ﷺ قال: «أنا بريء ممن سلق وحلق وخرق». فمهما أجيب عنه فهو جوابنا.

(١) المسند (رقم ٤٨٨٠).

(٢) المغني عن الحفظ والكتاب لعمر بن بدر الموصلي (٥١٩).

(٣) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٣/ ٧١٨): عُمَر بن بدر بن سعيد، المُحدِّث أبو حفص الكُرديّ المَوْصِليّ الحنفيّ. لَهُ تصانيفُ ومجاميعُ، ولم يزل يَسْمَعُ إلى أن مات.

وقال في سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٨٧): الإِمَامُ، المُحَدِّثُ المُفِيْدُ، الفَقِيْهُ، وقال: وَلَهُ تَوَالِيفُ مُفِيْدَةٌ، وَعَمَلٌ فِي هَذَا الفنِّ، عَاشَ نَيِّفاً وَسِتِّيْنَ سَنَةً.

توفى سنة ٦٢٢ هـ، وانظر: تاج التراجم (١/ ٢١٧)، والأعلام (٥/ ٤٢).

(٤) المستدرك (٢١٦٥).

(٥) مسند أبي يعلى (٥٧٤٦).

هَارُونَ.

وَوَهِمَ **ابْنُ عَدِيٍّ**[(١)]، فَزَعَمَ أَنَّ يزِيدَ تَفَرَّدَ بالرِّوَايَةِ عَنهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَقَدْ رَوَى عَنهُ نَحْوٌ مِنْ عَشَرَةٍ.

وَلَمْ أَرَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كلَامًا، إِلَّا **لمُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ**[(٢)]، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ؛ فَوَثَّقُوهُ، مِنْهُمْ غَيْرُ مَنْ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا: **أَبُو دَاوُدَ**[(٣)]، **وَالدَّارَقُطْنِيُّ**[(٤)]، وَغَيرهمَا[(٥)].

ثُمَّ إِنَّ لِلْمَتْنِ [١٠/أ] شَوَاهِدَ تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ:

مِنْهَا: فِي التَّرْهِيبِ مِنَ الاحْتِكَارِ: حَدِيثُ أَبي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنِ احْتَكَرَ حَكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَ بِهَا علَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ خَاطِئٌ،**

---

(١) الكامل (٢/ ١٠٥)، قال: «لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْ أَصْبَغَ هَذَا غَيْرَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ».

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٢).

(٣) قال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٩): «قال الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: ثقة»، وانظره نفسه في تهذيب التهذيب (١/ ٣٦١)، وليس في المطبوع من سؤالات الآجري لأبي داود، واللَّه أعلم.

(٤) في سؤالات البرقاني له رقم (٣٦): «سمعت الدَّارَقُطْنِيّ يقول: أصبغ بن زيد الوراق، واسطي، ثقة عندي، يروي عن ثور بن يزيد، وقد تُكُلِّم فيه».

(٥) قال مغلطاي في الإكمال (٢/ ٢٤٩): «قال ابن خلفون لما ذكره في كتاب «الثقات»: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وخرج الحاكم حديثه في «مستدركه»».

وذكره ابن شاهين في الثقات رقم (٧٩)، وقال مغلطاي في الإكمال (٢/ ٢٤٩): «ذكره ابن شاهين في جملة الثقات، ثم أعاد ذكره في جملة الضعفاء».

قلنا: لم نجده في ضعفائه.

وَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ [تبَارَكَ][١] **وتَعَالَى»**. رَوَاهُ **الْحَاكِم**[٢].

وَمِنْهَا: حَدِيث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَ عَلَيْهِم؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْذِفَهُ فِي جَهَنَّمَ، رَأْسُهُ أَسْفَلَهُ**». رَوَاهُ **أَحْمَدُ**[٣] أَيْضًا، **وَالْحَاكِمُ**[٤]، **وَالطَّبَرَانِيُّ**[٥].

وَمِنْهَا: حَدِيثُ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «**مَنِ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ؛ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجُذَامِ والإِفْلَاسِ**»[٦].

وَعنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الجَالِبُ مَرْزُوقٌ، والمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ**». رَوَاهُ **ابْنُ مَاجَهْ**[٧] أَيْضا، وَ **الْحَاكِمُ**[٨].

وَمِنْهَا: حَدِيث مَعْمَرِ بْنِ عبْدِ اللَّه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ**». رَوَاهُ **مُسْلِمٌ**[٩].

---

(١) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٢) المستدرك (٢١٦٦)، واللفظ فيه: «يتغالى».
(٣) أحمد (٢٠٣١٣).
المستدرك (٢١٦٨).
(٤) المستدرك (٢١٦٨).
(٥) في المعجم الأوسط (٨٦٥١)، وفي المعجم الكبير (٤٧٩، ٤٨٠).
(٦) ابن ماجه (٢١٥٥)، والطيالسي (٥٥)، وأحمد (١٣٦)، وعبد بن حميد (١٧).
(٧) ابن ماجه (٢١٥٣).
(٨) المستدرك (٢١٦٤).
(٩) مسلم (١٦٠٨).

هَذَا مَا يتعَلَّقُ بالاحْتِكَارِ.

وَأَمَّا مَا يتَعَلَّقُ بِوَعِيدِ مَنْ بَاتَ بِجِوَارِهِمْ جَائِعٌ؛ فَلهُ شَوَاهِدُ أَيْضًا:

مِنْهَا: مَا رَوَى **الطَّبَرَانِيُّ**(١) ، **وَالْبَزَّارُ**(٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّهِ ﷺ: «**مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا، وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ**».

وروى **الْحَاكِم**(٣) من حَدِيث عَائِشَة مَرْفُوعا: «**لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيتُ شَبْعَانَ، وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ**».

وَرَوَى **الْبُخَارِيُّ** فِي «تَارِيخِهِ»(٤)، **وَالطَّبَرَانِيُّ**(٥)، **وَأَبُو يَعْلَى**(٦)، من حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ الْمُؤْمِن الَّذِي يشْبَعُ؛ وَجَارُهُ جَائِعٌ بِجَنْبِهِ**».

فَإِن قِيلَ: إِنَّمَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْع لِمَا فِي ظَاهِرِ الْمَتْنِ مِنَ الْوَعِيدِ الْمُوجِبِ لِلْبَرَاءَةِ مِمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَكْفُرُ بِفعْلِ ذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي مَعْرِضِ الزَّجْرِ والتَّنْفِيرِ، ظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ.

---

(١) المعجم الكبير (٧٥١).
(٢) مسند البزار (٧٤٢٩).
(٣) المستدرك (٢١٦٦).
(٤) التاريخ الكبير (٥/ ١٩٥)، وفي الأدب المفرد (١١٢).
(٥) المعجم الكبير (١٢٧٤١).
(٦) مسند أبي يعلى (٢٦٩٩).

وَقدْ وَرَدَتْ عدَّةُ أَحَادِيثَ فِي الصِّحَاحِ تشْتَمِلُ علَى الْبَرَاءَةِ، وعَلَى نَفْي الْإِيمَانِ، وعَلَى غيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَعيدِ الشَّدِيدِ فِي حَقِّ مَنِ ارْتَكَبَ أمورًا لَيْسَ فِيهَا مَا يُخْرِجُ عَنِ الْإِسْلَامِ.

كَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي «الصَّحِيحِ»(١) فِي الْبَرَاءَةِ مِمَّنْ حَلَقَ، وسَلَقَ.

وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ**»(٢). إِلَى غيْرِ ذَلِكَ [١٠/ب].

فَمَهْمَا حَصَلَ مِنَ الْجَوابِ عَنْهَا؛ كَانَ هُوَ الْجَوابَ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ.

وَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ علَى الحُكْمِ بِالْوَضْعِ قَبْلَ التَّأَمُّلِ والتَّدَبُّرِ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

تَنْبِيهٌ:

أَبُو بِشْرٍ: هُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ من رجال الشَّيْخَيْنِ(٣).

وَأَبُو الزَّاهِرِيَّةِ: اسْمُهُ حُدَيْرٌ، بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْملَةِ، ابْنُ كُرَيْبٍ، مِنْ رِجَالِ **مُسْلِمٍ**(٤).

---

(١) صحيح مسلم (١٠٥).

(٢) البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٩).

(٣) قال المصنف في التقريب (١٣٩): «ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد»، راجع: تهذيب الكمال (٥/ ١١٦)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٥).

(٤) قال المصنف في التقريب (١٥٤): «صدوق»، راجع: تهذيب الكمال (٥/ ٤٩١).

وَرِوَايَةُ أَبِي بِشْرٍ عَنهُ مِنْ بَابِ رِوَايَةِ الأَقْرَانِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِنْ صِغَارِ التَّابِعينَ.

وَ«كَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ» تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ بِاتِّفَاقٍ، مِنْ رِجَالِ الْأَرْبَعَةِ[١].

فَفِي الْإِسْنَادِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعينَ، وَاللَّه أَعْلَمُ.

* * *

(١) قال المصنف في التقريب (٤٦٠): «ثقة من الثانية ووهم من عده في الصحابة»، وراجع: تهذيب الكمال (١٥٨/٢٤).

الحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ(١):

---

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٥٩-٤٦٢):
حديث أنس ﷺ: «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف اللَّه عنه أنواعا من البلاء: الجنون والجذام...» الحديث.
قال الإمام أحمد: ثنا أنس بن عياض، قال: ثنا يوسف بن أبي ذرة، عن جعفر ابن عمرو بن أمية، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف اللَّه عن ثلاثة أنواع من البلاء: الجنون والجذام والبرص، فإذا بلغ الخمسين لين اللَّه عليه الحساب...» الحديث.
ورواه أبو يعلى، وغيره من حديث أبي ضمرة أنس بن عياض، به.
ورواه أحمد - أيضاً - عن أبي النضر، عن فرج بن فضالة، عن محمد بن عامر، عن محمد بن عبد اللَّه، عن عمرو بن جعفر، عن أنس ﷺ موقوفا.
وهو معروف بيوسف بن أبي ذرة.
ورواه عنه - أيضاً - الحارث بن أبي الزبير النوفلي، ويوسف ضعفه يحيى بن معين، ولم ينفرد به.
فقد رواه محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري.
كما رويناه في مسند أبي يعلى رواية ابن المقري.
وفي تفسير ابن مردويه - أيضاً - من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن موسى بن أبي عبيدة الزمعي عن محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان به.
وما وقع في رواية أحمد الموقوفة عن عمرو بن جعفر وهم من فرج بن فضالة، انقلب اسمه وإنما هو جعفر بن عمرو.
ولم ينفرد به جعفر بن عمرو، فقد رويناه من طريق عبد الواحد بن راشد، =

حَدِيثُ: «**مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ**»، مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ(١)، وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ(٢).

قَوْلُه(٣): وَقَدْ خَلَطَ فِيهِ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ؛ **قُلْتُ**: لَا يلْزَمُ مِنْ تَخْلِيطِ الْفَرَجِ فِي إِسْنَادِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ مَوْضُوعًا؛ فَإِنَّ لَهُ طُرُقًا عَنْ أَنَسٍ، وَغَيْرِهِ، يتَعَذَّرُ الحُكْمُ مَعَ مَجْمُوعِهَا علَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

فَقَدْ رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ: أَبِي طُوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ(٤)، وَزيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْمدَنِيِّ(٥)، وَعبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ

= وأبي طوالة عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، وعبيد اللَّه بن أنس، وزيد بن أسلم وغيرهم كلهم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الباب عن عثمان بن عفان، وعبد اللَّه بن أبي بكر الصديق، وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.
وأجودها إسنادا طريق زيد بن أسلم، وقد أوردها البيهقي في كتاب الزهد له عن الحاكم، عن الأصم، عن بكر بن سهل، عن عبد اللَّه بن محمد بن رمح، عن عبد اللَّه بن وهب، عن حفص بن ميسرة، عنه، به.
وليس في إسناده من ينظر في أمره إلا بكر بن سهل، فقد ضعفه النسائي وقواه غيره. ولم يتهمه أحد بالكذب. وقد رويناه من وجه آخر عن حفص بن ميسرة.
وفي الجملة فالحكم على هذا الحديث بالوضع مردود، وقد جمعت أسانيده بطرقها وعللَّها في الجزء الذي جمعته فيما ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب - غفر اللَّه ذنوبنا كلها بمنه وكرمه.

(١) المسند (رقم ١٣٢٧٩).
(٢) المسند (رقم ٥٦٢٧).
(٣) يعني الحافظ العراقي كما تقدم في كلامه أول الرسالة.
(٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي (٤/ ٥٢٥).
(٥) الثاني من حديث أبي العباس الأصم (خ) (١٠٣)، ومن طريقه: البيهقي في الزهد الكبير (٦٤٥).

رَاشِدٍ[(١)]، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ[(٢)]، والصَّبَّاحِ بْنِ عَاصِمٍ[(٣)]: كُلِّهِمْ: عَنْ أَنَسٍ.

ورُوِّينَاهُ أَيْضًا: منْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ[(٤)]، وَعبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بكْرٍ الصّديقِ[(٥)]، وَأبي هُرَيْرَةَ[(٦)] وَغَيْرِهِمْ[(٧)]، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ١٢٠).

(٢) لم نقف عليه.

ذكر في رسالته المذكورة في الخصال المكفرة أن ابن قتيبة رواه في غريب الحديث، ولم نقف عليه فيه، وعزاه أيضاً لأبي الشيخ في فوائد الأصفهانيين، وذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة (١/ ١٣٢).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٩٩)، وعنه: أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٤٠٦).

قلنا: ومن طريق: محمد بن عبد اللّه بن عمرو بن عثمان الديباج، عن أنس، به: أخرجه: أحمد (٥٥٩٤)، وأبو يعلى (٤٢٤٩).

ومن طريق: الزهري، عن أنس، به: أخرجه: البزار (٦٣٤١).

(٤) نوادر الأصول للحكيم الترمذي (١/ ٣٧٥)، والزهد الكبير للبيهقي (٦٤٦)، والأمالي الخميسية للشجري (٢٦٧٢)، وأبو يعلى في المسند الكبير كما في المقصد العلي (١٧٦٦).

(٥) الضعفاء للعقيلي «٤/ ١٤٦٨»، ومعجم الصحابة للبغوي (٤/ ١٥)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٩٦٨)، والمعجم الكبير للطبراني (٢١١١٠)، والمستدرك (٤٧٨/٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٤٠٤٢)، والبزار كما في كشف الأستار (٣٥٨٩).

(٦) نوادر الأصول للحكيم الترمذي (١/ ٣٧٥)، وأسد الغابة (١/ ٥٢٦)، وقال المصنف في الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١٠٢): «في حديث أخرجه أبو موسى من طريق اليقظان»، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال، رقم (٤٢٦٥٩).

(٧) من حديث الحسين: الأمالي الخميسية للشجري (٢٦٦٨). =

وَقدِ اسْتَوْعَبْتُ طُرُقَهُ فِي الْجُزْء الَّذِي سَمَّيْتُهُ «مَعْرِفَةَ الْخِصَالِ المُكَفِّرَةِ للذُّنُوبِ الْمُقدَّمَةِ والمُؤَخَّرَةِ» .

وَمِنْ أَقْوَى طُرُقِهِ: مَا أَخْرَجَهُ **الْبَيْهَقِيّ** فِي «الزُّهْدِ»[١] لَهُ، عَنِ الْحَاكِم ، عَن الْأَصَمِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رُمْح، عَنْ عبْدِ اللَّه بْنِ وَهْبٍ، عَن حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَة، عَن زيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَنَسٍ، فَذَكَرَ هَذَا الحَدِيثَ.

وَرُوَاتُهُ مِنِ ابْنِ وَهْبٍ فَصَاعِدًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيح.

وَالْبَيْهَقِيُّ ، وَ **الْحَاكِمُ**، و **الْأَصَمُّ**؛ لَا يُسْأَلُ عَنْهُمْ.

وَابْن رُمْحٍ؛ ثِقَة، وَبكْرُ بْنُ سهْلٍ؛ قَوَّاهُ جمَاعَةٌ[٢]، وَضَعَّفَهُ **النَّسَائِيُّ**[٣] .

وَقَالَ **مَسْلَمَةُ** بنُ قَاسِمٍ[٤]: ضعَّفَهُ بَعضُهُمْ مِنْ أجْلِ حَدِيثِهِ عَن سَعِيدِ بْنِ

= ومن حديث ابن عباس: السابع من فوائد أبي عثمان البحيري (خ) (٥).
ومن حديث شداد بن أوس: ذكره من حديثه في لسان الميزان (٤/ ٢٢٠)، وعزاه في رسالة الخصال المذكورة إلى ابن حبان في الضعفاء، ولم نجدها في المجروحين.

(١) : الزهد الكبير للبيهقي (٦٤٥).

(٢) ترجمه الذهبي ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٦)، وقال: حمل الناس عنه، وهو مقارب الحال.
ولم نقف على غيره مشَّى أمره، فضلا عن قول الحافظ: قواه جماعة، فاللَّه أعلم.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠)، وذكر ذلك الذهبي في المغني (١/ ١١٣)، والميزان (١/ ٣٤٥).

(٤) لسان الميزان (٢/ ٥٢).

كَثِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَن مُجَمِّعِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ مَسْلَمَةَ بْنِ مُخَلَّدٍ، رَفعَهُ، قَالَ: «**أَعْرُوا النِّسَاءَ**[١] ؛ **يَلْزَمْنَ الحِجَالَ**»[٢]، يَعْنِي أَنَّهُ غَلِطَ فِيهِ.

قُلْتُ: [١١/أ] وَمَعَ هَذَا؛ فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ بَكْرُ بْنُ سهْلٍ.

فقَدْ رُوِّينَاهُ فِي «الْمجْلِسِ التَّاسِعِ وَالسَّبْعِينَ مِنْ أَمَالِي الْحَافِظِ **أَبِي الْقَاسِم بْنِ عَسَاكِرَ**»[٣]، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ «الْفَوَائِدِ»[٤] **لِأَبِي بَكْرِ بْنِ المُقْرِئِ**: قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَرُوبَةَ، والحَرَّانِيُّ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ مَالكٍ الْحَرَّانِيِّ، عَن الصَّنْعَانِيِّ، وَهُوَ حَفْصُ بْنُ مَيْسرَة، فَذكره.

وَهَكَذَا رُوِّينَاهُ فِي «فَوَائِدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفضلِ الإِخْشِيدِ[٥]»[٦]: حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرِ بْنُ عبْدِ الرَّحِيمِ، حَدثَّنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ المُقْرِئِ، بِهِ.

---

(١) قال البقاعي على هامش الأصل: أي اتركوهن عرايا؛ يمتنعن من الخروج.

(٢) معجم ابن الأعرابي (١٢٣٣)، والأوسط للطبراني (٣٠٧٣)، والكبير (١٠٦٣)، ومعجم الشيوخ للصيداوي (٥١)، وأبو نعيم عن الطبراني في معرفة الصحابة (٦١٠١)، ومسند الشهاب (٦٨٩)، وتلخيص متشابه الرسم للخطيب من طريق أبي نعيم (١/ ٤٧٢)، وفي تاريخ بغداد «١٠/ ٥٠٤)، (١٤/ ٢٧١)، ١٥/ ٦٨١)، والطيوريات (٣/ ١١١١)، وغير ذلك.

(٣) مفقود.

(٤) مفقود، ولم نجده في معجم شيوخ ابن المقرئ.

(٥) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (١١/ ٣٩٧): «إسماعيل بن الفضل بن أَحْمَد بن محمد بن علي بن الإخشيد، التّاجر الأصبهانيّ المعروف بالسّرّاج، توفى سنة ٥٢٤ هـ، وانظر: ومعجم ابن عساكر (١٦٩).

(٦) مفقود.

و«مخْلَدُ بْن مَالكٍ» شَيْخُ أبي عرُوبَةَ، مِنْ أَعْلَى[١] شَيْخٍ لِأَبِي عَرُوبَةَ.

وَقد وَثَّقَهُ **أَبُو زرْعَة الرَّازِيُّ**[٢]، وَلَا أعْلَمُ لِأَحَدٍ فِيهِ جَرْحًا. وَبَاقِي الْإِسْنَادِ أَثْبَاتٌ.

فَلَو لَمْ يكُنْ لِهَذَا الحَدِيثِ سِوَى هَذِهِ الطَّرِيقِ؛ لَكَانَ كَافِيًا فِي الرَّدِّ على مَنْ حَكَمَ بِوَضْعِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يكُونَ لَهُ أَسَانِيدُ أُخْرَى:

مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ **أَحْمَدُ بْنُ مَنِيع** فِي «مُسْنَدِهِ»[٣]: عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ، عَنْ عبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَنَسٍ، نَحْوَهُ.

وَعبْدُ الْوَاحِدِ؛ لمْ أَرَ فِيهِ جَرْحًا.

وَعبَّادٌ؛ منَ الثِّقَاتِ، وثَّقَه **أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**[٤]، **وَيحْيَى بْنُ مَعِينٍ**[٥]، **وَالْعِجْلِيُّ**[٦]، وَآخَرُونَ[٧]، ....

(١) تصحفت في الأصل إلى: «أغلى»، والمثبت من (أ).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٤٩).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ١٢٠)، من طريق أحمد بن منيع، به، وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٧٠٩١)، ولم نجده في زوائد ابن حجر.

(٤) قال: «ليس به بأس»، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣).

(٥) في تاريخ يحيى برواية الدوري (٤/ ٢٠٨): «سَمِعت يحيى يَقُول عباد بن الْعَوام وَعباد بن عباد جَمِيعًا ثِقَة وَعباد بن عباد أوثقهما وأكثرهما حَدِيثا »، ووثقه في رواية الدارمي (١٤٦)، وابن محرز (١٠٤).

(٦) الثقات للعجلي (٢٤٧)، لكنه الخوَّاص، وليس المهلبي!

(٧) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٨٣) «عبد الرحمن، قال: سألت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن عباد بن عباد المهلبي، فقال: صدوق لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال لا». =

وَذكَرَهُ **ابْن حِبَّانَ** فِي «الثِّقَاتِ»[١] .

وخَبَطَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ**[٢] فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ؛ فَنقَلَ عَنِ **ابْنِ حِبَّانَ**[٣] أَنَّه قَالَ فِي عَبَّادِ بْنِ عبَّادٍ هَذَا: إِنَّه غَلَبَ عَلَيْهِ التَّقَشُّفُ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِالتَّوَهُّمِ، فَيَأْتِي بِالْمُنْكَرِ، فَاسْتحَقَّ التّرْكَ. وَهَذَا الكَلَامُ إِنَّمَا قَالَه **ابْنُ حِبَّانَ** فِي عَبَّادِ بْنِ عبَّادٍ الْفَارِسِيِّ الْخَوَّاصِ، يُكْنَى أَبَا عُتْبَة.

وَلَا يُقَالُ إِنَّ **ابْنَ الْجَوْزِيِّ** لَوْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أَنَّهُ الخَوَّاصُ مَا نقَل كَلَامَ **ابْنِ حِبَّانَ** فِيهِ؛ لِأَنَّ فِي سِيَاقِهِ هُوَ الحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيع: نَا[٤] عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ، وَهَكَذَا هُوَ فِي «مُسْنَدِ **أَحْمَدَ بْنِ مَنِيع**»، فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَ الْفَارِسِيَّ؛ إِذِ المُهَلَّبِيُّ ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، بِخِلَافِ الْفَارِسِيِّ.

قَوْله: إِنَّه مَوْضُوعٌ قَطْعًا، ثُمَّ اسْتدلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرٍ ظَنِّيٍّ؛ عَجِيبٌ، وَكَيْفَ

= ووثقه أبو داود في سؤالات الآجري له (١١٨٤).

وحكى المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ١٣٠)، توثيقه عن: «يعقوب بْن شَيْبَة، والنَّسَائي، وابن خراش».

وفيه (١٤/ ١٣١): «وَقَال مُحَمَّد بن جَرِير الطبري: مَاتَ ببغداد يَوْم الأحد لاثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب سنة إحدى وثمانين ومئة. وكَانَ ثقة، غَيْر أَنَّهُ كَانَ يغلط أحيانا».

وقال عنه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٧): «كان ثقة، وربما غلط»، وفي موضع (٧/ ٢٩٠): «لم يكن بالقوي في الحديث».

(١) الثقات (٧/ ١٦١).

(٢) الموضوعات (١/ ١٨١).

(٣) المجروحين (٢/ ١٧٠).

(٤) في (أ): «حدثنا».

يَتَأَتَّى الْقَطْعُ بالحُكْم على أَمْرٍ مُسْتَنَدُهُ ظَنِّيٌّ، وَهُوَ إِخْبَارُ رَجُلٍ يُوثَقُ بِهِ أَنَّه رَأى مَنْ حَصَلَ [١١/ب] لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ السِّتين، أَفَما[١] يَجُوزُ أَنْ يكُونَ ذَلِكَ حَصَلَ لَهُ قبْلَ الْأَرْبَعينَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ثُمَّ دبَّ فِيهِ قَلِيلاً إِلَى أَنْ ظَهَرَ بعْدَ السِّتينَ؟، وَمَعَ هَذَا الِاحْتِمَالِ كَيفَ يَتَأَتَّى الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ؟

علَى أَنَّ للْحَدِيثِ عِنْدِي مَخْرَجًا لَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، علَى تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفظُهُ عَامًّا؛ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ عُمُومَهُ يتَنَاوَلُ النَّاسَ كُلَّهُمْ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ قَطْعًا بِالْمُسْلِمينَ؛ لِأَنَّ الْكفَّارَ لَا يَحْمِيهُمُ اللَّهُ، وَلَا يتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ، وَلَا يغْفِرُ ذُنُوبَهُمْ، وَلَا يُشَفِّعُهُمْ، وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّ لَفْظَهُ الْعَامَّ مَحْمُولٌ على أَمْرٍ خَاصٍّ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَيْضا[٢] خَاصًّا بِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ بعْضٍ، فَيُخَصُّ مَثَلًا بِغَيْرِ الْفَاسِقِ، وَيُحْمَلُ على أَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، فَلَا مَانِعَ لمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِمَا ذُكِرَ فِي الْخَبَرِ، وَمَنِ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِك؛ فَعَلَيهِ الْبَيَانُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثمَّ وَجَدْتُ فِي «تَفْسِيرِ **ابْنِ مرْدُويَهْ**»[٣]، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَا

---

(١) في (أ): «أفلا».

(٢) ليست في (أ).

(٣) قال في رسالته المذكورة (ص١٠١): «ما أخرجه ابن مردويه في تفسيره: حدثنا أبو عمرو - هو ابن حكيم -، ثنا محمد بن عبد الوهاب، ثنا آدم، ثنا قيس بن الربيع، وشيبان، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾، قال: يعني في أعدل خلق ﴿ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ﴾، يعني إلى أرذل العمر ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ﴾، يعني: غير منقوص، يقول: «فإذا بلغ المؤمن أرذل العمر، وكان =

يَدُلُّ علَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذكَرْتُهُ، وَقدْ ذكَرْتُهُ فِي أَوَاخِرِ الْجُزْءِ الَّذِي جَمَعْتُهُ فِي الْخِصَالِ المُكَفَّرَةِ.



= يعمل في شبابه عملًا صالحاً؛ كتب اللَّه له من الأجر مثل ما كان يعمل في صحته وشبابه، ولم يضره ما كان يعمل في كبره، ولم تكتب عليه الخطايا التي يعمل بعد ما يبلغ أرذل العمر».

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم (١٠/ ٣٤٤٨)، والطبري في التفسير (٢٤/ ٥١٢).

وقال السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨/ ٥٥٦): «وَأخرج سعيد ابن مَنْصُور وَابْن جرير وَعبد بن حميد وَابْن الْمُنْذر وَابْن أبي حَاتِم وَابْن مرْدَوَيْه»، فذكره.

الحَدِيث السَّابع:

حَدِيثُ أَنَسٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي قصَّةِ عبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ لمْ ينْفَرِدْ بِهِ عمَارَةُ الرَّاوِي الْمَذْكُورُ.

فَقَدْ رَوَاهُ **الْبَزَّارُ**[١] مِنْ طَرِيقِ: أَغْلَبَ بْنِ تَمِيم، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، بِلَفْظِ: **«أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجنَّةَ مِنْ أَغْنِيَاءِ أُمَّتِي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عوْفٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا حَبْوًا»**.

قُلْتُ: وأَغْلَبُ شَبيهٌ بِعُمَارَةَ بْنِ زَاذَانَ فِي الضَّعْفِ[٢]، لَكِنْ لَمْ أَرَ مَنِ اتَّهَمَهُ بِالْكَذِبِ.

وَقدْ رَوَاهُ **عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ** فِي «مُسْنَدِهِ»[٣] أَتَمَّ سِيَاقًا مِنْ رِوَايَة **أَحْمَدَ**، قَالَ

(١) مسند البزار (٧٠٠٣).

(٢) قال فيه البخاري: منكر الحديث، كما في التاريخ الكبير (٢/ ٧٠)، وقال ابن معين: ليس بشيء، كما في رواية الدوري عنه (٣٥١٣)، وضعفه النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين (رقم٦١)، وقال فيه ابن حبان في كتابه المجروحين (١/ ٢٠٩): منكر الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه، وذكره كلٌ من العقيلي (١/ ١١٧) وابن الجوزي في الضعفاء، وقال فيه ابن عدي في ختام ترجمته له: وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة إلا أنه من جملة من يكتب حديثه وله أحاديث غير ما ذكرته، ولم أجد له فيما يرويه أنكر من هذه الأحاديث التي أمليتها. انظر: الكامل (٢/ ١٢٢).
وأغلب هو اسم الشهرة له، وأما اسمه فعمر، كما ذكر ذلك ابن الجوزي في كشف النقاب برقم (١١٦).

(٣) مسند عبد بن حميد (١/ ٤٠٧)، وأخرجه من طريقه ابن عساكر في تاريخه =

عَبْدُ بْن حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، نَا[(١)] عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ لَمَّا هَاجَرَ آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي حَائِطَيْنِ؛ فَاخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي مَالِكَ، مَا لِهَذَا أَسْلَمْتُ، دُلَّنِي عَلَى السُّوقِ، قَالَ: فَدَلَّهُ فَكَانَ يَشْتَرِي فِي السَّمِنَةَ[(٢)] [١٢/أ] [وَالأَقِطَةَ[(٣)]][(٤)] وَالإِهَابِ، فَجَمَعَ فَتَزَوَّجَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**بَارك اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ**»، قَالَ: فَكَثُرَ مَالُهُ حَتَّى قَدِمَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةِ رَاحِلَةٍ، تَحْمِلُ الْبُرَّ، وَتَحْمِلُ الدَّقِيقَ وَالطَّعَامَ، فَلَمَّا خَطَتِ[(٥)] الْمَدِينَةَ سُمِعَ لأَهْلِ الْمَدِينَةِ رَجَّةٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا هَذِهِ الرَّجَّةُ؟، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ مِنَ النَّكَارَةِ أَيْضًا: إِخَاءُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِعُثْمَانَ، وَالَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ:

= (٣٥/ ٢٥٤) ثم قال: كذا قال، والمحفوظ أن الذي قال لعبدالرحمن ذلك سعد بن الربيع.

(١) في (أ): «حدثنا».

(٢) كذا في الأصل، والذي في مسند عبد بن حميد: (السَّمِينَةَ)، وهو الصحيح، ولم نقف على: (السَّمِنَة) وصف من السِّمَنِ، فالوصف منه: سمين، وسامن، وكذا في اسم السِّمَنِ لم نقف عليه بتاء تأنيث، راجع: العين (٧/ ٢٧٣)، والتهذيب (١٣/ ١٧)، واللسان (١٣/ ٢١٩)، والتاج (٣٥/ ٢١٦).

(٣) الذي في مسند عبد بن حميد: (الأقيطة)، قال في تهذيب اللغة (٩/ ١٨٩): قَالَ اللَّيْث: الأَقِطَة: هَنَة دُونَ الْقبَّة مِمَّا يَلِي الكرِش، وانظر: العين (٥/ ١٩٤)، واللسان (٧/ ٢٥٨)، والتاج (١٩/ ١٣٥).

(٤) من (أ)، و(ب)، وهي ساقطة من الأصل، وإن كانت مذكورة في التعقيبة.

(٥) في (أ): «دخلت».

أَنَّهُ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ[١].

وَالَّذِي أَرَاهُ عَدْمَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلامِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِينَا شَهَادَةُ الإِمَامِ **أَحْمَدَ** بِأَنَّهُ كَذِبٌ.

وَأَوْلَى مُجَامَلَةً أَنْ نَقُولَ: هُوَ مِنَ الأَحَادِيثِ الَّتِي أَمَرَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ** أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهَا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ تُرِكَ سَهْوًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَنْ كَتَبَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ الْحَدِيثَ، وَأَخَلَّ بِالضَّرْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَدِيثِ شَاهِدًا قَوِيَّ الإِسْنَادِ، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» **لِلطَّبَرَانِيِّ**[٢]: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، نَا[٣] خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ الْحِمْصِيُّ، نَا[٤] الْجَرَّاحُ بْنُ مَلِيحٍ، عَنْ أَرْطَاةَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَمَّتِهِ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، قَالَتْ: كَانَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَامَ فِي بَيْتِهَا، فَطَالَتْ نَوْمَتُهُ، فَهِبْتُ أَنْ أُوقِظَهُ، فَاهْتَبَبْتُهُ[٥] فَهَبَّ مِنْ نَوْمِهِ، مُحْمَرَّةً عَيْنَاهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي هِبْتُكَ أَنْ أُوقِظَكَ، فَقَالَ: **«إِنِّي أَعْجَبَنِي أَنِّي رَأَيْتُ أَحَدَهُمْ، يَعْنِي صَعَالِيكَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ**

---

(١) وقال في الفتح (١٤/ ٤٤٨): ووقع عند عبد بن حميد من طريق: ثابت، عن أنس: أن النبي ﷺ آخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان، فقال عثمان لعبد الرحمن: إن لي حائطين، الحديث، وهو وهم من راويه عمارة بن زاذان. اهـ.

(٢) مسند الشاميين (١/ ٤٠٦).

(٣) في (أ): «حدثنا».

(٤) في (أ): «حدثنا».

(٥) في (أ): «فأهببته».

اللَّهِ، أَنَّهُ لَيَمُرُّ أَحَدُهُمْ بِحَجَبَةِ الْجَنَّةِ، فَيَرْمِي إِلَيْهِمْ بِسَيْفِهِ، وَيَقُولُ: دُونَكُمْ، لَمْ أُعْطَ مَا أُحَاسَبُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَرَأَيْتُ أَبْطَأَ النَّاسِ دُخُولاً النِّسَاءَ، [وذَوُوا][1] **الأَمْوَالِ، وَمَا قَامَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ حَتَّى اسْتَبْطَأْتُ لَهُ الْقِيَامَ».**

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ: مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ **الْبَزَّارُ** فِي «مُسْنَدِهِ»[2]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَبُّوَيْهِ، نَا[3] سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَا[4] خَالِدُ بْنُ يزِيد بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ [١٢/ب]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! إِنَّكَ مِنَ الأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَدْخُلُ**[5] **الْجَنَّةَ إِلَّا زَحْفًا، فَأَقْرِضِ اللَّهَ [تَعَالَى]**[6] **يُطْلِقْ قَدَمَيْكَ»**، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا الَّذِي أُقْرِضُ؟، وَخَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ **«مُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَلْيُضِفِ الضَّيْفَ، وَلْيُطْعِمِ الْمِسْكِينَ، وَلْيُعْطِ السَّائِلَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيهِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا هُوَ فِيهِ».**

وَفِي هَذَا السَّنَدِ ضَعْفٌ.

---

(١) كذا في النسخ، والقياس: (ذوي)، وفي مسند الشاميين: (وذا الأموال)، وهو المقيس.

(٢) مسند البزار (١٠٠٥) ثم قال: ولا نعلم روى عطاء بن أبي رباح، عن إبراهيم ابن عبد الرحمن، عن أبيه إلا هذا الحديث.

(٣) في (أ): «حدثنا».

(٤) في (أ): «حدثنا».

(٥) دون واو العطف في (أ).

(٦) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

وَأخْرَجَ **الْبَزَّارُ**[١] أَيْضًا، **وَالطَّبَرَانِيُّ**[٢]: مِنْ حَدِيثِ عبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِيهِ مَنَاقِبُ الصَّحَابَةِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ أَقْبَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: «**لَقَدْ بَطَأَ بِكَ عَنَّا مِنْ بَينِ أَصْحَابِي، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ تَكُونَ هَلَكْتَ، وعَرِقْتَ عَرَقًا شَدِيدًا، فَقُلْتُ: مَا بَطَأَ بِكَ؟، فَقلتَ: يَا رَسُول اللَّه! مِنْ كَثْرَةِ مَالِي، مَا زِلْتُ مَوْقُوفًا مُحَاسَبًا، أُسْأَلُ عَنْ مَالِي، مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتُهُ؟ وَفِيمَا**[٣] **أَنْفَقْتُهُ؟**»، فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ مِائَةُ رَاحِلَةٍ جَاءَتْنِي اللَّيْلَةَ مِنْ تِجَارَةِ مِصْرَ؛ فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهَا عَلَى فُقَرَاءِ الْمَدِينَةِ وأَيْتَامِهِمْ، لَعَلَّ اللَّهَ يُخَفِّفُ عَنِّي ذَلِكَ الْيَوْمَ.

وَفِي سَنَدِهِ: «عمَّارُ بْنُ سَيْفٍ»، وَهُوَ ضَعِيفٌ[٤].

---

(١) مسند البزار (٣٣٤٣) وهو جزءٌ من حديث طويل، قال بعده البزار: وعمار بن سيف صالح، وعبد الرحمن المحاربي ثقة، وابن أبي مواتية صالح، وسائر الإسناد لا يسأل عنه لثقتهم، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد اللَّه بن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. اهـ.
وقد تعقّبه الهيثمي في كشف الأستار (٣/ ٢١٩) بقوله: البزار يتساهل في التوثيق، وهذا الحديث ضعيف. اهـ.

(٢) لم نجده عند الطبراني.

(٣) في البزار: (فيم أنفقته؟)، وحذف الألف على الاستفهام، والرسم الذي في الأصل يصح ويكون على الإخبار.

(٤) أكثر النقاد على تضعيفه، والحكم بنكارة حديثه، ولم يوثقه مطلقاً إلا العجلي، حيث قال في ثقاته (٢/ ١٦٠): ثقة ثبت متعبد وكان صاحب سنة، وكذا وثقه ابن معين حيث قال فيه: صدوق ثقة، كما في كامل ابن عدي (٥/ ٧١) وانظر: تاريخ الدوري (٣/ ٥١٥)، وليحي بن معين فيه قول آخر، حيث قال فيه: ليس حديثه بشيء كما في الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٣)، وأثنى عليه خيراً عبد اللَّه =

قَالَ **الْمُنْذِرِيُّ** فِي «تَرْغِيبِهِ»[(١)]: وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ جمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يدْخُلُ الْجنَّةَ حَبْوًا لِكَثْرَةِ مَالِهِ، وَلَا يَسْلَمُ أَجْوَدُهَا مِنْ مقَالٍ، وَلَا يَبْلُغُ شَيْءٌ مِنْهَا بِانْفِرَادِهِ دَرَجَةَ الْحُسْنِ.

وَقَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ** فِي «مُسْنَدِهِ» أَيْضًا[(٢)]: حدثنَا الْهُذيْل بْنُ مَيْمُونٍ الْكُوفِيُّ الْجُعْفِيُّ، كَانَ يَجْلِسُ فِي مجْلِسِ الْمَدِينَة، يَعْنِي مَدِينَةَ أبي جَعْفَرٍ، عَنْ مُطَّرِحِ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ فِيهَا خَشْفَةً**[(٣)] **بَيْنَ**

= ابن المبارك، كما في الجرح والتعديل (١/ ٢٧٢) (٦/ ٣٩٣) لابن أبي حاتم، وفي المصدر نفسه في العزو الثاني منه، قال فيه أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً وكان ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال فيه أبو زرعة: ضعيف، وذكره العقيلي في ضعفائه (٣/ ٣٢٤)، وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ٧٠): منكر الحديث، وقال أيضاً (٥/ ٧١): الضعف بيِّن في حديثه، وقال فيه ابن حبان في كتابه المجروحين (٢/ ١٢٦): كان ممن يروى المناكير عن المشاهير حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به، لما أتى من المعضلات عن الثقات. اهـ. والكلام في جرحه أكثر من هذا، وفيما ذكرناه ما يكفي في بيان حاله، واللَّه أعلم.

(١) الترغيب والترهيب (٤/ ٦٦) ثم قال بعد كلامه السابق: ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول اللَّه ﷺ: نعم المال الصالح للرجل الصالح، فأنَّى تنقص درجاته في الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة، فإنه لم يرد هذا في حق غيره، إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق، واللَّه أعلم.

(٢) مسند أحمد (٢٢٢٣٢).

(٣) قال أبو عبيد في غريب الحديث (١/ ١٤٥): «قَالَ الْكسَائي: الخَشْفَةُ الصَّوْت. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَحْسبهُ لَيْسَ بالشديد. وقَالَ الْكسَائي: يُقَال مِنْهُ: خَشَفَ يَخْشِفُ خَشْفاً - إِذا سَمِعت لَهُ صَوتا أَو حَرَكَة».

يَدِي، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟، قَالَ بِلالٌ: فَمَضَيْتُ، فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، وَذَرارِيُّ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ أَرَ فِيهَا أَحَدًا أَقَلَّ مِنَ الأَغْنِيَاءِ وَالنِّسَاءِ، قِيلَ لِي: أَمَّا الأَغْنِيَاءُ فهم هَا هُنَا بِالْبَابِ يُحَاسَبُونَ وَيُمَحَّصُونَ، وَأَمَّا النِّسَاءُ فَأَلْهَاهُمُ الأَحْمَرَانِ: الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا، فَلَمَّا كُنْتُ عِنْدَ الْبَابِ أُتِيتُ بِكِفَّةٍ [١٣/أ] **فَوُضِعْتُ فِيهَا، وَوُضِعَتْ أُمَّتِي فِي كِفَّةٍ، فَرَجَحَتْ بِهَا**»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «**فَاسْتَبْطَأْتُ عبْدَ الرَّحْمَن بْنَ عَوْفٍ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدِ الْإِيَاسِ، فَقُلْتُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ!، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا خَلَصْتَ إِلَيْكَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنِّي لَا أَنْظُرُ إِلَيْكَ، قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟، قَالَ: مِنْ كَثْرَةِ مَالِي احْتُبِسْتُ فَأُمَحَّصُ**».

وَقَالَ **السَّرَّاجُ** فِي «تَارِيخِهِ»(١): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، نَا(٢) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرو بْنِ أَبِي عَمْرو، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى أَنَّهُ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، فَلَمْ يَرَ فِيهَا أَحَدًا إِلَّا فُقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهَا أَحَدًا مِنَ الأَغْنِيَاءِ إِلا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَقَالَ: «**رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ دَخَلَهَا حِينَ دَخَلَهَا حَبْوًا**»، فَأَرْسَلَتْ أُمُّ سَلَمَةَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَن تُبَشِّرُهُ، فَقَالَ: إِنَّ لِي عِيرًا أَنْتَظِرُهَا؛ فَهِيَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ [تَعَالَى](٣) بِأَحْمَالِهَا وَرَقِيقِهَا وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَدْخُلَهَا غَيْرَ حَبْوٍ.

رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

* * *

---

(١) أخرجه من طريق السراج: ابن عساكر في تاريخه (٣٥/ ٢٦٧).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

الحَدِيثُ الثَّامِنُ[١]:

حَدِيثُ أَنَسٍ فِي فَضْلِ «عَسْقَلَانَ»، هُوَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، والتَّحْرِيضِ علَى الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُحِيلُهُ الشَّرْعُ، وَلَا الْعَقْلُ، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ بِمُجَرَّدِ كَونِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عِقَالٍ[٢]؛ لَا يتَّجِهُ.

---

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٧٢-٤٧٣):
حديث أنس رضي الله عنه «في فضل عسقلان مشتمل على ترغيب في المرابطة، وليس فيه ولا في الذي قبله ما يحيله الشرع ولا العقل.
وما بقي من الجزء كله سوى حديث عائشة في قصة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، والجواب عنه ممكن، لكن كفانا المؤنة شهادة أحمد بكونه كذباً فقد أبان علته، فلا حرج عليه في إيراده مع بيان علته، ولعله مما أمر بالضرب عليه؛ لأن هذه عادته في الأحاديث التي تكون شديدة النكارة يأمر بالضرب عليها من المسند وغيره.
أو يكون مما غفل عنه وذهل؛ لأن الإنسان محل السهو والنسيان والكمال للَّه تعالى.

(٢) هو هلال بن زيد بن يسار البصري، لم يوثقه أحد بحسب اطلاعنا، إلا ما جاء من ذكر ابن حبان له في ثقاته (٥/ ٥٠٦)، وهذا لا يُعدُّ توثيقاً كما هو معروف، بل هو نفسه قد جرحه في كتابه المجروحين (٢/ ٣٤٦) فقال: كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط، منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعا، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار، وقال فيه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٩/ ٧٤): منكر الحديث، وكذا قال النسائي فيه، كما في ضعفائه (٦٠٧)، وزاد: ليس بثقة، كما في تهذيب التهذيب (١١/ ٧٠) وفي التهذيب أيضاً استغراب أبي داود ممن يكتب حديثه، حيث قال: أحدٌ يكتب عن أبي عقال!

وَطَرِيقَةُ الإِمَامِ **أَحْمَدَ** مَعْرُوفَةٌ فِي التَّسَامُحِ فِي رِوَايَةِ أَحَادِيثِ الْفَضَائِلِ دُونَ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

وَقَدْ وُجِدَ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، إِسْنَادُهُ أَصْلَحُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِقَالٍ، وَقَدْ أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** أَيْضًا[(١)]، وَلَيْسَ فِيهِ سِوَى «بَشِيرِ بْنِ مَيْمُونٍ»، وَهُوَ ضَعِيفٌ[(٢)].

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ، أَوْرَدَهُ **أَبُو يَعْلَى**[(٣)]: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ عَطَّافِ[(٤)] بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْمِسْوَرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**صَلَّى اللَّهُ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْمَقْبُرَةِ**»، فَسَأَلُوا بَعْضَ أَزْوَاجِهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «**هِيَ مَقْبُرَةُ عَسْقَلَانَ**»، الْحَدِيثَ.

---

(١) الموضوعات (٢/ ٥٢).

(٢) قال فيه البخاري: يتهم بالوضع، كما في التاريخ الأوسط (٢/ ٢٥٥) وقال في ضعفائه (٢٣): منكر الحديث. (٢/ ٢٥٥)، وقال فيه أبو حاتم: ضعيف الحديث وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ولم يمنع من قراءة حديثه. انظر قوليهما في الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٩)، وقال النسائي في ضعفائه (٢٣): متروك الحديث، وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٨٨): يخطئ كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وختم ابن عدي ترجمته له بقوله (٢/ ١٩): وعامة ما يرويه غير محفوظ، روى عن مجاهد وعكرمة وعطاء وغيرهم أحاديث يرويها عنهم لا يتابعه أحد عليه، وهو ضعيف كما ذكره أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم.

(٣) مسند أبي يعلى (٢/ ٢١٦).

(٤) في الأصل: «عطاء»، وفي (أ): «عطاء وخالد»، وكلاهما تحريف، والمثبت من مصدر التخريج.

وَأَوْرَدَهُ **ابْنُ مَرْدُويَهْ** فِي «تَفْسِيرِهِ» مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، سَمَّى الزَّوْجَةَ عَائِشَةَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ، أَوْرَدَهُ **الدَّوْلابِيُّ** فِي «الْكُنَى»، قَالَ أَبُو بِشْرٍ **الدَّوْلابِيُّ** فِي «الْكُنَى»(١) : حَدَّثَنَا [١٣/ب] الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الْخَلَّالُ، نَا(٢) آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، نَا(٣) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهُذَيْلُ بْنُ مِسْعَرٍ الأَنْصَارِيُّ، نَا(٤) أَبُو سِنَانٍ سَعْدُ بْنُ سِنَانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يُبْعَثُ بِالْمَقْبُرَةِ فِي عَسْقَلانَ سَبْعُونَ أَلْفَ شَهِيدٍ، وَيُشَفَّعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِعَدَدِ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ**». قَالَ **أَبُو بِشْرٍ**: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا(٥).

وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسل: قَالَ **سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ** فِي «السُّنَنِ(٦)»(٧): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**رَحِمَ اللَّهُ أَهْلَ الْمقْبرَةِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**»، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «**تِلْكَ مَقْبُرَةٌ تَكُونُ بِعَسْقَلانَ**»، فَكَانَ عَطَاءٌ يُرَابِطُ بِهَا كُلَّ عَامٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا حَتَّى مَاتَ.

* * *

---

(١) الكنى والأسماء (٢/ ٨٤٢).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) في (أ): «حدثنا».
(٤) في (أ): «حدثنا».
(٥) وزاد: وهو يشبه حديث الكذابين، واللَّه أعلم. اهـ.
(٦) كذا في (أ)، وفي الأصل: «المسند»، وعليه علامة كأنها بيان للغلط.
(٧) سنن سعيد بن منصور (٢٤١٥).

الحَدِيثُ التَّاسِعُ[١]:

حَدِيثُ بُرَيْدَةَ، فِي فَضْلِ مَرْوَ، وَهُوَ حَسَنٌ؛ فَإِنَّ أَوْسًا وَسَهْلًا، وَإِنْ كَانَا قَدْ تُكُلِّمَ فيهمَا[٢] ؛ فَلَمْ يَنْفَرِدَا بِهِ.

فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ **أَبُو نُعَيْم** فِي الْفَصْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ»: أَنَّ حُسَامَ بْنَ مِصَكٍّ رَوَاهُ أَيْضًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ[٣].

---

(١) قال الحافظ في النكت (١/ ٤٧١): حديث بريدة بن الحصيب في فضل مرو: وهو حديث تفرد به حفيده سهل بن عبد اللَّه بن بريدة، وتكلم الناس فيه بسببه، ولا يتبين فيه صحة الحكم بالوضع. ثم إنه ليس من أحاديث الأحكام فيطلب المبالغة في التنقيب عنه.

(٢) أما أوس فقد قال فيه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٧): فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، كما في ضعفائه (رقم٥٩)، وكذا عدّه الدارقطني في ضعفائه (برقم١٢١): متروكاً، وقد خفّف العبارة فيه ابن عدي حيث قال: في بعض أحاديثه مناكير، انظر: الكامل (٢/ ١٠٧).
وأما أخوه سهل فقد قال فيه ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٨٦): يروي عن أبيه، روى عنه أخوه أوس بن عبداللَّه، منكر الحديث، يروي عن أبيه ما لا أصل له، لا يجوز أن يشتغل بحديثه، ثم ذكر روايته لحديث الباب، وقد قال فيه أبو عبد اللَّه الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة، كما في تعجيل المنفعة (١/ ٦٢٥).

(٣) لم نجد كلام أبي نعيم هذا في الفصل الثامن والعشرين، وإنما أخرج هذا الحديث في الفصل السادس والعشرين من كتابه المذكور (٥٦٤) ولم يذكر متابعة حسام بن مصك لكلٍّ من أوس وسهل، فاللَّه أعلم.
وقد أخرج الطبراني متابعة حسام بن مصك لهما في معجمه الكبير (١١٥١) ولفظه: «يا بريدة ستكون بعوث، فعليك ببعث خراسان، ثم عليك بمدينة مرو فإنه لا يصيب أهلها سوء لأن ذا القرنين بناها». =

وحُسَامٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَيْضًا مقَالٌ، فقَدْ قَالَ **ابْنُ عَدِيٍّ** إِنَّهُ مَعَ ضَعْفِهِ حَسَنُ الحَدِيثِ، وَلَمْ ينْفَرِدْ بِهِ كَمَا تَرَى، فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ[(١)][(٢)]، وَلَاسِيَّمَا إِذَا لَمْ يَنْفَرِدْ.

* * *

= وقال الهيثمي في المجمع (١/١٠): رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط بنحوه، وفي إسناد أحمد والأوسط أوس بن عبد اللَّه، وفي إسناد الكبير حسام ابن مصك وهما مجمع على ضعفهما. اهـ.

قلنا: والذي وجدناه في المعجم هو رواية الحديث من طريق أوس بن عبد اللَّه، وعقّب الطبراني بقوله: لا يروى هذا الحديث عن بريدة إلا بهذا الإسناد تفرد به أوس بن عبد اللَّه. انظر: المعجم الأوسط (٨٢١٥).

(١) وفي المنتخب من علل الخلال (٦٨) قال الإمام أحمد: هذا حديث منكر.

(٢) الجملة بعْدُ ليس في (أ).

[الجَوَابُ عَنِ الْأَحَادِيثِ التِي زَادَهَا المُصَنِّفُ، وَحكَمَ عَلَيْهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِالْوَضْع، وَهِيَ فِي المُسْنَدِ، وَلم يذكرهَا الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ][1]

وَلمَّا انْتَهى الْكَلَامُ إِلَى هَذِه الْغَايَةِ، وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ غَالِبَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ - مَعَ قِلَّتِهَا - لَا يتَّجِهُ الحُكْمُ عَلَيْهَا بِالْوَضْعِ، فَكَيْفَ الْقَطْعُ بذَلِكَ؟؛ عَثَرْتُ فِي كِتَابِ «المَوْضُوعَاتِ» **لأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ** عَلَى مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْع أَيْضًا مِمَّا رَوَاهُ الإِمَام **أَحْمدُ** أَيْضًا فِي «مُسْنَدِهِ»، وَهُوَ على شَرْطِ شَيْخِنَا، وَكَأَنَّهُ سَهَا عَنهُ، فَمِنْ ذَلِكَ طُرُقٌ لبَعْضِ الأَحَادِيثِ الَّتِي قَدمْتُهَا، بَيَّنْتُهَا فِيهَا، وَهِيَ عَلَى شَرْطِ شَيْخِنَا فِي الْعَدِّ، كَمَا يَلُوحُ للنَّاظِرِ فِي كَلَامِهِ.

❊ ❊ ❊

(١) ما بين المعقوفتين مزيد للسياق.

الحَدِيثُ [١٤/أ] الأوَّلُ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ:

حَدِيثُ حُذَيْفَةَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، نَا(٢) عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جِنَازَةٍ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ قَعَدَ عَلَى شَفَتِهِ، فَجَعَلَ يُرَدِّدُ النَّظَرَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «**يُضْغَطُ الْمُؤْمِنُ فِيهِ ضَغْطَةً تَزُولُ فِيهَا حَمَائِلُهُ، وَيُمْلأُ عَلَى الْكَافِرِ نَارًا**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ عِبَادِ اللَّهِ: الْفَظُّ الْمُسْتَكْبِرُ، أَلا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ: الضَّعِيفُ الْمُسْتَضْعَفُ ذُو الطِّمْرَيْنِ**(٣)**، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّه**».

قَالَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ**(٤): هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ»؛ قَالَ **يَحْيَى**: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ **أَحْمَدُ**: لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ إِلا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ.

قُلْتُ: وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ اسْمُهُ: سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، لَمْ يُدْرِكْ حُذَيْفَةَ(٥).

وَلَكِنْ مُجَرَّدُ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَتْنَ مَوْضُوعٌ؛ فَإِنَّ لَهُ شَوَاهِدَ:

---

(١) مسند أحمد (٢٣٤٥٧).

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) قال الزبيدي في تاج العروس (١٢/ ٤٣٣): « (والطِّمْرُ، بالكَسْر: الثَّوْبُ الخَلَقُ)، هاذا هُوَ الْمَشْهُور، (أَو) هُوَ (الكِسَاءُ البالِي من غَيْرِ الصُّوفِ)، كَذَا خَصَّه بِهِ ابنُ الأَعْرَابِيّ»، وانظر العين (٧/ ٤٢٤)، والتهذيب (١٣/ ٢٣٢)، واللسان (٤/ ٥٠٢).

(٤) الموضوعات (٣/ ٢٧١).

(٥) قال العلائي في جامع التحصيل (١٨٣): كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم رضي الله عنهم.

أَمَّا الْقِصَّةُ الأُولَى؛ فَشَاهِدُهَا فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، لَا يَتَّسِعُ الْحَالُ لاسْتِيعَابِهَا.

وَأَمَّا الْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ؛ فَشَاهِدُهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، مِنْ حَدِيثِ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عُتُلٍّ**[(١)] **جَوَّاظٍ**[(٢)] **مُسْتَكْبِرٍ**».

وَفِي رِوَايَةِ **أَبِي دَاوُدَ**[(٣)]: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْجَوَّاظُ**». قَالَ: وَالْجَوَّاظُ الْغَلِيظُ الْفَظُّ.

وَفِي «الْمُسْتَدْرَكِ» **لِلْحَاكِمِ**[(٤)]، وَ«الأَوْسَطِ» **لِلطَّبَرَانِيِّ**[(٥)]، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ؟**»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ فَكُلُّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْجَنَّةِ فَالضُّعَفَاءُ الْمَغْلُوبُونَ**».

---

(١) قال في تهذيب اللغة (٢/ ١٦١): «الغليظ الجافي»، وانظر اللسان (١١/ ٤٢٣)، والتاج (٢٩/ ٤٢٥).

(٢) قال في العين (٢/ ٣١٨): «الجوَّاظُ الفاجر»، وقيل الأكول سيء الخلق، وقيل غير ذلك، وانظر: التهذيب (١١/ ١١٣)، واللسان (٤/ ١٤٢)، والتاج (٢٠/ ٢١٤).

(٣) سنن أبي داود (٤٨٠١).

(٤) المستدرك (٣/ ٧١٧).

(٥) المعجم الأوسط (٣/ ٢٨٣) وقال عقب الحديث: لا يروى عن سراقة إلا بهذا الإسناد تفرد به موسى. اهـ.
قلنا: وأخرجه أيضاً في المعجم الكبير (٥٦٨٩)، وهو عند أحمد من طريق موسى المذكور، وهو ابن علي، عن أبيه قال: بلغني عن سراقة... ثم ذكره.
انظر: مسند أحمد (١٧٥٨٥).

الحَدِيث الثَّانِي مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**[١]: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَن أبي الأَشْعَثِ [١٤/ب] الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ تِلْكَ اللَّيْلَةِ**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» بِإِسْنَادِ «الْمُسْنَدِ»، وَقَالَ[٢]: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَعَاصِمٌ؛ فِي عِدَادِ الْمَجْهُولِينَ، قَالَ **الْعُقَيْلِيُّ**[٣]: لَا يُعْرَفُ إِلا بِعَاصِمٍ، وَلا يُتَابَعُ عَلَيْهِ.

وَقَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ؛ قَالَ **أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**[٤]: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**[٥]: كَانَ كَثِيرَ الخَطَأِ، فَاحِشَ الْوَهْمِ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ سَقَطَ الاحْتِجَاجُ بِهِ. انْتهى.

قُلْتُ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا مَا يَقْضِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ، إِلا أَنْ يَكُونَ اسْتَنْكَرَ عَدَمَ الْقَبُولِ مِنْ أَجْلِ فِعْلِ الْمُبَاحِ؛ لأَنَّ قَرْضَ الشِّعْرِ مُبَاحٌ، فَكَيْفَ يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ بِأَنْ لَا تُقْبَلَ لَهُ صَلاةٌ؟!.

---

(١) مسند أحمد (١٧١٣٤).

(٢) الموضوعات (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٣٩)، وفي نقل الحافظ ابن حجر عن ابن الجوزي تقديم وتأخير، لا يضر.

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٩) وقال عنه مرة أخرى: هو شبه المتروك. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٧).

(٥) كتاب المجروحين (٢/ ١٤٧).

فَلَوْ عُلِّلَ بِهَذَا؛ لَكَانَ أَلْيَقَ مِنْ تَعْلِيلِهِ بِعَاصِمٍ وَقَزَعَةَ؛ لأَنَّ عَاصِمًا مَا هُوَ مِنَ الْمَجْهُولِينَ كَمَا قَالَ، بَلْ ذَكَرَهُ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي «الثِّقَاتِ»[(١)].

وَأَمَّا كَوْنُهُ تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ هَذَا عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ؛ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ: عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، رُوِّينَاهُ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ»، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ، قَالَ[(٢)]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، ثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ.

وَلَكِنَّ عَبْدَ الْقُدُّوسِ ضَعِيفٌ جِدًّا، كَذَّبَهُ **ابْنُ الْمُبَارَكِ**[(٣)]، فَكَأَنَّ **الْعُقَيْلِيَّ** لَمْ يَعْتَدَّ بِمُتَابَعَتِهِ.

وَأَمَّا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ؛ فَهُوَ بَاهِلِيٌّ بَصْرِيٌّ، يُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، رَوَى أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الأَئِمَّةِ[(٤)]، وَاخْتَلَفَ فِيهِ كَلامُ **يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ**، فَقَالَ **عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ** عَنْهُ[(٥)]: ضَعِيفٌ، وَقَالَ **عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ** عَنْهُ[(٦)]: ثِقَةٌ.

---

(١) الثقات (٧/ ٢٥٨).

(٢) مسند ابن الجعد (١/ ٤٩٦).

(٣) قال عبد الرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله كذاب إلا لعبد القدوس فإني سمعته يقول له كذاب. انظر: تاريخ دمشق (٣٦/ ٤٤٢)، وكذّبه أيضاً: إسماعيل بن عيّاش كما في المصدر نفسه، وانظر شيئاً من أخبار ابن المبارك مع عبد القدوس في تاريخ بغداد (١١/ ١٢٦).

(٤) انظر: ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٩٤).

(٥) تاريخ الدوري (٣٤٨٤).

(٦) تاريخ الدارمي (برقم٧٠٢).

وَقَالَ **أَبُو حَاتِم**(١): مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، وَلَيْسَ بِالْمَتِينِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ **ابْنُ عَدِيٍّ**(٢): لَهُ أَحَادِيثُ مُسْتَقِيمَةٌ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْس بِهِ.

وَقَالَ **الْبَزَّار**(٣): لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَقَالَ **الْعِجْلِيُّ**(٤): لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

فَالْحَاصِلُ مِنْ كَلامِ [١٥/أ] هَؤُلاءِ الأَئِمَةِ فِيهِ أَنَّ حَدِيثَهُ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، وَاللَّهِ أَعَلْمُ.

وَقَدْ وَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَن أبي الأَشْعَثِ، وَذَكَرَهُ **ابْنُ أَبِي حَاتِم** فِي «الْعِلَلِ»، فَقَالَ(٥): سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَن عبد اللَّه بْنِ عَمْرٍو، يَرْفَعُهُ، قَالَ: «**مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ حَتَّى يُصْبِح**»، فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، النَّاسُ يَرْوُونَ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَرْفَعُونَهُ، يَقُولُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَقَطْ - يَعْنِي مَوْقُوفًا - فَقُلْتُ لَهُ: الْغَلَطُ مِمَّنْ؟، قَالَ: من مُوسَى(٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١١٣٩) وتمام كلامه: ليس بذاك القوى، محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به.

(٢) الكامل (٦/ ٥٠).

(٣) قال البزار بعد إخراجه لحديث الباب: وقزعة رجل من أهل البصرة، ليس به بأس، لم يكن بالقوى، وحدث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه، وحدث عنه بهذا الحديث يزيد بن هارون وغيره. انظر: البحر الزخار (٨/ ٤٠٢).

(٤) الثقات (٢/ ٢١٧).

(٥) العلل (برقم٢٢٨٥).

(٦) وتمام كلام أبي حاتم: لَا أدري من أين جاء بهذا مرفوعًا.

الحَدِيثُ الثَّالِثُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، نَا(٢) أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، نَا(٣) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَافِعٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ**».

ذَكَرَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»(٤) بِإِسْنَادِ «الْمسند»، وَنقَلَ عَن **ابْنِ حِبَّانَ** أَنَّهُ قَالَ(٥): إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ بَاطِلٌ، وَأَفْلَحُ كَانَ يَرْوِي عَنِ الثِّقَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ. انْتَهَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ **مُسْلِمٌ** عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَايِخِهِ: عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ(٦)، بِهَذَا، وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَمْ أَقِفْ فِي كِتَابِ «الْمَوْضُوعَاتِ» **لابْنِ الْجَوْزِيِّ** عَلَى شَيْءٍ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ وَهُوَ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنَّهَا لَغَفْلَةٌ شَدِيدَةٌ مِنْهُ.

وأَفْلَحُ الْمَذْكُورُ يُعْرَفُ بالقُبَائِيِّ(٧)، مَدَنِيٌّ مِنْ أَهْلِ قُبَاءَ، ثِقَةٌ مَشْهُورٌ، وَثَّقَهُ

---

(١) مسند أحمد (٨٢٧٦).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) في (أ): «حدثنا».
(٤) الموضوعات (٣/ ١٠١).
(٥) نص كلام ابن حبان في المجروحين (١/ ٢١٠): يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال. ثم ذكر حديث الباب.
(٦) صحيح مسلم (٧٣٧٥).
(٧) نسبة إلى قباء، انظر: إكمال ابن ماكولا (٧/ ١٣٤).

ابْنُ مَعِينٍ، **وَابْنُ سَعْدٍ**، وَقَالَ **ابْنُ مَعِينٍ** أَيْضًا[١]، **وَالنَّسَائِيُّ**: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ **أَبُو حَاتِمٍ**[٢]: شَيْخٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَ لَهُ **مُسْلِمٌ** فِي «صَحِيحِهِ»[٣]، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ**[٤]، وَطَبَقَتُهُ.

وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلامًا إِلا أَنَّ **الْعُقَيْلِيَّ** [١٥/ب] قَالَ: لَمْ يَرْوِ عَنْهُ **ابْنُ مَهْدِيٍّ**، **قُلْتُ**: وَلَيْسَ هَذَا بِجَرْحٍ.

وَقَدْ غَفَلَ **ابْنُ حِبَّانَ** فَذكَرَهُ فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ «الثِّقَاتِ»[٥]، وَقَدْ أَخْطَأَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي تَقْلِيدِهِ **لابْنِ حبَان** فِي هَذَا الْوَضع خَطَأً شَدِيدًا.

وَغَلِطَ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي أَفْلَحَ، فَضَعَّفَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَعَقَّبَهُ بِأَنْ قَالَ[٦]: هَذَا بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ: سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ: «**اثْنَانِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ أَرَهُمَا، رِجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ سِيَاطٌ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ**».

وَتَعَقَّبَ **الذَّهَبِيُّ** فِي «الْمِيزَانِ» كَلامَ **ابْنِ حِبَّانَ** هَذَا، فَقَالَ[٧]: حَدِيثُ أَفْلَحَ

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٤).
(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٤).
(٣) أخرج له هذا الحديث من طريقين، برقمي (٧٣٧٤-٧٣٧٥) وأخرج له حديثاً آخر برقم (٦١١٥).
(٤) انظر روايته عنه في مسنده (برقم٢٤٩).
(٥) الثقات (٨/ ١٣٤).
(٦) انظر كلامه في المجروحين (١/ ٢١١).
(٧) نص كلام الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٤): ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه، ثم إنه بين مستنده فساق حديث =

حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَرِوَايَةُ سُهَيْلٍ شَاهِدَةٌ، **وَابْنُ حِبَّانَ** رُبَّمَا جَرَحَ الثِّقَةَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَقَدْ صَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ أَفْلَحَ أَيْضًا؛ **الْحَاكِمُ** فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»[١]، وَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ: سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ: [حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّه عنه][٢]، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ [الْمَائِلَةِ]**[٣]**، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا**».

وَأخرجه **الْبَيْهَقِيُّ** فِي «دَلائِلِ النُّبُوَّةِ»[٤]، مِنْ طَرِيق: الْحسن بْنِ سُفْيَانَ،

= عيسى بن يونس، حدثنا أفلح بن سعيد، عن عبد اللَّه بن رافع، عن أبى هريرة - مرفوعا: إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط اللَّه، ويروحون في لعنته، يحملون سياطا مثل أذناب البقر، ثم قال: وهذا بهذا اللفظ باطل.
وقد رواه سهيل ابن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة - مرفوعا: «اثنان من أمتى لم أرهما: رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات».
قلت: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه.اهـ.

(١) المستدرك (٤/ ٤٨٢).
(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٣) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٤) دلائل النبوة (٦/ ٥٣٢) ونصه: رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن عبد اللَّه ابن نمير.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بن الْحُبَابِ، نا[١] أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ، فَذَكَرَهُ.

وَلَفْظُهُ: «**يُوشِكُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِهِ**».

قَالَ **الْبَيْهَقِيُّ**: رَوَاهُ **مُسْلِمٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي النَّوْعِ التَّاسِعِ وَالْمِائَةِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ «صَحِيحِهِ»[٢]: أَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شِيرَوَيْهِ، أَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، أَنا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، فَذَكَرَهُ [١٦/أ].

وَأَخْرَجَهُ **أَحْمَدُ** أَيْضًا مِنْ وَجْهَيْنِ[٣]: عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، عَنْ سُهَيْلٍ، نَحْوَهُ.

فَلَقَدْ أَسَاءَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** لِذِكْرِهِ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» حَدِيثًا مِنْ «صَحِيحِ **مُسْلِمٍ**»، وَهَذَا مِنْ عَجَائِبِهِ.



(١) في (أ): «حدثنا».
(٢) صحيح ابن حبان (١٦/ ٥٠٠).
(٣) مسند أحمد (٨٦٦٥ - ٩٦٨٠).

الحَدِيثُ الرَّابِعُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**[١] [أَيْضًا][٢]: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ - هُوَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ[٣] -، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْن بُجَيْرٍ، ثَنَا سَيَّارٌ، أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ نَاسٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ**[٤] **كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ، وَيَرُوحُونَ فِي غَضَبِهِ**».

أَوْرَدَهُ ابْنُ **الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا[٥]، وَنَقَلَ عَنِ **ابْنِ حِبَّانَ** أَنَّهُ قَالَ[٦]: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُجَيْرٍ؛ يَرْوِي الْعَجَائِبَ الَّتِي كَأَنَّهَا مَعْمُولَةٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهَذَا شَاهِدٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ، وَقَدْ غَلِطَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي تَضْعِيفِهِ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُجَيْرٍ؛ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُجَيْرٍ الْمَذْكُورَ . بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا جِيمٌ، بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ . يُكَنَّى أَبَا حُمْرَانَ، بَصْرِيٌّ، قَيْسِيٌّ، وَيُقَالُ تَمِيمِيٌّ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ **الطَّبَرَانِيِّ** أَنَّهُ قَيْسِيٌّ.

---

(١) مسند أحمد (٢٢١٥٠).
(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٣) ما بين المعترضتين من كلام الحافظ للتوضيح.
(٤) عند أحمد في المطبوع: أسياط.
(٥) الموضوعات (٣/ ١٠١).
(٦) انظر: المجروحين (١/ ٤٤٤) وسينبّه الحافظ إلى ما وقع لابن الجوزي من وهم في تعيين الراوي الذي جرحه ابن حبان.

وَثَّقَهُ **أَحْمَدُ**[١]، **وَابْنُ مَعِينٍ**[٢]، **وَأَبُو دَاوُدَ**[٣]، **وَأَبُو حَاتِمٍ**[٤].

وَرَوَى **الآجُرِّيُّ**، عَنْ **أَبِي دَاوُدَ**، أَنَّ **أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ** رَوَى عَنْهُ[٥]، وَوَثَّقَهُ[٦].

وَذَكَرَهُ **ابْنُ حِبَّانَ** فِي «الثِّقَاتِ»[٧]، وَإِنَّمَا قَالَ **ابْنُ حِبَّانَ** مَا نَقَلَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** عَنْهُ فِي: عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَحِيرٍ الْقَاصِّ الصَّنْعَانِيِّ، الَّذِي يُكَنَّى أَبَا وَائِلٍ، وَأَبُوهُ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ قَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ **ابْنِ حِبَّانَ**[٨]، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ الرَّاوِي حَدِيثَ أَبِي أُمَامَةَ؛ لأَنَّهُ صَنْعَانِيٌّ، يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَصَاحِبُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورُ يَرْوِي عَنِ الْبَصْرِيِّينَ، وَسَيَّارٌ شَيْخُهُ شَامِيٌّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ فَرَوَى عَنْهُ أَهْلُهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَ **الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ** حَدِيثَ أَبِي أُمَامَةَ مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ»، وَمِنْ طَرِيقِ **الطَّبَرَانِيِّ** [١٦/ب] فِي «الأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ».

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٥).
(٢) تاريخ الدوري (٣٦٩٠).
(٣) سؤالات الآجري (٣٠٦).
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٥).
(٥) كذا في (أ)، وفي الأصل: «وروى الآجري أن أبا داود الطيالسي روى عنه»، والمثبت هو الصحيح.
(٦) سؤالات الآجري (٣٠٦).
(٧) الثقات (٧/ ٢٧).
(٨) جاء في مؤتلف الدارقطني (٣/١) أن هشاماً القاضي قال فيه: كان يتقن ما سمع.

وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُجَيْرٍ الْمَذْكُورُ؛ فَقَدْ رُوِّينَاهُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» **لِلطَّبَرَانِيِّ** أَيْضًا، قَالَ[١]: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، أَنَا حَيْوَةُ ابْنُ شُرَيْحٍ، نَا[٢] إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ شُرَطٌ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللَّهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ**» .

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ؛ لِأَن رِوَايَة إِسْمَاعِيلَ بنِ عَيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ قَوِيَّةٌ[٣]، وَشُرَحْبِيلُ شَامِيٌّ[٤].

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٥]: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، هُوَ ابْنُ مُوسَى، نَا[٦] شَيْبَانُ، عَنِ

---

(١) المعجم الكبير (٧٦١٦).

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) قال علي بن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف. انظر: سؤالات ابن أبي شيبة (رقم٢٣٣)، وقال البخاري في تاريخه الكبير (١/ ٣٦٩): ما روى عن الشاميين فهو أصح، وقال عمرو بن علي الفلاس: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٢٧٧)، وقال دحيم: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ١٧٦).

(٤) قال الإمام أحمد: هو من ثقات الشاميين، كما في تهذيب الكمال (١٢/ ٤٣١)، وجاء في سؤالات أبي داود (برقم٢٩١) قول الإمام أحمد: ما روى ابن عياش، وهو إسماعيل عن شيخ أوثق من شرحبيل بن مسلم.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٧٤٢).

(٦) في (أ): «حدثنا».

الأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ: صِنْفَيْنِ فِي النَّارِ: قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِ جُرْمٍ، وَلا يُدْخِلُونَ بُطُونَهُمْ إِلا خَبِيثًا، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلاتٌ مُمِيلاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلا يَجِدْنَ رِيحَهَا.

* * *

الحَدِيثُ الْخَامِسُ:

قَالَ **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ** فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ»[١]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا[٢] أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَن النُّعْمَان بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا، مَا فِيهَا بَيْعٌ وَلا شِرَاءٌ، إِلا الصُّوَرَ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، إِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَ فِيهَا، وَإِنَّ فِيهَا لَمَجْمَعًا لِلْحُورِ الْعِينِ، يَرْفَعْنَ أَصْوَاتَهُنَّ، لَمْ يَرَ الْخَلائِقُ مِثْلَهَا، يَقُلْنَ: نَحْنُ الْخَالِدَاتُ فَلا نَبِيدُ، وَنَحْنُ الرَّاضِيَاتُ فَلا نَسْخَطُ، وَنَحْنُ النَّاعِمَاتُ فَلا نَبْأَسُ**[٣]**، طُوبَى لِمَنْ كَانَ لَنَا وَكُنَّا لَهُ**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا، وَقَالَ[٤]: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَن بْن إِسْحَاقَ [١٧/أ]، وَهُوَ أَبُو شَيْبَةَ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ **أَحْمَدُ**[٥]: لَيْسَ بِشَيْءٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ **يَحْيَى**[٦]: مَتْرُوكٌ، انْتَهَى.

قُلْتُ: قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ؛ **التِّرْمِذِيُّ**[٧]، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

---

(١) مسند أحمد (١٣٤٣).

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) في (أ): «نيبس»، كأنه من اليبس، وما في الأصل موافق لما في المسند.

(٤) الموضوعات (٣/ ٢٥٦).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٣).

(٦) قال في تاريخ الدوري (١٥٥٩) ضعيف، وقال في (٣٠٧٠) ليس بشيء، وكذا في سؤالات الجنيد له (٢٠٣)، وليس في شيء من أقواله: متروك. انظر: موسوعة أقوال يحيى بن معين (٣/ ١٨١) واللَّه أعلم.

(٧) سنن الترمذي (٤/ ٦٨٦).

وَحَسَّنَ لَهُ غَيْرَهُ(١)، مَعَ قَوْلِهِ إِنَّهُ تُكُلِّمَ فِيهِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ(٢).

وَصَحَّحَ **الْحَاكِمُ** مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا.

وَأَخْرَجَ لَهُ **ابْنُ خُزَيْمَةَ** فِي الصِّيَامِ مِنْ «صَحِيحِهِ» آخَرَ، لَكِنْ قَالَ: فِي الْقَلْبِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْءٌ(٣). انْتَهَى.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: أَخْرَجَهُ **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «الأَوْسَطِ»، فِيمَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ»(٤) **لِلْمُنْذِرِيِّ**. رَحِمَهُ اللَّهِ. وَلَفْظُهُ: «**إِنَّ فِي الْجَنَّةِ**

---

(١) أخرج له الترمذي عدة أحاديث في سننه، فقد أخرج له بأرقام (٧٤١ - ١٠٧١ - ٢٠٥٢ - ٣٤٦٢ - ٣٥٤٥ - ٣٥٦٣) وحكم على كل حديث منها بأنه: حسن غريب.
وأخرج له بأرقام (١٩٨٤ - ٢٤٣٢ - ٢٥٢٧ - ٢٥٦٤ - ٣٥٨٩) وحكم على كل حديث منها بأنه: غريب.
وأخرج له برقم (٢٩٠٩) ولم يحكم على حديثه بشيء، وأخرج برقم (١٠٢) عن عبد الرحمن بن إسحاق وقال: هو القرشي، فميّزه عن الراوي السابق.

(٢) وذلك في تعليقه على الحديث الذي جاء برقم (١٩٨٤): هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه، وهو كوفي، وعبد الرحمن بن إسحاق القرشي مدني، وهو أثبت من هذا، وكلاهما كانا في عصر واحد.
وكرّر ذلك باختصار يسير في تعليقه على الحديث الذي جاء برقم (٢٥٢٧).

(٣) قال في صحيحه (٣/ ٣٠٦): باب: ذكر ما أعد اللَّه جل وعلا في الجنة من الغرف لمداوم صيام التطوع، إن صح الخبر، فإن في القلب من عبد الرحمن ابن إسحاق أبي شيبة الكوفي، وليس هو بعبد الرحمن بن إسحاق الملقب بعباد الذي روى عن سعيد المقبري والزهري وغيرهما، هو صالح الحديث مدني سكن واسط ثم انتقل إلى البصرة.

(٤) الترغيب والترهيب (٣/ ٢٥٥).

لَسُوقًا، مَا يُبَاعُ فِيهَا وَلا يُشْتَرَى، لَيْسَ فِيهَا إِلا الصُّوَرُ، فَمَنْ أَحَبَّ صُورَةً مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ دَخَلَ فِيهَا».

لَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْنَادِهِ فِي «الأَوْسَطِ»[١]، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي: تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ [اللَّهِ][٢]، مُطَيَّنٍ[٣]، وَفِي إِسْنَادِهِ: جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ[٤]، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلَفْظُهُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ، فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا، مَا يُبَاعُ فِيهَا وَلا يُشْتَرَى إِلا الصُّوَرُ، فَمَنْ أَحَبَّ صُورَةً مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ دَخَلَ فِيهَا**».

وَأَخْرَجَهُ **أَبُو نُعَيْمٍ** فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ»، عَنِ **الطَّبَرَانِيِّ**[٥].

وَالْمُسْتَغْرَبُ مِنْهُ قَوْله: «**دَخَلَ فِيهَا**»، وَالَّذين يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُرَادَ [بِهِ][٦]: أَنَّ صُورَتَهُ تَتَغَيَّرُ فَتَصِيرُ شَبِيهَةً بِتِلْكَ الصُّورَةِ، لَا أَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا حَقِيقَةً، و[٧]

(١) المعجم الأوسط (٦/ ١٨).
(٢) مزيدة من (أ)، وليست في الأصل، ولا (ب).
(٣) في (أ): «مطن»، تحريف.
(٤) كذَّبه غير واحد من أئمة الحديث، ومع ذلك فلم يتركه آخرون، بل رووا عنه، انظر ترجمته وما قيل فيه في: تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٦).
(٥) صفة الجنة برقم (٤٤٨) لكن ليس عن الطبراني، بل عن إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين عن محمد بن عبد اللَّه الحضرمي به.
(٦) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٧) في (أ): «أو».

الْمُرَادُ بِالصُّورَةِ: الشَّكْلُ وَالْهَيْئَةُ وَالْبَزَّةُ.

وَأَصْلُ ذِكْرِ السُّوقِ فِي الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِذِكْرِ الصُّوَرِ فِي «صَحِيح **مُسْلِم**»[١]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَفِي **التِّرْمِذِيِّ**[٢]، **وَابْنِ مَاجَهْ**[٣]، مِنْ حَدِيثِ هُرَيْرَةَ، وَاللَّه أعلم.

* * *

(١) صحيح مسلم (٧٣٢٤).
(٢) سنن الترمذي (٤/ ٦٨٥).
(٣) سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٥٠).

الحَدِيثُ السَّادِسُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا(٢) سَلَّامٌ، يَعْنِي ابْنَ مِسْكِينٍ، عَنْ أَبِي ظِلالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي** [١٧/ ب] **أَلْفَ سَنَةٍ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجلَّ - يَعْنِي لِجِبْرَئِيلَ -: اذْهَبْ فَائْتِنِي بِعَبْدِي هَذَا، فَيَنْطَلِقُ جِبْرِيلُ، فَيَجِدُ أَهْلَ النَّارِ مُنْكَبِّينَ يَبْكُونَ، فَيَرْجِعُ إِلَى رَبِّهِ فَيُخْبِرُهُ، فَيَقُولُ: اذْهَبْ فَائْتِنِي بِهِ فَإِنَّهُ فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا، فَيَجِيءُ بِهِ، ثُمَّ يَقِفُهُ عَلَى رَبِّهِ، فَيَقُولُ لَهُ: يَا عَبْدِي! كَيْفَ وجَدَتْ مَكَانَكَ وَمُنْقَلَبَكَ؟، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! شَرَّ مَكَانٍ، وَشَرَّ مُنْقَلَبٍ، فَيَقُولُ: رُدُّوا عَبْدِي، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ! مَا كُنْتُ أَرْجُو إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنْهَا أَنْ تَرُدَّنِي فِيهَا، فَيَقُولُ: دَعُوا عَبْدِي**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا، وَقَالَ(٣): هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، قَالَ **ابْنُ مَعِينٍ**(٤): أَبُو ظِلالٍ؛ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**(٥): كَانَ مُغَفَّلا، يَرْوِي عَنْ أَنَسٍ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثه، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَالٍ.

---

(١) مسند أحمد (١٣٤١١).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) الموضوعات (٣/ ٢٦٧).
(٤) تاريخ الدوري (٤/ ١٠٠) قال يحيى بن معين: أبو ظلال القسملي ليس بشيء، وفي (٤/ ٢٤٣) قال: أبو ظلال هلال القسملي وهو ضعيف.
(٥) كتاب المجروحين (٢/ ٣٤٥)، وقد ختم ترجمته بذكر هذا الحديث له.

قُلْتُ: قَدْ أَخْرَجَ لَهُ **التِّرْمِذِيُّ**، وَحَسَّنَ لَهُ بَعْضَ حَدِيثِهِ[١]، وَعَلَّقَ لَهُ **الْبُخَارِيُّ** حَدِيثًا[٢]، وَأَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ **ابْنُ خُزَيْمَةَ** فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنْ «صَحِيحِهِ»[٣]، إِلا أَنَّهُ سَاقَهُ بِطَرِيقَةٍ لَهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ فِي

(١) أخرج له برقم (٥٨٦) وعلّق على الحديث بقوله: هذا حديث حسن غريب. ثم قال: وسألت محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال؟، فقال: هو مقارب الحديث، قال محمد: واسمه هلال.
وأخرج له أيضاً برقم (٢٤٠٠) وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأبو ظلال اسمه هلال.

(٢) كتاب المرضى- باب فضل من ذهب بصره برقم (٥٦٥٣) حيث قال: حدثنا عبد اللَّه بن يوسف، حدثنا الليث، قال حدثني ابن الهاد، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن اللَّه قال: إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة»، يريد عينيه.
ثم قال البخاري: تابعه أشعث بن جابر، **وأبو ظلال بن هلال، عن أنس، عن النبي** صلى الله عليه وآله وسلم.
قلنا: كذا جاء في صحيح البخاري: أبو ظلال بن هلال، وكذا في تغليق التعليق (٥/ ٦٣) بينما مرّ معنا أنه هلال، من كلام يحيى بن معين والترمذي، بل ومن كلام البخاري نفسه، فيما نقله عنه الترمذي، ثم وجدنا الحافظ ابن حجر قد نبه على ذلك في مقدمته على فتح الباري (٢٤٤)، حيث قال: أبو ظلال هو هلال ابن أبي هلال عن أنس ووقع في رواية أبي ذر أبو ظلال بن هلال وفيه نقص.
وقال في (١٠/ ١١٧): تنبيه: أبو ظلال بكسر الظاء المشالة المعجمة والتخفيف، اسمه هلال، والذي وقع في الأصل: أبو ظلال بن هلال، صوابه: إما أبو ظلال هلال بحذف بن، وإما أبو ظلال بن أبي هلال بزيادة أبي. اهـ. كلامه رحمه الله.

(٣) كتاب التوحيد (٢/ ٤٧٩)، مقدماً للمتن على السند، وهو ما أشعر أن الحديث ليس على شرطه، وقد نبّه الحافظ على صنيع ابن خزيمة هذا في كتابه إتحاف المهرة (٢/ ٣٦٥) فقال بعد أن ذكر إخراج ابن خزيمة لهذا الحديث نفسه: =

الصِّحَةِ، وَفِي الْجُمْلَةِ لَيْسَ هُوَ مَوْضُوعًا.

وَأَخْرَجَهُ **الْبَيَهْقِيُّ** فِي «الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» لَهُ، مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، عَنْ: سَلَّامِ ابْنِ مِسْكِينٍ[١].

وَأَبُو ظِلَالٍ؛ قَدْ قَالَ فِيهِ **الْبُخَارِيُّ**: إِنَّهُ مُقَارِبٌ[٢].

وَقَالَ **أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ** فِي أَوَاخِرِ «طَرِيقِ حَدِيثِ الإِفْكِ» لَهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، نَا[٣] زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، نَا[٤] مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا[٥] مَالِكُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَلْفِ عَامٍ، فَقَالَ الْحَسَنُ: لَيْتَنِي كُنْتُ ذَلِكَ الرَّجُلَ. انْتَهَى.

= وقاعدة ابن خزيمة إذا علق الخبر لا يكون على شرطه في الصحة، ولو أسنده بعد أن يعلقه. واللَّه أعلم.اهـ.

وقد يفهم هذا من صنيع ابن خزيمة في كتابه التوحيد (٢/ ٦٣٧) حينما قال في حديث آخر: وروى هشام بن حسان، عن الحسن، عن جابر بن عبد اللَّه، أن النبي ﷺ، قال: «لكل نبي دعوة، دعا بها في أمته، وإني استخبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

حدثناه إسماعيل بن بشر بن منصور السلمي قال: ثنا عبد الأعلى، عن هشام.

ثم علّق ابن خزيمة بعد ذلك بقوله: **إنما قلت في هذا الخبر، روى هشام، عن الحسن؛ أن بعض علمائنا كان ينكر أن يكون الحسن سمع من جابر**.اهـ.

(١) الأسماء والصفات (١/ ٢٠٦).

(٢) مرَّ معنا ذكر قوله هذا في حاشية سابقة قريبة، وهو من نقل الترمذي عنه.

(٣) في (أ): «حدثنا».

(٤) في (أ): «حدثنا».

(٥) في (أ): «حدثنا».

فَهَذَا شَاهِدٌ لِبَعْضِ حَدِيث أنس.

وَفِي كتاب «الْغَرِيبَيْنِ»[١] **لأَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ**، عَنِ **ابْنِ الأَعْرَابِيِّ**، قَالَ: «الْحَنَّانُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الرَّحِيمِ»[٢]، وَاللَّه أعلم.

*   *   *

(١) الغريبين في القرآن والحديث (٢/ ٣٠٥).

(٢) هذا نص كلام البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٢٠٨).

الحَدِيثُ السَّابِعُ:

قَالَ **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ** فِي «زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ» لَهُ[١]: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْحَجَّاجِ النَّاجِيُّ، نَا[٢] عَبْدُ الْقَاهِرِ [١٨/أ] بْنُ السَّرِيِّ، نَا[٣] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كِنَانَةَ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ مَرْوَانَ السُّلَمِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا رَبَّهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لِأُمَّتِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى][٤] أَجَابَهُ بِالْمَغْفِرَةِ لأُمَّتِهِ، إِلا ظُلْمَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، قَالَ: فَأَعَادَ الدُّعَاءَ، فَقَالَ: «**أَيْ رَبِّ! إِنَّكَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ تُثِيبَ الْمَظْلُومَ خَيْرًا مِنْ مَظْلَمَتِهِ، وَتَغْفِرَ لِهَذَا الظَّالِمِ**»، قَالَ: فَلَمْ يُجِبْهُ تِلْكَ الْعَشِيَّةَ شَيْئًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاء، فَأَجَابَهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ تَبَسَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: وَاللَّهِ لَقَدْ ضَحِكْتَ فِي سَاعَةٍ مَا كُنْتَ تَضْحَكُ فِيهَا، فَمَا أَضْحَكَكَ أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ؟، فَقَالَ: «**ضَحِكْتُ أَنَّ الْخَبِيثَ إِبْلِيسَ حِينَ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ [عَزَّ وَجَلَّ][٥] غَفَرَ لأُمَّتِي، وَاسْتَجَابَ دُعَائِي؛ أَهْوَى يَحْثِي التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالثُّبُور، فَضَحِكْتُ مِنَ الْخَبِيثِ، مِنْ جَزَعِهِ**».

---

(١) مسند أحمد (١٦٢٠٧) وفيه: حدثني ابنٌ لكنانة، وسيأتي تنبيه الحافظ على كثرة وروده مبهماً في الروايات.

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) في (أ): «حدثنا».

(٤) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٥) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ»(١) أَيْضًا، وَنَقَلَ عَنِ **ابْنِ حِبَّانَ** أَنَّهُ قَالَ(٢): كِنَانَةُ؛ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا، وَلا أَدْرِي التَّخْلِيطَ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَبِيهِ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ هَذَا؛ قَدْ أَخْرَجَهُ **أَبُو دَاوُدَ** فِي «السُّنَنِ»، فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الأَدَبِ، مِنْهُ فِي بَابِ: قَوْلِ أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ، قَالَ(٣): حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي الْوَلِيدِ، وَأَنَا لِحَدِيثِ عِيسَى أَحْفَظُ، قَالا: ثَنَا عَبْدُ الْقَاهِرِ(٤) بْنُ السَّرِيِّ، يَعْنِي السُّلَمِيَّ، نَا(٥) ابْن كنَانَةَ ابْنُ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: ضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ. انْتَهَى كَلامُ **أَبِي دَاوُدَ**، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ صَالِحٌ عِنْدَهُ.

وَأَخْرَجَهُ **ابْنُ مَاجَهْ** فِي كِتَابِ الْحَجِّ، قَالَ(٦): حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ

---

(١) الموضوعات (٢/ ٢١٤) وقرن معه إسناداً آخر، التقى فيه إبراهيم بن الحجاج مع أيوب بن محمد الصالحي، يروي كلاهما عن عبد القاهر بن السَّري، ومن هذه الطريق أخرجه ابن ماجه كما سيأتي.

(٢) كتاب المجروحين (٢/ ١٦٠) ونص كلامه: يروي عن أبيه، روى عنه ابنه، منكر الحديث جدا، فلا أدري التخليط في حديثه منه، أو من ابنه ومن أيهما كان، فهو ساقط الاحتجاج بما روى لعظيم ما أتى من المناكير عن المشاهير.

(٣) سنن أبي داود (٥٢٣٤).

(٤) في الأصل: «عبد الوهاب»، والمثبت من (أ)، وهو الصواب.

(٥) في (أ): «حدثنا».

(٦) سنن ابن ماجه (٣٠١٣).

الْهَاشِمِيُّ، نَا(١) عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السَّرِيِّ السُّلَمِيُّ، نَا(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كِنَانَةَ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ سِيَاقِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْحَجَّاجِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «**فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ**». انْتهى.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا **الطَّبَرَانِيُّ** مِنْ طَرِيقِ: أَبِي الْوَلِيدِ، وَعِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، بِتَمَامِهِ(٣).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ: أَيُّوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِهِ(٤).

وَأَمَّا إِعْلالُ **ابْنِ الْجَوْزِيِّ** لَهُ تِبْعًا **لابْنِ حِبَّانَ** بِكِنَانَةَ؛ فَلَمْ يُصِبِ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** [١٨/ب] فِي تَقْلِيدِهِ **لابْنِ حِبَّانَ** فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ **ابْنَ حِبَّانَ** تَنَاقَضَ كَلامُهُ فِيهِ، فَقَالَ فِي «الضُّعَفَاءِ» مَا نَقَلَهُ عَنْهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ**، وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ «الثِّقَاتِ» فِي التَّابِعِينَ(٥).

وَقَالَ **ابْنُ مَنْدَهْ** فِي «تَارِيخِهِ»: يُقَالُ إِنَّ لَهُ رُؤْيَةً.

---

(١) في (أ): «حدثنا».
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) الطبراني في فضل عشر ذي الحجة (٢٧)، من طريق أبي الوليد الطيالسي، ولم نقف على طريق عيسى بن إبراهيم، وقد ساقه الضياء من طريقه في المختارة (٨/ ٣٩٨).
ووقفنا عليها في مساوئ الأخلاق للخرائطي (٦٤٤).
(٤) الطبراني في فضل عشر ذي الحجة (٢٨)، من طريق أيوب بن محمد.
(٥) في كتابه الثقات (٥/ ٣٣٩) حيث قال: كنانة بن العباس بن مرداس السلمي يروى عن أبيه، روى عنه ابنه.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كِنَانَةَ أَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي الرِّوَايَاتِ مُبْهَمًا[١]، وَقدْ سُمِّيَ فِي رِوَايَةِ **ابْنِ مَاجَهْ**[٢]، وَغَيْرِهَا[٣].

وَلَمْ أَرَ فِيهِ كَلامًا، إِلَّا أَنَّ **الْبُخَارِيَّ** ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، وَقَالَ: لَمْ يَصِحَّ[٤]. انْتَهى.

---

(١) كما في روايتي أحمد وأبي داود، وقد مرّتا معنا، وكذا عند أبي يعلى (٣/ ١٤٩) – ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٦/ ٧٤) –، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ١٣٠)، والطبراني ومن طريقه: الضياء في المختارة (٣٧٣)، والعقيلي في ضعفائه (٤/ ١١٨١)، وكذا رواه على الإبهام: البيهقي في السنن الكبرى (٥/١١٨) وساقه بسنده تماماً في شعب الإيمان (٣٢٤) وفضائل الأوقات (١٩٨)، وكذا جاء مبهماً أيضاً في رواية ابن عبد البر له في التمهيد (١/ ١٢٢–١٢٣) والمحاملي في الدعاء (٥٤).

(٢) قال الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣/ ٣٧٣): ورواه ابن ماجه عن أيوب بن محمد الصالحي وقد بيَّن في روايته اسم ابن كنانة.

(٣) كما في إحدى روايات الطبراني، وعنه الضياء في المختارة (٣/ ٣٧٢)، وكذا في إحدى روايات ابن عدي في الكامل (٦/ ٧٤)، وتسميته إنما جاءت من طريق أيوب بن محمد الصالحي.

(٤) ما جاء في التاريخ الكبير (٧/ ٢) هو ما يلي: عباس بن مرداس أبو الهيثم السلمي الحجازي: له صحبة، قال هشام بن عبد الملك، ثنا عبد القاهر بن السري، قال حدثني ابن لكنانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، عن جده عباس بن مرداس أن النبي ﷺ دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة.اهـ.

وفي (٧/ ٢٣٦) قال البخاري: كنانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، روى عنه ابنه. اهـ.

لكن جاء عند العقيلي في ضعفائه (٥/ ١٦٥– السرساوي) قول العقيلي في ترجمة كنانة: حدثني آدم قال: سمعت البخاري قال: كنانة بن عباس بن مرداس =

وَلا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْحَدِيثِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا.

وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ شَاهِدًا قَوِيًّا، أَخْرَجَهُ **أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ** فِي «التَّفْسِيرِ»، فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مِنْ طَرِيقِ: عبد الْعَزِيز بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[(١)]، فَسَاقَ حَدِيثًا فِيهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ

= عن أبيه، روى عنه ابنه، قال البخاري: ولم يصح. اهـ.

وقد نبّه محقق كتاب الضعفاء على أنه لم يجد حكم البخاري هذا في التاريخ الكبير، واللَّه أعلم.

(١) قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (٤/ ١٩٣): حدثني مسلم بن حاتم الأنصاري، قال: حدثنا بشار بن بكير الحنفي، قالا حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: خطبنا رسول اللَّه ﷺ عشية عرفة، فقال: «أيها الناس إن اللَّه تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل محسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم، إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم اللَّه». فلما كان غداة جمع قال: «أيها الناس، إن اللَّه قد تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم، ووهب مسيئكم لمحسنكم، والتبعات بينكم عوضها من عنده أفيضوا على اسم اللَّه». فقال أصحابه: يا رسول اللَّه، أفضت بنا بالأمس كئيبا حزينا، وأفضت بنا اليوم فرحا مسرورا! قال رسول اللَّه ﷺ: «إني سألت ربي بالأمس شيئا لم يجُد لي به، سألته التبعات فأبى عليّ، فلما كان اليوم أتاني جبريل قال: إن ربك يقرئك السلام ويقول: التبعات ضمنت عوضها من عندي».

ثم قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: فقد بيَّن هذان الخبران أن غفران اللَّه التبعات التي بين خلقه فيما بينهم، إنما هو غداة جمع، وذلك في الوقت الذي قال جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ﴾، لذنوبكم، فإنه غفور لها حينئذ، تفضلا منه عليكم، رحيم بكم. اهـ.

قلنا: وكان قد أخرج خبر عباس بن مرداس، قبل هذا الحديث، وقد أخرج =

مِرْدَاسٍ، وَهُوَ: غُفْرَانُ جَمِيعِ الذُّنُوبِ لِمَنْ شَهِدَ الْمَوْقِفَ، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَقَدْ أَوْسَعْتُ الْكَلامَ عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ غَيْرِ هَذَا.

وَأَوْرَدَ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** الطَّرِيقَ الْمَذْكُورَةَ أَيْضًا(١)، وَأَعَلَّهَا بِبَشَّارِ بْنِ بُكَيْرٍ الْحَنَفِيِّ رَاوِيهَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ.

قُلْتُ: وَلَمْ أَجِدْ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلامًا.

وَقَدْ تَابَعَهُ: عَبْدُ الرَّحِيمِ [بْنُ هَارُونَ](٢) الْغَسَّانِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَحْوَهُ. وَهُوَ عِنْدَ **الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ** فِي «مُسْنَدِهِ»(٣).

وَالْحَدِيثُ عَلَى هَذَا؛ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كِنَانَةَ لَمْ يُتَّهَمْ بِالْكَذِبِ.

وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَلَيْسَ مَا رَوَاهُ شَاذًّا، فَهُوَ عَلَى شَرْطِ

= هذا الحديث أيضاً: أبو نعيم في الحلية (٨/ ١٩٩) من طريق بشار بن بكير، وعبد الرحيم بن هارون كليهما، عن عبد العزيز بن أبي رواد، به، ومن طريق أبي نعيم: أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كما سيأتي معنا في الهامش التالي.

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢١٣) من طريقي أبي نعيم المذكورين، ثم سرد عدة أحاديث أخر، ثم حكم عليه قائلًا: أما الحديث الأول فتفرد به عبد العزيز بن أبى رواد ولم يتابع عليه.
قال ابن حبان: كان يحدث على التوهم والحسبان فبطل الاحتجاج به.
وقد رواه عنه اثنان: عبدالرحيم بن هارون. قال الدارقطني: متروك الحديث يكذب.
والثانى بشار بن بكير، وهو مجهول. اهـ.

(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
ووقع في طبعة الدرويش: «عبد الرحيم بن هانئ»، والمثبت من (أ) هو الصواب كما في مصادر الرجال.

(٣) مسنده مفقود، ولم نقف على هذا المتابعة فيما بين أيدينا من مصادر التخريج.

الْحَسَنِ عِنْدَ **التِّرْمِذِيِّ**(١).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ **الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ** فِي «الأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ»(٢)، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

ثُمَّ وَجَدْتُ لَهُ طَرِيقًا أُخْرَى، مِنْ مَخْرَجٍ آخَرَ، بِلَفْظٍ آخَرَ، وَفِيهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، وَهُوَ: عُمُومُ الْمَغْفِرَةِ لِمَنْ شَهِدَ الْمَوْقِفَ.

أَخْرَجَهُ: **عَبْدُ الرَّزَّاقِ** فِي «مُصَنَّفِهِ»(٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «مُعْجَمِهِ»(٤)، أَخْرَجَهُ عَنْ إِسْحَاقَ الدَّبَرِيِّ، عَنْهُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَمَّنْ سَمِعَ قَتَادَةَ، يَقُولُ: نَا(٥) خِلاسُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عُبَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَغَفَرَ لَكُمْ، إِلا التَّبِعَاتِ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَوَهَبَ مُسِيئَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنَكُمْ مَا سَأَلَ، فَادْفَعُوا بِاسْمِ اللَّهِ**»، فَلَمَّا كَانَ بِجَمْعٍ، قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِصَالِحِيكُمْ، وَشَفَّعَ صَالِحِيكُمْ فِي طَالِحِيكُمْ، يُنْزِلُ الْمَغْفِرَةَ فَيُعُمُّهُمْ، ثُمَّ يُفَرِّقُ**(٦) **الْمَغْفِرَةَ فِي الأَرْضِ، فَتَقَعُ عَلَى كُلِّ كَاتِبٍ**

---

(١) حيث قال الترمذي في العلل الصغير الملحق آخر سننه (٥/ ٧٨٥): وما ذكرنا في هذا الكتاب: «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذاك؛ فهو عندنا حديث حسن.

(٢) مرّ معنا تخريجه قريباً.

(٣) مصنف عبدالرزاق (٥/ ١٧).

(٤) لم نجده في المطبوع منه.

(٥) في (أ): «حدثنا».

(٦) في (أ): «تفرق».

مِمَّنْ حَفِظَ لِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَإِبْلِيسُ وَجُنُودُهُ عَلَى جَبَلِ عَرَفَاتٍ يَنْظُرُونَ مَا يَصْنَعُ اللَّهُ بِهِمْ، فَإِذَا نَزَّلَ[١] **الْمَغْفِرَةَ دَعَا هُوَ وَجُنُودُهُ بِالْوَيْلِ، يَقُولُ: كَيْفَ**[٢] **أَسْتَفِزُّهُمْ حِقَبًا مِنَ الدَّهْرِ، ثُمَّ جَاءَتِ الْمَغْفِرَةُ فَتَعُمُّهُمْ**[٣] [١٩/أ]، **فَيَتَفَرَّقُونَ وَهُمْ يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ**»، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ مَعْرُوفُونَ، إلا الْوَاسِطَةَ الَّذِي بَيْنَ مَعْمَرٍ وَقَتَادَةَ، وَمَعْمَرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ قَتَادَةَ غَيْرَ هَذَا[٤]،

---

(١) في (أ): «نزلت».

(٢) في المصنف: كنت.

(٣) في (أ): «فتنعمهم».

(٤) روي عن معمر أنه سمع من قتادة وهو في الرابعة عشرة من عمره، فقد جاء في تاريخ البخاري الكبير (٧/ ٣٧٨) عن محمد بن كثير، عن معمر قال: سمعت من قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما شيء سمعته في تلك السنين إلا وكأنه مكتوب في صدري.

ومع ذلك فقد تكلم في رواية معمر عن قتادة، فقد جاء في المعرفة والتاريخ ليعقوب ابن سفيان (٢/ ٢٨١) عن عبد الرزاق أنه قال: سمعت مالك يقول، وسألته عن معمر فقال: إنه لولا. قال: قلت: لولا ماذا؟ قال: لولا روايته عن قتادة.

وقال الدارقطني في علله (١٢/ ٢٢١): ومعمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش.

هذا، مع التنبيه إلى ضعف محمد بن كثير الراوي لأثر سماع معمر في سنٍّ مبكرة من قتادة، فقد ضعفه الحفاظ خاصة في روايته عن معمر، فقد قال فيه عبد اللَّه ابن الإمام أحمد: ذكر أبي محمد بن كثير المصيصي فضعفه جدا، وقال: سمع من معمر، ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها وضعف حديثه عن معمر جدا، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروى أشياء منكرة. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٥١)، وانظر أيضاً: الأحاديث والآثار الواردة في أحكام القرآن للكيا الهراسي تخريجاً ودراسة، لصالح بن فريح البهلال.

وَلَكِنْ بَيَّنَ هُنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ عُرِفَ أَنَّ لِحَدِيثِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ أَصْلاً.

ثُمَّ وَجَدْتُ لأَصْلِ الْحَدِيثِ طَرِيقًا أُخْرَى، أَخْرَجَهَا **ابْنُ مَنْدَهْ** فِي «الصَّحَابَةِ»: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ زَيْدٍ، قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَطَوَّلَ عَلَيْكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا، فَوَهَبَ مُسِيئَكُمْ لِمُحْسِنِكُمْ، وَأَعْطَى مُحْسِنَكُمْ مَا سَأَلَ، وَغَفَرَ لَكُمْ مَا كَانَ مِنْكُمْ**».

وَفِي رُوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ، إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ الطُّرُقِ إِذا اخْتَلَفَتِ المَخَارِجُ تَزِيدُ الْمَتْنَ قُوَّةً(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) ونحوه قول شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى قد يحصل العلم بها. انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٦).
وقد فصّل العلامة ابن الصلاح حال الطرق التي يتقوى بها الحديث، فقال في مقدمته (٢٠): ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا اهـ.
وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي في الرد على السبكي (١٨٤): وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعترض، وهو موضوع عند أهل هذا الشأن فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها. اهـ.

الحَدِيث الثَّامِن:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، نَا(٢) زُهَيْرُ [بْنُ حَرْبٍ](٣)، نَا(٤) مُوسَى بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ آدَمَ لَمَّا أُهْبِطَ إِلَى الأَرْضِ؛ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ: أَيْ رَبِّ! أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا، وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ؟، قَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ، قَالُوا: رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ اللَّهُ لِمَلائِكَتِهِ: هَلُمُّوا مَلَكَيْنِ مِنَ الْمَلائِكَةِ، فَنَنْظُرُ كَيْفَ يَعْمَلانِ، قَالُوا: رَبَّنَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ، قَالَ: فَاهْبِطَا إِلَى الأَرْضِ. فَتَمَثَّلَتْ لَهُمَا الزَّهْرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَاهَا فَسَأَلاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَكَلَّمَا بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الإِشْرَاكِ، قَالا: لَا وَاللَّهِ!، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ أَبَدًا، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِمَا، وَمَعَهَا صَبِيٌّ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ!، حَتَّى تَقْتُلا هَذَا الصَّبِيَّ، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ!، لَا نَقْتُلُهُ أَبَدًا، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِمَا بِقَدَحٍ مِنْ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ!، حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ، فَشَرِبَا، فَسَكِرَا، وَوَقَعَا عَلَيْهَا، وقَتَلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا؛ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُمَا مِنْ شَيْءٍ أَبَيْتُمَاهُ عَلَيَّ إِلَّا فَعَلْتُمَاهُ حِينَ سَكِرْتُمَا. فَخُيِّرَا عِنْدَ ذَلِكَ بَيْنَ [١٩/ ب] عَذَابِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا**».

---

(١) مسند أحمد (٦١٧٨).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٤) في (أ): «حدثنا».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** مِنْ طَرِيقِ: الْفَرَجِ بْنِ فضَالة، عَن مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَقَالَ[1]: لَا يَصِحُّ، وَالْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ؛ ضَعَّفَهُ **يَحْيَى**[2]، وَقَالَ **ابْنُ حِبَّانَ**[3]: يُقَلِّبُ الأَسَانِيدَ، وَيَلْزَقُ الْمُتُونَ الْوَاهِيَةَ بِالأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ.

قُلْتُ: وَبَيْنَ سِيَاقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ وَسِيَاقُ زُهَيْرٍ؛ تَفَاوُتٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَيْضًا؛ **أَبُو حَاتِم بْن حِبَّانَ** فِي «صَحِيحِهِ»[4]، وَلَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ، يَكَادُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ بِوُقُوعِ هَذِه الْقِصَّةِ؛ لِكَثْرَةِ الطُّرُقِ الْوَارِدَةِ فِيهَا، وَقُوَّة مخارج أَكْثَرِهَا، وَاللَّه أعلم.

* * *

(١) الموضوعات (١/ ١٨٦).

(٢) وقال في تاريخ الدارمي (٦٩٦): ليس به بأس، وتضعيفه له إنما هو في رواية ابن أبي خيثمة عنه، انظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ١٥٨)، وفيه أيضاً ذكر بعض أقوال من وثقه، إما مطلقاً أو بقيود.

(٣) كتاب المجروحين (٢/ ٢٠٦).

(٤) صحيح ابن حبان (١٤/ ٦٣)، ثم علّق على الحديث قائلًا: الزهرة هذه: امرأة كانت في ذلك الزمان لا أنها الزهرة التي هي في السماء التي هي من الخُنَّس.

الحَدِيثُ التَّاسِعُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**[١]: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ[٢]، يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّهِ ﷺ: «**يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» مِنْ طَرِيقِ: **أَبِي الْقَاسِمِ الْبَغَوِيِّ**، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بن عَمْرٍو، بِهِ.

وَقَالَ[٣]: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، أَبُو أُمَيَّةَ الْبَصْرِيُّ، ثُمَّ نَقَلَ تَجْرِيحَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ[٤].

قُلْتُ: وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، الثِّقَةِ، الْمُخَرَّجِ لَهُ فِي «الصَّحِيحِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: **أَبُو دَاوُدَ**، **وَالنَّسَائِيُّ**، **وَابْنُ حِبَّانَ** فِي «صَحِيحِهِ»، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ **أَبُو دَاوُدَ** فِي كِتَابِ التَّرَجُّلِ[٥]: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، نَا[٦] عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ

---

(١) مسند أحمد (٢٤٧٠).
(٢) كذا في (أ)، وفي الأصل: «عبد اللَّه»، والمثبت هو الصحيح.
(٣) الموضوعات (٣/ ٥٥).
(٤) في الأصل: «ثم نقل عن جماعة تجريحه»، وعلى الكلمتين علامة تبديل؛ للتقديم والتأخير.
(٥) سنن أبي داود (٤٢١٢)، وفيه التصريح بكونه الجزري.
(٦) في (أ): «حدثنا».

عَبْدِ الْكَرِيمِ[١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**قَوْمٌ يَخْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ، لَا يُرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ**».

[وَ][٢] أَخْرَجَهُ **النَّسَائِيُّ** فِي الزِّينَةِ[٣]، **وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِم** فِي صَحِيحهمَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[٤].

وَقَالَ **أَبُو يَعْلَى** فِي «مُسْنَدِهِ»[٥]: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، نَا[٦] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، هُوَ الرَّقِّيُّ، نَا[٧] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ **ضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ** فِي «الأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ»، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ[٨].

❊ ❊ ❊

---

(١) جاء منسوباً للجزري كما مرّ معنا في الهامش السابق.
(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).
(٣) سنن النسائي الصغرى (٥٠٥٧)، سنن النسائي الكبرى (٩٣٤٦).
(٤) لم نقف عليه عندهما.
(٥) مسند أبي يعلى (٢٦٠٣).
(٦) في (أ): «حدثنا».
(٧) في (أ): «حدثنا».
(٨) أي من طريق أبي يعلى، وهو عند الضياء برقم (٢٤٤).

الحَدِيثُ الْعَاشِرُ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا يَزِيدُ، نَا(٢) هَمَّامٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابَانَ، عَنْ [٢٠/أ] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلا مُدْمِنُ خَمْرٍ**».

رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ غُنْدَرٍ، وَحَجَّاجٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ، عَنْ جَابَانَ، بِهِ(٣).

وَرَوَاهُ **النَّسَائِيُّ**، مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ كَذَلِكَ(٤)، وَمِنْ طَرِيقِ: جَرِيرٍ(٥)، وَالثَّوْرِيِّ(٦)، كِلاهُمَا: عَن مَنْصُورٍ، كراوية هَمَّامٍ.

وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ شُعْبَةَ على نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ.

وَذَكَرَ **الدَّارَقُطْنِيُّ** الاخْتِلافَ فِيهِ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ» عَلَى مُجَاهِدٍ(٧).

---

(١) مسند أحمد (٦٥٣٧).
(٢) في (أ): «حدثنا».
(٣) مسند أحمد (٦٨٨٢).
(٤) النسائي في السنن الصغرى (٥٦٧٢).
(٥) النسائي في السنن الكبرى (٤٨٩٦).
(٦) النسائي في السنن الكبرى (٤٨٩٥).
(٧) انظر: علل الدارقطني (٣٦/٧) وفيه: وسئل عن حديث أبي زيد الجرمي، عن النبي ﷺ، قال: لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا منان؟
فقال: يرويه مجاهد، واختلف عنه، فرواه مسكين بن دينار التيمي، يكنى أبا هريرة، كوفي، عن مجاهد، قال: سمعت أبا زيد الجرمي، عن النبي ﷺ.
وخالفه عبد الكريم، فرواه عن مجاهد، عن عبد اللّه بن عمرو، وقال يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري. اهـ.

وَقَالَ **الْبُخَارِيُّ** فِي «التَّارِيخِ»[١]: لَا نَعْرَفُ لِجَابَانَ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلا لِسَالِمٍ مِنْ جَابَانَ. انْتَهى.

وَأَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، مِنْ طَرِيقِ: سُفْيَان الثَّوْرِيِّ، تَارَةً كِرِاوِيَةِ **النَّسَائِيِّ**[٢]، وَتَارَةً مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ: عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٣].

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ـ أَبِي حَفْصٍ الأَبَّارِ ـ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ جَابَانَ[٤].

وَأَعَلَّهُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ **الدَّارَقُطْنِيُّ** مِنَ الاضْطِرَاب، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقْتَضِي الحُكْمَ بِالْوَضْعِ، وَاللَّه أعلم.

* * *

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٧)، وزاد: ولا من نبيط.
(٢) الموضوعات (٣/ ١١٠) لكن جاء فيه عن عبد الملك بن عمرو قال: قال رسول اللَّه ﷺ، فذكره بلفظ أطول من لفظ أحمد.
(٣) الموضوعات (٣/ ١١٠).
(٤) الموضوعات (٣/ ١٠٩).

الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، نَا(٢) صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ سَمَّى الْمَدِينَةَ يَثْرِبَ؛ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ**».

أَخْرَجَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، مِنْ طَرِيقِ: أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ، بِهِ(٣).

وَأَعَلَّهُ بِيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَمْ يُصِبْ؛ فَإِنَّ يَزِيدَ، وَإِنْ ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَبِكَوْنِهِ كَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ(٤)؛ فَلا يَلْزَمُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ

---

(١) مسند أحمد (١٨٥٠٩).

(٢) في (أ): «حدثنا».

(٣) الموضوعات (٢/ ٢٢٠) ونص كلامه في إعلال الحديث: هذا حديث لا يصح تفرد به صالح عن يزيد.
قال ابن المبارك: ارم بيزيد، وقال أبو حاتم الرازي: كل أحاديثه موضوعة، وقال النسائي: متروك الحديث. اهـ.
قلنا: وما نسبه لكل من أبي حاتم والنسائي لا تصح نسبته لهما، وإنما كان قول كلٍّ منهما في حقِّ يزيد بن أبي زياد الدمشقي، كما هو في مصادر ترجمة هذا الثاني، ولم ينبِّه الحافظ على هذا، وإنما استروح لكلام ابن الجوزي، ومع ذلك ذبَّ تهمة الوضع عن هذا الحديث.

(٤) كلام النقاد فيه كثير، وأكثرهم على نقده، وأخفُّ ما قيل فيه، ما جاء عن أحمد ابن صالح المصري، إذ يقول: ثقة، لا يعجبني قول من تكلم به، وقريب منه توثيق ابن سعد له، مع عدم نفيه اختلاطه، فقد قال: ثقة في نفسه، إلا أنه =

ذَلِكَ، أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا يُحَدِّثُ بِهِ مَوْضُوعًا.

وَقَدْ أَوْرَدَهُ **الدَّارَقُطْنِيُّ** فِي «الأَفْرَادِ»، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ يَزِيدَ[١]، يَعْنِي بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ **ابْنُ عَدِيٍّ** فِي «الْكَامِلِ»، فِي تَرْجَمَةِ: يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَضَعَّفَ يَزِيدَ[٢].

وَقَدْ رَوَاهُ **أَبُو بَكْرِ بْنُ مَرْدُويَهْ** فِي «تَفْسِيرِهِ»، مِنْ طَرِيقِ: أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، فَقَالَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَدَلَ الْبَرَاءِ، وَلَفْظُهُ: «**لَا تَدْعُوهَا يَثْرِبَ؛ فَإِنَّهَا طَيْبَةُ، يَعْنِي الْمَدِينَةَ، وَمَنْ قَالَ يَثْرِبَ؛ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، هِيَ طَيْبَةُ، هِيَ طَيْبَةُ**»[٣].

وَشَاهِدُهُ [٢٠/ب]: مَا أَخْرَجَهُ **مَالِكٌ**[٤]، **وَالْبُخَارِيُّ**[٥]، **وَمُسْلِمٌ**[٦]،

= اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب، انظر: طبقاته (٦/ ٣٤٠)، وكذا صنع العجلي في معرفة الثقات (٢/ ٣٦٤) فقال: جائز الحديث، وكان بأخرة يتلقن، وممن نسبه إلى قبول التلقين، الدارقطني، فقد قال فيه: ضعيف، يخطئ كثيراً، يلقّن إذا لُقِّن، وكان قد اختلط، انظر: سؤالات البرقاني (رقم٥٦١)، وأشد ما جاء فيه قول ابن المبارك: ارم به، ولخفة عبارة النقاد فيه رجّح ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٧٦) أنه مع ضعفه يكتب حديثه.

(١) انظر: أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٢٩٣).
(٢) الكامل (٧/ ٢٧٦).
(٣) وأخرجه من طريق أبي يوسف القاضي: أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ٣٣٧).
(٤) موطأ مالك (١٥٧١).
(٥) صحيح البخاري (١٨٧١).
(٦) صحيح مسلم (٣٤١٩).

وَ**النَّسَائِيُّ**[١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ**»، الحَدِيثَ.

❊ ❊ ❊

(١) سنن النسائي الكبرى (٤٢٦١).

الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**[(١)]: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، [عَنْ أَيُّوبَ][(٢)]، عَن ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عن عبْدِ اللَّه بْنِ حَنْظَلَةَ، غَسِيلِ الْمَلائِكَةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**دِرْهَمُ رِبًا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَعْلَمُ، أَشَدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلاثِينَ زَنْيَةً**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ»[(٣)]، وَمِنْ طَرِيقٍ [أُخْرَى][(٤)][(٥)]، وأَعَلَّ طَرِيقَ «الْمُسْنَدِ» بِحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: هُوَ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ **أَبُو حَاتِمٍ**: رَأَيْتُهُ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ[(٦)].

وَسُئِلَ **أَبُو حَاتِمٍ** عَنْ حَدِيثٍ يَرْوِيهِ حُسَيْنٌ: فَقَالَ خَطَأٌ، فَقِيلَ لَهُ: الْوَهْمُ مِمَّنْ؟، قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ حُسَيْنٍ[(٧)].

---

(١) مسند أحمد (٢١٩٥٧).

(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من المسند.

(٣) الموضوعات (٢/ ٢٤٦).

(٤) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٥) الموضوعات (٢/ ٢٤٦).

(٦) انظر ما سيأتي من توضيح الحافظ لموقف أبي حاتم منه.

(٧) قال ابن أبي حاتم في العلل (٤/ ٥٩-٦٠): وسألت أبي، وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حسين المروذي، عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلا زوج ابنته وهي كارهة، ففرق النبي ﷺ بينهما؟
قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو كما رواه الثقات: عن أيوب، عن عكرمة: أن النبي ﷺ مرسل؛ منهم: ابن علية، وحماد ابن زيد: أن رجلا تزوج؛ وهو الصحيح.
قلت: الوهم ممن هو؟ =

قُلْتُ: حُسَيْنٌ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ[١]، وَلَمْ يَتْرُكْ **أَبُو حَاتِم** السَّمَاعَ مِنْهُ بِاخْتِيَارِ **أَبِي حَاتِم**؛ فَقَدْ نَقَلَ ابْنُهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُهُ مَرَّاتٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ تَفْسِيرِ شَيْبَانَ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يُعِيدَ عَلَيَّ بَعْضَ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: تَكْرِيرٌ[٢]!، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا[٣].

وَقَالَ **مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِح**: قَالَ لِي **أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**: اكْتُبُوا عَنْهُ[٤]، وَوَثَّقَهُ **الْعِجْلِيُّ**[٥]، **وَابْنُ سَعْدٍ**[٦]، **وَالنَّسَائِيُّ**[٧]، **وَابْنُ قَانِعٍ**، **وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ**

= قال: من حسين ينبغي أن يكون؛ فإنه لم يروه عن جرير. اهـ

وقد ذكر ما سبق الخطيب في تاريخه (٨/ ٦٥١) واستدرك قائلًا: قد رواه سليمان ابن حرب، عن جرير بن حازم، أيضاً كما رواه حسين فبرئت عهدته، وزالت تبعته، ثم ساقه.

الموضوعات (٢/ ٢٤٧).

(١) وروى له سائر الستة، انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٤٧١).

(٢) كذا في الأصل، وفي (أ): «يا سرير»، وفي (ب): «تقرير»، والظاهر أن هذا كله تحريف، والذي في مطبوعة الجرح والتعديل: «بكّر بكّر»، فهذا واضح.

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٦٤)، وقد نبّه الحافظ ابن حجر إلى تفريق أبي حاتم بين الحسين بن محمد المروروذي وبين الحسين بن محمد بن بهرام، وذكر كلامه في ذلك، مبيّنا وهمه في ذلك. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٥)، وسبقه مغلطاي إلى الإشارة إلى أن غير أبي حاتم اعتبرهما رجلًا واحداً. انظر: التراجم الساقطة من إكمال التهذيب (ص١٦٧).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٦٥١) وتتمة كلام معاوية بن صالح: وجاء معي إليه يسأله أن يحدثني.

(٥) ثقات العجلي (١/ ٣٠٣).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٣٨).

(٧) قال فيه النسائي: ليس به بأس. انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٦٥١).

الْعَجَمِيُّ، وَآخَرُونَ[١].

ثُمَّ لَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ وَهِمَ فِي حَدِيثٍ سَرَى فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى أَحَادِيثِهِ كُلِّهَا بِالْوَهْمِ؛ لَمْ يَسْلَمْ أَحَدٌ. ثُمَّ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْهُ الْحُكْمُ عَلَى حَدِيثِهِ بِالْوَضْعِ وَلا سِيَّمَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَنْفَرِدْ بَلْ تُوبِعَ.

وَوَجَدْتُ لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدُ:

فَقَدْ أَوْرَدَهُ **الدَّارَقُطْنِيُّ**: عَنِ **الْبَغَوِيِّ**، عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو الرَّقِّيِّ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، بِهِ[٢].

وَلَيْثٌ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا؛ فَإِنَّمَا ضُعِّفَ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ[٣]، فَهُوَ مُتَابِعٌ قَوِيٌّ.

وَشَاهِدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَخْرَجَهُ **ابْنُ عَدِيٍّ**[٤]: مِنْ طَرِيقِ: عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، أَخْبَرَنِي لَيْثٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَهُ **الطَّبَرَانِيُّ** مِنْ وَجْهٍ آخَرَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ[٥].

---

(١) انظر لما سبق: التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (١٦٧-١٦٨).

(٢) سنن الدارقطني (رقم٥٠).

(٣) انظر ترجمته وما قيل فيه في تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩) ونقولات مُحقِّقه النافعة التي زادها في ترجمته.

(٤) لم نقف عليه عند ابن عدي، ولم نقف على طريق مجاهد عن ابن عباس فيما بين أيدينا من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير برقم (١١٢١٦) ونصه: حدثنا ابن حنبل، ثنا محمد ابن أبان الواسطي، ثنا أبو شهاب، عن أبي محمد الجزري، وهو حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من أعان بباطل ليدحض بباطله حقا؛ فقد برئ من ذمة اللَّه وذمة رسوله، ومن =

وَأَخْرَجَهُ **الطَّبَرَانِيُّ**[١] أَيْضًا، مِنْ طَرِيقِ: عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ.

وَعَطَاءٌ لَمْ [٢١/أ] يَسْمَعْ مِنَ ابْنِ سَلَامٍ[٢]، وَهُوَ شَاهِدٌ قَوِيٌّ.

قَالَ **ابْنِ الْجَوْزِيّ**: إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبٍ[٣].

ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ **أَحْمَدَ**[٤] أَيْضًا، قَالَ: حدثنَا وَكِيعٌ، نَا[٥] سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ حَنْظَلَةَ، عَن كَعْبٍ، أَنه قَالَ: لِأَن أَزْنِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ آكُلَ دِرْهَمًا من رِبًا[٦].

= مشى إلى سلطان اللَّه ليذله، أذله اللَّه، مع ما يدخر له من الخزي يوم القيامة، سلطان اللَّه كتاب اللَّه وسنة نبيه، ومن تولى من أمر المسلمين شيئا فاستعمل عليهم رجلا وهو يعلم أن فيهم من هو أولى بذلك، وأعلم منه بكتاب اللَّه وسنة رسوله؛ فقد خان اللَّه ورسوله وجميع المؤمنين، ومن ترك حوائج الناس؛ لم ينظر اللَّه في حاجته حتى يقضي حوائجهم ويؤدي إليهم بحقهم، **ومن أكل درهم ربا؛ فهو ثلاث وثلاثين زنية**، ومن نبت لحمه من سحت؛ فالنار أولى به».

(١) المعجم الكبير (٢١١٩٣).

(٢) توفي عبد اللَّه بن سلام سنة ثلاث وأربعين، كما في تهذيب الكمال (١٥/ ٧٥)، وولد عطاء سنة خمسين، وتوفي سنة خمس وثلاثين ومائة، كما في تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٤).

(٣) الموضوعات (٢/ ٢٤٧)، ونص كلامه: وإنما يروى هذا عن كعب.

(٤) مسند أحمد (٢٣٩٥٨)، واللفظ فيه: ثلاثا وثلاثين.

(٥) في (أ): «حدثنا».

(٦) الموضوعات (٢/ ٢٤٨).

وَأَوْرَدَهُ **الْعُقَيْلِيُّ** مِنْ طَرِيقِ: ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ، يُحَدِّثُ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، فَذَكَرَ مِثْلَ السِّيَاقِ الْمَرْفُوعِ(١).

وَنَقَلَ(٢) عَنِ **الدَّارَقُطْنِيِّ** أَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ.

قُلْتُ: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ أَصَحَّ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلُهُ مَوْضُوعًا؛ فَإِنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَحْفَظُ مِنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَأَعْلَمُ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ مِنْهُ(٣)، لَكِنْ قَدْ تَابَعَ جَرِيرًا؛ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، مَرْفُوعًا، وَمَوْقُوفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



---

(١) ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٥٧) وقال عقبه: حديث ابن جريج أولى.

(٢) أي ابن الجوزي، ونقله هذا في الموضوعات (٢/ ٢٤٨) بعد إيراده للحديث من طريق أحمد.

(٣) **قلنا**: جاء عن يحيى بن سعيد القطان ما يظهر مدى اختصاص ابن جريج بابن أبي مليكة، ففي الجرح والتعديل (١/ ٢٤١) يقول عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج، عن بن أبى مليكة؛ كلها صحاح، وجعل يحدثني بها، ويقول: ثنا ابن جريج، قال: حدثني ابن أبى مليكة، فقال في واحد منها: عن ابن أبى مليكة، فقلت: قل: حدثني، قال: كلها صحاح.

الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ:

«**إِذَا أَقْبَلَتْ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ خُرَاسَانَ؛ فَائْتُوهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا خليفَةَ اللَّهِ الْمهْدِيَّ**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[١]: من حَدِيث عُبَيْدَة، وَهُوَ ابْن عَمْرو، عَن عبد اللَّه، وَهُوَ ابْن مَسْعُود.

وَقدْ أَخْرَجَهُ الإِمَامُ **أَحْمَدُ** مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ[٢]، وَمن طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** أَيْضًا فِي كِتَابِ «الْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ»[٣]، وَفِي طَرِيق ثَوْبَانَ؛ عَليُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ[٤]، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ كَانَ يتَعَمَّدُ الْكَذِبَ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَى حَدِيثِهِ بِالْوَضْعِ إِذَا انْفَرَدَ، وَكَيَفَ وَقَدْ تُوبعَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ رِجَالُهُ [غَيْرُ][٥] رِجَالِ الأَوَّلِ.

أَخْرَجَهُ: **عَبْدُ الرَّزَّاقِ**[٦]، **وَالطَّبَرَانِيُّ**[٧]، وَأَخْرَجَهُ **أَحْمَدُ**[٨] أَيْضًا، **وَالْبَيْهَقِيُّ** فِي «الدَّلَائِلِ»[٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ: «**يَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ رَايَاتٌ**

---

(١) (٢/ ٣٩).
(٢) مسند أحمد (٢٢٣٨٧).
(٣) العلل المتناهية (٢/ ٨٦٠).
(٤) انظر ترجمته الطويلة في تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤).
(٥) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ)، وهو ضروري لصحة السياق.
(٦) لم نجده في المطبوع من مصنفه، واللَّه أعلم.
(٧) أخرجه في الأوسط (٣٥٣٦) والكبير (١٩/ ٣٠٠)، وقال فيهما: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس، تفرد به: رشدين.
(٨) مسند أحمد (٨٧٧٥).
(٩) دلائل النبوة (٦/ ٥١٦).

سُودٌ، لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ حَتَّى تُنْصَبَ بِإِيلِيَاءَ».

وَفِي سَنَدِهِ: رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ[١].

❊ ❊ ❊

(١) الأكثر على تضعيفه، وقد أثنوا على ديانته، ولم يقبلوا روايته، ووثقه هيثم بن خارجة في مجلس الإمام أحمد، فتبسم الإمام أحمد، وقال: رشدين بن سعد ليس به بأس في أحاديث الرقائق. انظر: ضعفاء العقيلي (٢/ ٦٦) وسؤالات الميموني (رقم٤٨١)، ومع ذلك، فالأكثر على تضعيفه، وشدّد أبو حاتم فيه العبارة، فقد قال فيه: منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف. انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥١٣)، وللمزيد من أقوال النقاد فيه، انظر: تهذيب الكمال (٩/ ١٩٤).

الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ** فِي مُسْنَدِ النِّسَاءِ مِنْ «مُسْنَدِهِ»[١]: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ حَيْوَةُ [٢١/ب]، هُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ، : أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، أَنَّ يُحَنَّسَ أَبَا مُوسَى حَدَّثَهُ، أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ حَدَّثَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهَا يَوْمًا، فَقَالَ لَهَا: «**مِنْ أَيْنَ جِئْتِ يَا أم الدَّرْدَاءِ؟**»، فَقَالَتْ: مِنَ الْحَمَّامِ، فَقَالَ: «**مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَنْزِعُ ثِيَابَهَا فِي [غَيْرِ بَيْتِهَا]**[٢]**؛ إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ سُتْرَةٍ**».

أَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ» مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ» بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ[٣]: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ حَمَّامٌ فِي زَمَنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَعَلَّهُ بِأَبِي صَخْرِ بْنِ زِيَادٍ، وَأَنَّ **يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ** ضَعَّفَهُ[٤].

---

(١) مسند أحمد (٢٧٠٤١).

(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ).

(٣) العلل المتناهية (١/ ٣٤٠).

(٤) هو حميد بن زياد الخراط، من رجال مسلم والأربعة، وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، خلص الذهبي إلى أنه مختلف فيه، كما في كتابه من تكلم فيه وهو موثّق (رقم٩٧)، وما ذلك إلا لما ورد فيه من أقوال مختلفة في حقه، فبينما نرى النسائي يذكره في كتابه الضعفاء (برقم١٤٣) ويحكم عليه بكونه ليس قوياً، مع ملاحظة أنه سماه حميد بن صخر، نرى الإمام أحمد يحكم عليه بأنه ليس به بأس، كما في الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٢) لابن أبي حاتم، بل إن الدارقطني (كما في سؤالات البرقاني برقم (٩٣» والعجلي (١/ ٣٢٣) على توثيقه، وكذا يحيى بن معين في رواية عنه نسبها ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٦٩) وابن أبي حاتم (٣/ ٢٢٢) إلى رواية الدارمي عنه، مع أن الموجود =

وَأَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقِ «الْمُسْنَدِ» أَيْضًا، مِنْ وَجْهَيْنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: خَرَجْتُ مِنَ الْحَمَّامِ، فَلَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ «**مِنْ أَيْنَ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟**»، فَقُلْتُ: مِنَ الْحَمَّامِ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنَ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ أَحَدٍ مِنْ أُمَّهَاتِهَا؛ إِلَّا وَهِيَ هَاتِكَةٌ كُلَّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ**» .

وَأَعَلَّهُ بِزَبَّانَ رَاوِيهِ عَنْ سَهْلٍ، وَنَقَلَ كَلامَهُمْ فِي تَضْعِيفِهِ[(١)] .

= في تاريخه الذي بين أيدينا هو قوله فيه: ليس به بأس، انظر: تاريخ الدارمي (رقم٢٦٠) وقد عزا هذه الرواية لتاريخه أيضاً: ابن عدي في الموضع السابق، وقد جمع المزي بين هاتين الصيغتين وعزا ذلك إلى تاريخ الدارمي، حيث نقل في تهذيب الكمال (٧/ ٣٦٨) عن عثمان بن سَعِيد الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حميد الخراط، فقال: ثقة ليس به بأس.

وفي رواية أخرى عن يحيى بن معين جاء فيها تضعيفه لحميد بن زياد، ذكرها عنه إسحاق بن منصور كما في الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٢).

(١) هو زبان بن فائد، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وكذا أبو داود والترمذي وابن ماجه، نقل ابن الجوزي أن الإمام أحمد قال فيه: أحاديثه مناكير وقال ابن حبان: لا يحتج به، وما نقله عن الإمام أحمد، هو في العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١١٥)، وأما ابن حبان فنصُّ كلامه في المجروحين (١/ ٣٥٠): منكر الحديث جداً، ينْفَرد عَن سهل بن معاد بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به، ثم نقل عن يحيى بن معين تضعيفه له، وأما أبو حاتم فقد قال فيه: صالح، كما في الجرح والتعديل (٣/ ٦١٦)، وهذا قد يحمل على تدينه، فقد كان معروفاً بذلك، وفيه يقول الليث: لو أراد أن يزيد في العبادة مقدار خردلة ما وجد لها موضعاً، كما في تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٥).

ولهذا قال فيه الذهبي في الكاشف (١٦١٠): فاضل خيِّر ضعيف، انتهى. =

قُلْتُ: وَالطَّرِيقَةُ الأُولَى تُقَوِّيهِ، وَحُكْمُهُ عَلَيْهِ بِالْبُطْلانِ بِمَا نَقَلَهُ مِنْ نَفْيِ وُجُودِ الْحَمَّامِ فِي زَمَانِهِمْ لَا يَقْتَضِي الْحُكْمُ بِالْبُطْلانِ، فَقَدْ تَكُونُ أَطْلَقَتْ لَفْظُ الْحَمَّام عَلَى مُطْلَقِ مَا يَقَعُ الاسْتِحْمَامُ فِيهِ(١)، لَا على أَنَّهُ الْحَمَّامُ الْمَعْرُوفَةُ الآنَ.

وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ الْحَمَّامِ فِي عِدَّةِ أَحَادِيث غَيْرِ هَذِهِ(٢).

وَفِي الْجُمْلَةِ فَلَا يَنْقَضِي تَعَجُّبِي مِنْ كَونِهِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَلا يُورِدُهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، مَعَ أَنَّهُ أَوْرَدَ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» أَشْيَاءَ أَقْوَى مِنْ هَذَا، وَاللَّه الْمُسْتَعَانُ.



= وأوضح من عبارته هذه في بيان تدينه، عبارةُ ابن حجر فيه، حيث قال في التقريب (١٩٨٥): ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته.

(١) كذا في (أ)، وفي الأصل: «به»، ويحمل على كونها ظرفية بمعنى «في»، لا التي للاستعانة، والمثبت هو الأجود.

(٢) كالحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه (٤٠١١) عن عائشة رضى اللَّه عنها أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن دخول الحمامات ثم رخص للرجال أن يدخلوها في الميازر.

وكذا ما أخرجه الترمذي (١١٣/٥) من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار، ومن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام، ومن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر».

وغير ذلك من الأحاديث الدالة على وجود ما يعرف بالحمّام في زمانهم، إن صحّت هذه الأحاديث، واللَّه أعلم.

الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ:

قَالَ الإِمَامُ **أَحْمَدُ**(١): حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، [حَدَّثَنَا](٢) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ أبيه، عَنْ أُمِّهِ سَلْمَى(٣)، قَالَتِ: اشْتَكَتْ فَاطِمَةُ شَكْوَاهَا الَّذِي(٤) قُبِضَتْ فِيهِ(٥)، فَكُنْتُ أُمَرِّضُهَا، فَأَصْبَحَتْ يَوْمًا كَأَمْثَلِ مَا رَأَيْتُهَا فِي شَكْوَاهَا ذَلِكَ(٦)، قَالَتْ: وَخَرَجَ عَلِيٌّ لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّهْ! اسْكُبِي لِي غُسْلا، فَسَكَبْتُ لَهَا غُسْلا، فَاغْتَسَلَتْ كَأَحْسَنِ مَا رَأَيْتُهَا تَغْتَسِلُ، ثُمَّ قَالَتْ: يَا أُمَّهْ! أَعْطِينِي ثِيَابِي الْجُدُدِ، فَلَبِسَتْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: يَا أُمَّهْ! قَرِّبِي فِرَاشِي وَسْطَ [٢٢/أ] الْبَيْتِ، فَاضْطَجَعَتْ، فَاسْتَقْبَلَتِ الْقِبْلَةَ، وَجَعَلَتْ يَدَهَا تَحْتَ خَدِّهَا، وَقَالَتْ: يَا أُمَّهْ! إِنِّي مَقْبُوضَةٌ، وَقَدْ تَطَهَّرْتُ، فَلا يَكْشِفْنِي أَحَدٌ، فَقُبِضَتْ مَكَانَهَا، قَالَتْ: فَجَاءَ عَلِيٌّ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! لَا يَكْشِفُهَا أَحَدٌ، فَدَفَنَهَا بِغُسْلِهَا ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَأَخْرَجَهُ **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ** عَالِيًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْوَرْكَانِيِّ،

---

(١) مسند أحمد (٢٧٦١٥).
(٢) ما بين المعقوفتين مزيد من (أ)، وهو الصواب في المسند.
(٣) في مطبوعة المسند: (عن أم سلمى)، ثم قال الشيخ شعيب في الحاشية: كذا في النسخ الخطية، و(م): عن أم سلمى، والصواب: (عن أمه سلمى)، كما جاء في أطراف المسند، وفي مصادر التخريج.
(٤) كذا في جميع النسخ، والذي في المسند: (التي)، وهو المقيس.
(٥) كذا في جميع النسخ، والذي في المسند: (فيها)، وهو المقيس.
(٦) كذا في جميع النسه، والذي في المسند: (ذلك)، وهو المقيس.

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ[(١)].

وَأَوْرَدَهُ **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»[(٢)]، فِي أَوَاخِرِ الْكِتَابِ، مِنْ طَرِيقِ: عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَ: قَدْ رَوَاهُ نُوحُ بْنُ يَزِيدَ، وَالْحَكَمُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا.

قَالَ: وَرَوَاهُ **عَبْدُ الرَّازِقِ،** عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، مُرْسَلا.

ثُمَّ قَالَ فِي الْكَلام عَلَيْهِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ؛ أَمَّا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ؛ فَقَالَ **يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ**: لَيْسَ بِشَيْءٍ[(٣)]. وَأَمَّا نُوحٌ، وَالْحَكَمُ؛ فَشِيعِيَّانِ، ثُمَّ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مَجْرُوحٌ[(٤)].

---

(١) مسند أحمد (٢٧٦١٦).

(٢) الموضوعات (٣/ ٢٧٧).

(٣) انظر: ضعفاء العقيلي (٣/ ٣٣٧) وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٤٩).

(٤) فيما نقله الحافظ هنا من كتاب ابن الجوزي تقديم وتأخير واختصار، لا يضر، إلا أن ابن الجوزي قد نقل عن مالك وسليمان التيمي ووهب بن خالد وهشام بن عروة ويحيى بن سعيد تكذيبهم لابن إسحاق، لكن ذكر الحافظ موقفهم من ابن إسحاق في تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥) قائلًا: وكذبه سليمان التيمي ويحيى القطان ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ومالكاً، وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل. اهـ.

وأما الخطيب البغدادي فقد ذكر الأسباب التي جعلت بعض العلماء يعرض عن حديث ابن إسحاق، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، =

قُلْتُ: وَحَمْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الثَّلاثَةِ الْمَذْكُورِينَ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَكِلاهُمَا مِنْ شُيُوخِ الصَّحِيحِ.

وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ؛ فَلا طَائِلَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الأَئِمَّةَ قَبِلُوا حَدِيثَهُ،

= ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه. انظر: تاريخه (٢/ ٢١).
وممن عرض لقول الإمام مالك خاصة في ابن إسحاق: الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد نقل أولًا عن شيخه ابن المديني قوله: ما رأيت أحدا يتهم ابن إسحاق، ثم قال: والذي يُذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين، وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا مالكا أخرج لي كتب ابن إسحاق عن أبيه عن المغازي وغيرهما فانتخبت منها كثيراً، وقال لي إبرهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثا في زمانه. ولو صحَّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلَّم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما مما يحتج بحديثهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير. انتهى كلامه من كتابه: القراءة خلف الإمام (١٠٢).
وعوداً على ما بقي من كلام ابن الجوزي ولم ينقله الحافظ فيما اختصره من كلامه، نقده لمتن الخبر، حيث قال في ختام تعليقه: ثم إن الغسل إنما يكون لحدث الموت فكيف يغتسل قبل الحدث؟ هذا لا يصح إضافته إلى على وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بل يتنزهون عن مثل هذا. اهـ.

وَأَكْثَرُ مَا عِيبَ فِيهِ التَّدْلِيسُ[(١)]، وَالرِّوَايَةُ عَنِ الْمَجْهُولِينَ[(٢)]، وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ؛ فَصَدُوقٌ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الْمَغَازِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ[(٣)].

وَشَيْخُهُ عُبَيْدُ اللَّه بْن عَلِيٍّ؛ يُعْرَفُ بِعَبَادِلَ، قَالَ فِيهِ **أَبُو حَاتِمٍ**: لَا بَأْسَ بِهِ[(٤)].

---

(١) قال ابن حبان في كتابه الثقات (٧/ ٣٨٣): لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وكان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن الناس سياقاً للأخبار، وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته. اهـ.

(٢) وفي هذا يقول محمد بن نمير: إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٥).

(٣) صح عن الزهري أنه كان يوصي بأخذ المغازي عن ابن إسحاق، ويقول: من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة هذا-يعني ابن إسحاق-. انظر: التاريخ الكبير (١/ ٤٠)، ولما سئل عن مغازيه؟ قال: هذا أعلم الناس بها. كما في تاريخ بغداد (٢/ ٧)، ونقل عن الإمام الشافعي أنه قال: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق. انظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٤٧٣).

(٤) قال الحافظ في التقريب (٢/ ٧٢٣): عبادل هو عبيد اللَّه ابن علي ابن أبي رافع، وقال في التهذيب (٧/ ٣٤): عبيد اللَّه بن علي بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ يقال له عبادل ويقال علي ابن عبيد اللَّه قال الترمذي وعبيد اللَّه بن علي أصح.

ثم نقل أقوال أهل العلم فيه، ومنها قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لا بأس بحديثه ليس بمنكر الحديث، قلت: يحتج بحديثه، قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ. اهـ. =

وَمُرْسَلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ يُعَضِّدُ مُسْنَدَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ **الطَّبَرَانِيُّ** فِي «مُعْجَمِهِ»، مِنْ طَرِيقِ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بِهِ(١).

فَكَيْفَ يَتَأَتَّى الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ؟!

نَعَمْ؛ هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ غَيْرُهُمَا مِنْ أَنَّ عَلِيًّا وَأَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَّلا فَاطِمَةَ(٢)، وَقَدْ تُعُقِّبَ ذَلِكَ أَيْضًا، ....

= والذي وجدناه عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٩٧) قوله: عبادل ابن عبيد اللَّه بن أبى رافع، روى عن جدته سلمى، روى عنه فائذ، سمعت أبى يقول ذلك، وسألته عنه، فقال: ثقة.

وفي (٥/ ٣٢٨) قال: عبيد اللَّه بن على بن رافع مدينى، وهو ابن أخى عبيد اللَّه ابن أبى رافع كاتب على بن أبى طالب، إلى أن قال: سألت أبى عن عبيد اللَّه ابن على بن أبى رافع، قال: هو ابن أخى عبيد اللَّه بن أبى رافع كاتب على رضي الله عنه، روى عنه سعيد بن أبى هلال ومحمد بن إسحاق، لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ. اهـ.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (برقم٩٩٦) فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل: أن فاطمة لما حضرتها الوفاة أمرت عليا فوضع لها غسلا، فاغتسلت وتطهرت، ودعت بثياب أكفانها، فأتيت بثياب غلاظ خشن، ولبستها ومست من الحنوط، وأمرت عليا أن لا تكشف إذا قبضت، وأن تدرج كما هي في ثيابها، فقلت له: هل علمت أحدا فعل ذلك؟ قال: نعم، كثير بن عباس، وكتب في أطراف أكفانه: يشهد كثير بن عباس أن لا إله إلا اللَّه.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه (٣/ ٣٩٦) فقال: أخبرنا أبو عبد اللَّه الحافظ، حدثنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الصفار، حدثنا موسى بن هارون حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن موسى المخزومى، حدثنا عون بن محمد بن على بن =

= أبى طالب، عن أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر، أظنه وعن عمارة بن المهاجر، عن أم جعفر أن فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ قالت: يا أسماء إذا أنا مت فاغسلينى أنت وعلى بن أبى طالب، فغسلها على وأسماء رضى اللَّه عنهما.

وهو عند الدارقطني (٢/ ٩٧) من طريق محمد بن موسى، عن عون بن محمد، عن أمه، عن أسماء بنت عميس به - مع اختلاف يسير في اللفظ-.

قال الصالحي في سبل الهدى (١٠/ ٤٨٧): وتعقب البيهقي هذا بأن أسماء في هذا الوقت كانت عند أبي بكر الصديق، وقد ثبت أن أبا بكر لم يعلم بوفاة فاطمة رضي الله عنها لما في الصحيح أن عليا دفنها ليلا، ولم يعلم أبو بكر فكيف يمكن أن تغسلها زوجته وهو لا يعلم، وأجاب في (الخلافيات) باحتمال أن أبا بكر علم بذلك وأحب أن لا يرد غرض علي في كتمانه منه.

قال الحافظ: ويمكن أن يجمع بأن أبا بكر علم بذلك وظن أن عليا يدعوه لحضور دفنها، وظن علي أن يحضر من غير استدعاء منه، وقد اتضح بحديث أسماء هذا للإمام أحمد وابن المنذر وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما فبطل ما رواه أنها غسلت نفسها، وأوصت ألا يعاد غسلها كما تقدم. اهـ.

وقبله قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٣٧٥): وعن البيهقي أنه قال: هذا (الأثر) عجيب؛ فإن أسماء كانت في ذلك الوقت عند أبي بكر، وقد ثبت أنه لم يعلم بوفاة فاطمة، لما في «الصحيح» «أن عليا دفنها ليلا، ولم يعلم أبا بكر». فكيف يمكن أن تغسلها زوجته ولا يعلم؟! وورع أسماء يمنعها أن تفعل ذلك ولا تستأذن زوجها، إلا أن يقال: إنه يحتمل أن يكون علم وأحب أن لا يرد غرض علي في كتمانه منه، لكن الأشبه أنه يحمل على أن أسماء ستعلمه، وأنه علم أنه علم ونوى حضوره، والأولى لمن يثبت هذا أن يقال: يحتمل - واللَّه أعلم - أن أبا بكر علم، وأن عليا علم بعلمه بذلك، وظن أنه (يحضر) من غير استدعاء منه له، وظن أبو بكر أنه سيدعوه، أو أنه لا يؤثر حضوره. هذا آخر كلامه. اهـ من البدر المنير.

وَشَرْحُ ذَلِكَ يَطُولُ[١]، إِلَّا أَنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا؛ غَيْرَ مُسَلَّمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَـذَا آخِرُ مَا تَتَبَّعْتُهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الَّتِي أَوْرَدَهَا **ابْنُ الْجَوْزِيِّ** فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»، وَلَمْ يَذْكُرْهَا **شَيْخُنَا**، وَهِيَ عَلَى شَرْطِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَقْتَصِرْ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالْوَضْعِ عَلَى النَّقْلِ عَنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ، بَلِ اعْتَمَدَ فِي الْغَالِبِ عَلَى **ابْنِ الْجَوْزِيِّ** فَسَلَكْتُ مَسْلَكَهُ فِي ذَلِكَ، **وَالَّذِي أَقُولُ إِنَّه لَا يَتَأَتَّى الحُكْمُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا بِالْوَضْعِ؛ لِمَا بَيَّنْتُهُ مِنَ الأَجْوِبَةِ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ**[٢].

---

(١) في حاشية الأصل:
يجمع بينهما بأن المراد هناك المبالغة في التنظيف بالسدر والخطمي ونحوه، والمراد هنا صب الماء القراح من غير كشف شيء من ثيابها، واللّه أعلم.
قاله أبو الحسن إبراهيم أبو الرباط البقاعي.
قلت: هذا الجمع ليس بظاهر، ولا هذا محله، فإن التعارض ليس في ذكر تغسيلها لنفسها أو في تغسيل علي لها، إنما هو في إثبات تغسيل علي ونفيه، فإن هناك نص - كذا - بأنه دفنها من غير غسل، وهنا جزم بوجود التغسيل منه، فتأمل ذلك، واللّه المستعان.
محمد بن الخيضري. اهـ.
قلنا: قرأ الفاضل الدرويش هذا الهامش قراءة غير موفقة في تحقيقه.

(٢) قال الحافظ في النكت: (١/ ٤٧٣):
وإذا انتهى القول إلى هذا المقام ينبغي أن ينشد هذا الإمام:
شخص الأنام إلى كمالك فاستعذ من شر أعينهم بعيب واحد
وقد روينا عن العلامة تقي الدين ابن تيمية قال: «ليس في المسند عن الكذابين المتعمدين شيء بل ليس فيه من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع، =

وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْهِ مآبِ [٢٢/ ب].

آخِرُ الجُزْءِ.

قَالَ شَيْخُنَا، شَيْخُ الإِسْلَامِ، قَاضِي القُضَاةِ، حَافِظُ العَصْرِ، وأُسْتَاذُ أَهْلِ الدَّهْرِ: فَرَّغْتُهُ فِي شُهُورِ سَنَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ وثَمَانِمِائَةٍ، فاللَّهُ المَسْئُولُ أَنْ يُمَتِّعَنَا بِطُولِ بَقَائِهِ، ويَزِيدَ فِي كُلِّ طَرْفَةٍ مِنْ تَوَالِي عَلْيَائِهِ، آمِينَ آمِينَ، يَا رَبَّ العَالَمِينَ.

وفَرَغَ مِنْ تَعْلِيقِ هَذِهِ النُّسْخَةِ: أَحْوَجُ الخَلْقِ إِلَى عَفْوِ الحَقِّ: أَبُو الحَسَنِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ الرُّبَاطِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ البِقَاعِيُّ الشَّافِعِيُّ.

الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وصَلَّى اللَّهُ علَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

= ما يتعمد صاحبه الكذب، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في «المسند»، ومتى وقع منه شيء فيه ذهول أمر بالضرب عليه حال القراءة. وإن أريد بالموضوع ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل فيجوز واللَّه أعلم».

قلت: ما حررنا من الكلام على الأحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل، وللَّه الحمد.

وقد تحرر من مجموع ما ذكر أن المسند مشتمل على أنواع الحديث، لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها - واللَّه أعلم -.



الفهارس العلمية

١ - فهرس الأحاديث

٢ - فهرس غريب الحديث

٣ - فهرس الجرح والتعديل

٤ - فهرس الفوائد الحديثية

٥ - الفهرس الموضوعي التفصيلي

ويتضمن عرض أصل الخلاف بين الحافظين ابن الجوزي وأبو العلاء الهمداني في وقوع بعض الأحاديث الموضوعة في المسند، ودور الحافظين العراقي وابن حجر في تقرير هذه المسألة . ٣٧ بيان أن أول من ادعى صحة كل ما في المسند هو الحافظ أبو العلاء الهمداني ٣٧، عرض شيخ الإسلام للخلاف الواقع بين الحافظين وتوجيهه لذلك ٣٧، ما قاله ابن الجوزي في كتابه صيد الخاطر حول أصل هذه المسالة، وعيبه على من أنكر قوله بوجود الموضوع في المسند ٣٨، وقوف الحافظ ابن الجوزي على ما يؤيد قوله هذا من خط القاضي أبي يعلى الفراء ٣٨، ذكر من وافق كلًّا من الحافظين على قوليهما ٣٩، ما بني على قول أبي موسى المديني من أن كل ما في المسند صحيح، واحتجاج مغلطاي بذلك على تقديم المسند على ما سواه من كتب السنن الأربع ٤٠، تحرير الحافظ العراقي لهذه المسألة وتوجيهه لقول الإمام أحمد بأن الحجة من سنة النبي ﷺ هي في الأحاديث التي ذكرها في مسنده ٤٠، الإشارة إلى دفاع الحافظ ابن حجر عن أحاديث المسند في كتابه هذا لا يخلو من تكلف يسير ٤١، لا غضاضة من القول بأن مسند أحمد أحمد مسند، على شاكلة ما قيل قديماً: مذهب أحمد أحمد مذهب ٤١، التنبيه على شيء من صنيع الحافظ ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وسبب إنكار العلماء عليه توسعه في الحكم بالوضع على أحاديث لم تصل إلى هذه الدرجة ٤٢، توجيه العلائي إلى أن سبب توسع ابن الجوزي في ذلك ٤٣، اختيار العلائي أن حكم المتأخرين على بعض الأحاديث بالوضع أمر عسير، وسبب ذلك ٤٣، اعتراض الزركشي على ما جاء في

٦ - فهرس المراجع المطبوعة

١- إبراهيم بن إسحاق الحربي: غريب الحديث - تحقيق: سليمان إبراهيم العابد - جامعة أم القرى - مكة - ط١ - ١٤٠٥هـ.

٢- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: أحوال الرجال - تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي - حديث أكادمي - فيصل آباد - باكستان - د.ت.

٣- أحمد بن أبي خيثمة: التاريخ الكبير(السفر الثالث) (تاريخ ابن ابي خيثمة) - تحقيق: صلاح بن فتحي هلال - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤- أحمد بن الحسين البيهقي: الأسماء والصفات - تحقيق: عبد اللَّه بن محمد الحاشدي - مكتبة السوادي - جدة - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥- أحمد بن الحسين البيهقي: الزهد الكبير - تحقيق: عامر أحمد حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ط٣ - ١٩٩٦م.

٦- أحمد بن الحسين البيهقي: دلائل النبوة - دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٥هـ.

٧- أحمد بن الحسين البيهقي: فضائل الأوقات - تحقيق: عدنان عبد الرحمن القيسي - مكتبة المنارة - مكة - ط١ - ١٤١٠هـ.

٨- أحمد بن شعيب النسائي: السنن الكبرى - تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٩- أحمد بن شعيب النسائي: الضعفاء والمتروكون - تحقيق: محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب - ط١ - ١٣٩٦هـ.

١٠- أحمد بن شعيب النسائي: المجتبى من السنن (سنن النسائي) - تحقيق:

عبد الفتاح أبي غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ط٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١- أحمد بن شعيب النسائي: خصائص أمير المؤمنين علي - تحقيق: أبي إسحاق الحويني - دار الكتاب العربي - ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢- أحمد بن شعيب النسائي: خصائص أمير المؤمنين علي - تحقيق: أحمد ميرين البلوشي - مكتبة المعلا - الكويت - ط١ - ١٤٠٦هـ.

١٣- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة - تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي - مكتبة الفرقان - عجمان - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٤- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: مجموع الفتاوى - تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية - تحقيق: محمد رشاد سالم - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (أبو نعيم): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧- أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (أبو نعيم): دلائل النبوة - تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس - دار النفائس - بيروت - ط٢ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨- أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (أبو نعيم): أخبار أصبهان (تاريخ أصبهان) - تحقيق: سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٩- أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (أبو نعيم): معرفة الصحابة - تحقيق: عادل بن

يوسف العزازي - دار الوطن للنشر - الرياض - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٠- أحمد بن عبد اللَّه العجلي: الثقات - دار الباز - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٢١- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) - الإصابة في تمييز الصحابة - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ.
٢٢- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة - إشراف: زهير الناصر - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٣- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي - تحقيق: زهير الناصر - دار ابن كثير - دمشق - دار الكلم الطيب - بيروت - ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٤- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق: محمد عبد المعيد ضان - مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند - ط٢ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٢٥- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ومعه ذيل القول المسدد لمحمد المدراسي) - الطبعة الهندية القديمة - دون بيانات.
٢٦- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ومعه ذيل القول المسدد لمحمد المدراسي) - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠٠هـ.
٢٧- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): القول المسدد في الذب عن مسند

أحمد - تحقيق: عبد اللَّه محمد الدرويش - مكتبة اليمامة للطبع والنشر والتوزيع - دمشق - بيروت - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٨- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): النكت على كتاب ابن الصلاح - تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٩- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): تبصير المنتبه بتحرير المشتبه - تحقيق: محمد علي النجار - المكتبة العلمية - بيروت - د ت.
٣٠- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (المعجم المفهرس) - تحقيق: محمود شكور المياديني - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣١- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - تحقيق: د. إكرام اللَّه إمداد الحق - دار البشائر - بيروت - ط١ - ١٩٩٦م.
٣٢- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): تقريب التهذيب - تحقيق: محمد عوامة - دار الرشيد - سوريا - ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٣- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): تهذيب التهذيب - مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند - ط١ - ١٣٣٦هـ.
٣٤- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): فتح الباري بشرح صحيح البخاري - أشرف عليه: محب الدين الخطيب - ومعه تعليقات العلامة عبد العزيز بن باز - دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩هـ.
٣٥- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): لسان الميزان - تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط١ - ٢٠٠٢م.
٣٦- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): لسان الميزان - دائرة المعارف

النظامية - الهند - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ط٢ - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٣٧- أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر): معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة - تحقيق: محمد بن محمد المصطفى الأنصاري - مكتبة المسجد النبوي الشريف - المدينة - ١٤٢٢هـ.

٣٨- أحمد بن علي بن المثنى التميمي (أبو يعلى الموصلي): مسند أبي يعلى - تحقيق: حسين سليم أسد - دار الثقافة العربية - دمشق - بيروت - ط٢ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٩- أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي): الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - تحقيق: د. محمود الطحان - مكتبة المعارف - الرياض - د ت.

٤٠- أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي): الكفاية في علم الرواية - تحقيق: أبو عبد اللَّه السورقي، إبراهيم حمدي المدني - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - د ت.

٤١- أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي): تاريخ بغداد - تحقيق: د. بشار معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٢- أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي): تالي تلخيص المتشابه - تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان - دار الصميعي - الرياض - ط١ - ١٤١٧هـ.

٤٣- أحمد بن عمرو العتكي (أبو بكر البزار): البحر الزخار بمسند البزار - تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

٤٤- أحمد بن محمد الأصفهاني (أبو طاهر السلفي): الطيوريات (من حديث المبارك بن عبد الجبار الطيوري) - تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس

صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف - الرياض - ط١ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٥- أحمد بن محمد الهروي (أبو عبيد صاحب الأزهري): الغريبين في القرآن والحديث - تحقيق: أحمد فريد المزيدي - مكتبة نزار مصطفى الباز - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤٦- أحمد بن محمد بن حنبل: الجامع في العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي) - تحقيق: وصي اللَّه عباس - الدار السلفية - بومباي - الهند - ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٧- أحمد بن محمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد اللَّه) - تحقيق: صبحي السامرائي - مكتبة المعارف - الرياض - ط١ - ١٤٠٩م.

٤٨- أحمد بن محمد بن حنبل: المسند - تحقيق: أحمد شاكر، حمزة أحمد الزين - دار الحديث - القاهرة - ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٩- أحمد بن محمد بن حنبل: المسند - تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، آخرون - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٠- أحمد بن محمد بن حنبل: سؤالات أبي داود للإمام أحمد - تحقيق: زياد محمد منصور - ط١ - ١٤١٤هـ.

٥١- أحمد بن محمد بن زياد الكوفي (ابن الأعرابي): معجم ابن الأعرابي - تحقيق: عبد المحسين بن إبراهيم الحسيني - دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٢- أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي: شرح مشكل الآثار - تحقيق: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٣- أحمد صقر: مقدمات العلامة السيد صقر - جمع: أحمد بن موسى الحازمي - ط١ - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٤- أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي: الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد

ابن حنبل الشيباني - دار إحياء التراث العربي - ط٢ - ط٢ - د.ت.
٥٥- إسماعيل بن إسحاق الجهضمي: أحكام القرآن - تحقيق: عامر حسن صبري - دار ابن حزم - بيروت - ط١ - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٦- إسماعيل بن عمر بن كثير: اختصار علوم الحديث - تحقيق: أحمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط٢ - د.ت.
٥٧- الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي - تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب - دار الفكر - بيروت - ط٣ - ١٤٠٤هـ.
٥٨- الحسين بن إسماعيل المحاملي: الدعاء - تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مكتبة العلم - جدة - ط١ - ١٤١٤هـ.
٥٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين - تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال.
٦٠- خليل بن أيبك الصفدي: الوافي بالوفيات - تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى - دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦١- خليل بن كيكلدي (العلائي): جامع التحصيل في أحكام المراسيل - تحقيق: حمدي السلفي - عالم الكتب - بيروت - ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٦٢- خليل بن كيكلدي العلائي: النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح - تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٣- خير الدين بن محمود الزركلي: الأعلام - ط١٥ - دار العلم للملايين - بيروت - ٢٠٠٢م.
٦٤- د. دخيل بن صالح اللحيدان: زيادات القَطِيعي على مسند الإمام أحمد برواية ابنه عبد اللَّه، دراسةً وتخريجاً.

٦٥- سعيد بن منصور - سنن سعيد بن منصور - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - الدار السلفية - الهند - ط١ - ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
٦٦- سعيد بن منصور - سنن سعيد بن منصور - تحقيق: د. سعد بن عبد اللَّه بن عبد العزيز آل حميد - دار العصيمي، الرياض - ط.١
٦٧- سليمان بن أحمد الطبراني اللخمي: فضل عشر ذي الحجة - تحقيق: عمار ابن سعيد تمالت الجزائري - مكتبة العمرين العلمية - الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة - ط١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٨- سليمان بن أحمد الطبراني اللخمي: مسند الشاميين - تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٦٩- سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني: المعجم الأوسط - تحقيق: طارق عوض اللَّه، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني - دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٧٠- سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني: المعجم الكبير - تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
٧١- سليمان بن الأشعث السجستاني (أبو داود): سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل - تحقيق: محمد علي قاسم العمري - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة - ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٧٢- سليمان بن الأشعث السجستاني: سنن أبي داود - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - سوريا.
٧٣- سليمان بن داود الطيالسي: مسند الطيالسي - تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي - دار هجر - مصر - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٧٤- عبد الباقي بن قانع البغدادي - معجم الصحابة - تحقيق: خليل إبراهيم

قوتلاي - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٥- عبد الباقي بن قانع البغدادي - معجم الصحابة - تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي - مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - ط١ - ١٤١٨هـ.

٧٦- عبد الحميد بن حميد الكشي: المنتخب من مسند عبد بن حميد - تحقيق: د. صبحي السامرائي - مكتبة السنة - القاهرة - ط١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٧- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١): الدر المنثور في التفسير بالمأثور - دار الفكر - بيروت - د ت.

٧٨- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة - تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٩- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - ط١ - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٨٠- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: ذيل طبقات الحنابلة - تحقيق: عبد الرحمن العثيمين - مكتبة العبيكان - الرياض - ط١ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٨١- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ابن الجوزي): العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - تحقيق: إرشاد الحق الأثري - إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد - باكستان - ط٢ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٨٢- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ابن الجوزي): الموضوعات - تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة - ط١ - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٨٣- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ابن الجوزي): صيد الخاطر - عناية: حسن المساحي سويدان - دار القلم - دمشق - ط١ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨٤- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ابن الجوزي): كشف النقاب عن الأسماء والألقاب - تحقيق: عبد العزيز بن راجي الصاعدي - د. ن - ط١ - ١٩٩٣م.

٨٥- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ابن الجوزي): الضعفاء والمتروكون - تحقيق: عبد اللَّه القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ٢٠٠٦م.

٨٦- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم): الجرح والتعديل - مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ت الهند - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١ - ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٨٧- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم): تفسير ابن أبي حاتم - تحقيق: أسعد محمد الطيب - مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية - ط٣ - ١٤١٩هـ.

٨٨- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم): كتاب العلل - تحقيق: د. سعد بن عبد اللَّه الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي - مطابع الحميضي - الرياض - ط١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٨٩- عبد الرحيم بن الحسين العراقي: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي) - تحقيق: العربي الدائز الفرياطي - دار المنهاج - الرياض - ط٢ - ١٤٢٨هـ.

٩٠- عبد الرحيم بن الحسين العراقي: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ط١ - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٩١- عبد الزراق بن همام الصنعاني: الأمالي في آثار الصحابة - تحقيق: مجدي السيد إبراهيم - مكتبة القرآن - القاهرة - د.ت.
٩٢- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف - تحقيق: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٧هـ.
٩٣- عبد الكريم بن محمد السمعاني: الأنساب - تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند - ط١ - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
٩٤- عبد الكريم بن محمد السمعاني: التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم - رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد - ط١ - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٩٥- عبد اللَّه بن أحمد المقدسي (ابن قدامة): المنتخب من علل الخلال - تحقيق: طارق عوض اللَّه - دار الراية للنشر والتوزيع - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٩٦- عبد اللَّه بن عدي الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٩٧- عبد اللَّه بن محمد الأصبهاني (أبو الشيخ): طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها - تحقيق: عبدا لغفور البلوشي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٩٨- عبد اللَّه بن محمد بن إبراهيم العبسي (أبو بكر بن أبي شيبة): المصنف في الحديث والآثار - تحقيق: حمد بن عبد اللَّه الجمعة، محمد بن إبراهيم اللحيدان - مكتبة الرشد - الرياض - ط١ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٩٩- عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي (ابن الصلاح): معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) - تحقيق: نور الدين عتر - دار الفكر - سوريا - دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٠- علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي - تحقيق: سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - د ت.
١٠١- علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث - تحقيق: د. حسن أحمد الباكري - مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٠٢- علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٠٣- علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - تحقيق: حسام الدين القدسي - مكتبة القدسي - القاهرة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٤- علي بن أحمد الواحدي: التفسير الوسيط - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون - دتار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٠٥- علي بن الجعد البغدادي: مسند ابن الجعد - تحقيق: عامر أحمد حيدر - مؤسسة نادر - بيروت - ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٠٦- علي بن الحسين بن هبة اللَّه (ابن عساكر): تاريخ دمشق - تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٠٧- علي بن الحسين بن هبة اللَّه (ابن عساكر): ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند - تحقيق: عامر حسن صبري - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان - ط١ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٠٨- علي بن الحسين بن هبة اللَّه (ابن عساكر) - معجم الشيوخ - تحقيق: د.

وفاء تقي الدين - دار البشائر - دمشق - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٩- علي بن حسام الدين الهندي (المتقي الهندي): كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا - مؤسسة الرسالة- بيروت - ط٥, - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١١٠- علي بن عبد اللَّه المديني: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني - تحقيق: موفق عبد اللَّه عبد القادر - مكتبة المعارف - الرياض - ط١ - ١٤٠٤هـ.
١١١- علي بن عمر الحربي: الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي - تحقيق: تيسير بن سعد بوحيمد - الوطن - الرياض - ط١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١١٢- علي بن عمر الدارقطني: الضعفاء والمتروكون - تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري - مجلة الجامعة الإسلامية - عدد (٥٩-٦٠-٦٣) - ١٤٠٣-١٤٠٤هـ.
١١٣- علي بن عمر الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية: تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفي - دار طيبة - الرياض - ط١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٤- علي بن عمر الدارقطني: المؤتلف والمختلف - تحقيق: موفق بن عبد اللَّه ابن عبد القادر - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٥- علي بن عمر الدارقطني: سنن الدارقطني - تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١١٦- علي بن عمر الدارقطني: سؤالات البرقاني للدارقطني - تحقيق: عبد الرحيم القشقري - كتب خانة جميلي - لاهور - باكستان - ط١ - ١٤٠٤هـ.
١١٧- علي بن عمر الدارقطني: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي

الحسن الدارقطني - تحقيق: محمد بن علي الأزهري - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١١٨- علي بن هبة اللَّه بن جعفر بن ماكولا: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند - ط٢ - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

١١٩- علي بن هبة اللَّه بن جعفر بن ماكولا: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٢٠- عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ابن شاهين): تاريخ أسماء الثقات - تحقيق: صبحي السامرائي - الدار السلفية - الكويت - ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢١- عمر بن أحمد بن هبة اللَّه العقيلي (ابن العديم): بغية الطلب في تاريخ حلب - تحقيق: د. سهيل زكار - دار الفكر - بيروت - د ت.

١٢٢- عمر بن بدر الموصلي: المغني عن الحفظ والكتاب (مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني) - دار الكتاب العربي - ط١ - ١٤٠٧هـ.

١٢٣- عمر بن علي بن أحمد الشافعي (ابن الملقن): البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد اللَّه بن سليمان، ياسر بن كمال - دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - ط١ - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٢٤- عياض بن موسى اليحصبي: الشفا بتعريف حقوق المصطفى - دار الفيحاء - عمان - الأردن - ط١ - ١٤٠٧هـ.

١٢٥- القاسم بن سلام الهروي: غريب الحديث - تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان - دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - ط١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٢٦- قاسم بن قطلوبغا السودوني: تاج التراجم - تحقيق: محمد خير رمضان يوسف - دار القلم - دمشق - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٢٧- مالك بن أنس الأصبحي: الموطأ - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الشعب - مصر - د ت.
١٢٨- المبارك بن محمد بن محمد الجزري (مجد الدين ابن الأثير): النهاية في غريب الحديث والأثر - تحقيق: د. محمود الطناحي، د. طاهر أحمد الزاوي - المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٩- محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي: بحر الفوائد (معاني الأخبار) - تحقيق: أحمد فريد المزيدي، محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣٠- محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم): الفروسية - تحقيق: مشهور بن حسن سلمان - دار الأندلس - حائل - المملكة العربية السعودية - ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٣١- محمد بن أحمد بن الأزهري: تهذيب اللغة - تحقيق: محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١ - ٢٠٠١م.
١٣٢- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الصيداوي: معجم الشيوخ - تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري - مؤسسة الرسالة - بيروت - دار الإيمان - طرابلس - ط١ - ١٤٠٥هـ.
١٣٣- محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي: الصارم المنكي في الرد على السبكي - تحقيق: عقيل بن محمد المقطري اليماني - مؤسسة الريان - بيروت - ط١ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٣٤- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - من تكلم فيه وهو موثق - تحقيق: محمد شكور المياديني - مكتبة المنار - الزرقاء - ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣٥- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: العبر في خبر من غبر - تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت.
١٣٦- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة - تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب - دار القبلة للثقافة الإسلامية - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٣٧- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - تحقيق: د. بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١ - ٢٠٠٣م.
١٣٨- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء - إشراف: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - ط٣ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣٩- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال - تحقيق: محمد علي البجاوي - دار المعرفة - بيروت - ط١ - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
١٤٠- محمد بن أحمد بن علي الفاسي: ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد - تحقيق: كمال الحوت - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٤١- محمد بن إسحق بن خزيمة: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل - تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان - مكتبة الرشد - الرياض - ط٥ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٤٢- محمد بن إسماعيل البخاري: الأدب المفرد - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط٣ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٤٣- محمد بن إسماعيل البخاري: التاريخ الأوسط - تحقيق: محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب - مكتبة دار التراث - القاهرة - ط١ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٤٤- محمد بن إسماعيل البخاري: التاريخ الكبير - دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - د ت.
١٤٥- محمد بن إسماعيل البخاري: الضعفاء الصغير - تحقيق: أحمد بن إبراهيم ابن أبي العينين - مكتبة ابن عباس - ط١ - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٤٦- محمد بن إسماعيل البخاري: القراءة خلف الإمام - تحقيق: فضل الرحمن الثوري - المكتبة السلفية - ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٤٧- محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري - تحقيق: د. مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - ط٣ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٨- محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري - تحقيق: زهير الناصر - دار طوق النجاة - بيروت - ط١ - ١٤٢٧هـ.
١٤٩- محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) - تحقيق: أحمد شاكر - مؤسسة الرسالة - ط١ - ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
١٥٠- محمد بن جعفر الخرائطي: مساوئ الأخلاق ومذمومها - تحقيق: مصطفى أبو النصر شلبي - مكتبة السوادي - جدة - ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٥١- محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي - دار البشائر الإسلامية - ط٦,- ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥٢- محمد بن حبان الدارمي: الثقات - دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند - ط١ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م
١٥٣- محمد بن حبان الدارمي: المجروحين - تحقيق: محمد إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب - ط١ - ٣٩٦هـ.
١٥٤- محمد بن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي - تحقيق: محمد فؤاد

منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٥٥- محمد بن سعد بن منيع الهاشمي: الطبقات الكبرى - تحقيق: إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ط١ - ١٩٦٨م.
١٥٦- محمد بن سلامة القضاعي: مسند الشهاب - تحقيق: حمدي السلفي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥٧- محمد بن عبد الرحمن السخاوي: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر - تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد - دار ابن حزم - بيروت - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٥٨- محمد بن عبد اللَّه بن بهادر الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح - تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج - أضواء السلف - الرياض - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٥٩- محمد بن عبد اللَّه بن حمدويه النيسابوري (أبو عبد اللَّه الحاكم): المستدرك على الصحيحين (وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١٦٠- محمد بن عبد اللَّه بن حمدويه النيسابوري (أبو عبد اللَّه الحاكم): معرفة علوم الحديث - تحقيق: السيد معظم حسين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
١٦١- محمد بن عبد اللَّه بن محمد الدمشقي (ابن ناصر الدين): توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم - تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٩٩٣م.
١٦٢- محمد بن عبد الواحد المقدسي (الضياء): الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) -

تحقيق: عبد الملك الدهيش - دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط٣ - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٣- محمد بن علي بن بشر الترمذي (الحكيم الترمذي): نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ - تحقيق: عبد الرحمن عميرة - دار الجيل - بيروت - د.ت.

١٦٤- محمد بن علي بن بشر الترمذي (الحكيم الترمذي): نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ (المسندة) - تحقيق: إسماعيل إبراهيم متولي عوض - مكتبة الإمام البخاري - القاهرة - - ط١ - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٥- محمد بن عمر المديني (أبو موسى المديني): خصائص مسند الإمام أحمد - مكتبة التوبة - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٦٦- محمد بن عمرو العقيلي: الضعفاء الكبير - تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦٧- محمد بن عمرو العقيلي: الضعفاء الكبير: الضعفاء - تحقيق: مازن بن محمد السرساوي - دار مجد الإسلام - القاهرة - دار ابن عباس - الدقهلية - ط١ - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٨- محمد بن عيسى الترمذي: العلل الصغير - تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦٩- محمد بن عيسى الترمذي: جامع الترمذي - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٧٠- محمد بن محمد الزبيدي (مرتضى الزبيدي) - تاج العروس من جواهر القاموس - دار الهداية - بيروت - ١٣٨٥هـ.

١٧١- محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد - مكتبة التوبة - الرياض - ط١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٧٢- محمد بن مسلم الزهري: الزهريات - انتقاء الحافظ محمد بن يحيى

الذهلي - تحقيق: سليمان بن سعيد بن مريزن العسيري - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٧٣- محمد بن مكرم الإفريقي (ابن منظور): لسان العرب - دار صادر - بيروت - ط٣ - ١٤١٤هـ.

١٧٤- محمد بن هجرس بن رافع السلامي: الوفيات - تحقيق: د. بشار عواد معروف، صالح مهدي عباس - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٠٢هـ.

١٧٥- محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت.

١٧٦- محمد بن يوسف الصالحي - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد - تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٧٧- محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري: عون الباري بحل أدلة البخاري - اعتنى به: نور الدين طالب - دار النوار - سوريا، لبنان، الكويت - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - دولة قطر - ط١ - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٧٨- محمد عبد الحي اللكنوي: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة - بتعليقات: عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ط٢ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٧٩- محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الترغيب والترهيب - مكتبة المعارف - الرياض - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٨٠- محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير و زياداته - المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق - ط٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٨١- مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم - تحقيق: محمد فؤاد عبد

الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
١٨٢- مصطفى بن عبد اللَّه القسطنطيني (حاجي خليفة): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - مكتبة المثنى - بغداد - ١٩٤١م.
١٨٣- معمر بن راشد الأزدي: الجامع (ملحق بالمصنف) - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - المجلس العلمي بباكستان - توزيع المكتب الإسلامي - بيروت - ط٢ - ١٤٠٣هـ.
١٨٤- مغلطاي بن قليج الحنفي: إصلاح كتاب ابن الصلاح - تحقيق: ناصر بن عبد العزيز فرج أحمد - أضواء السلف - الرياض - ط١ - ١٤٢٨هـ.
١٨٥- مغلطاي بن قليج الحنفي: إكمال تهذيب الكمال - تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٨٦- مغلطاي بن قليج الحنفي: التراجم الساقطة من إكمال التهذيب - إشراف: علي الصياح - دار المحدث للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - ط١ - ١٤٢٦هـ.
١٨٧- نعيم بن حماد المروزي: الفتن - تحقيق: سمير الزهيري - مكتبة التوحيد - القاهرة - ط١ - ١٤١٢هـ.
١٨٨- يحيى بن الحسين الشجري: الأمالي الخميسية - تحقيق: محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٨٩- يحيى بن معين: تاريخ ابن معين (برواية عباس الدوري) - تحقيق: أحمد محمد نور سيف - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة - ط١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٩٠- يحيى بن معين: تاريخ ابن معين (برواية عثمان الدارمي) - تحقيق: أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث - دمشق - ط١ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩١- يحيى بن معين: موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله - جمعه وحققه: بشار معروف، جهاد محمود خليل، محمود محمد خليل - دار الغرب الإسلامي - تونس - ط١ - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٩٢- يعقوب بن سفيان الفسوي: المعرفة والتاريخ - تحقيق: أكرم ضياء العمري - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٩٣- يوسف بن عبد الرحمن المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال - تحقيق: د. بشار معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٩٤- يوسف بن عبد اللَّه النمري القرطبي (ابن عبد البر): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بن عبد الكبير البكري - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ.

٧ - الفهرس الموضوعي العام